الأربعاء 22 آذار 2023
العدد 4879 السنة السابعة عشرة
Mercredi 22 Mars 2023 nº 4879 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

«الإصلاح القضائي» يخضّ إسرائيل
الليكود ينقسم وتحذيرات من «تفكّك» الجيش

10

قرار قضائي بإعادة محاكمة «سوسيتيه جنرال»: هرّب الدولارات قبل 17 تشرين [4]

مساعي بكركي لم تجمع القوات والتيار على أي اسم... ومناورة جنبلاطية يسقطها جعجع

واشنطن: سنتعامل مع فرنجية رئيساً [2]

الصداع الأميركي يتفاقم

[12 ـ 13]

(أ ف ب)

06
قضية

الحضانة
صوت الأمهات يتراجع

14
فرنسا

ماكرون ينجو... ولا ينتصر

18
ثقافة

زهير ماجد يقتفي الأيام الأخيرة لـ «أبو عمّار»

قضية اليوم

شيا تكرّر: سنتعامل مع فرنجية رئيساً

- مساعي بكركي لم تجمع القوات والتيار على أي اسم
- تفاصيل مناورة جنبلاطية أسقطها سمير جعجع

(هيثم الموسوي)

إبراهيم الأمين

ليس صحيحاً أن الجمود يكتنف مساعي انتخاب رئيس جديد للجمهورية. الأدقّ القول إن هذه المساعي لا تزال تصطدم بعوائق جدية تمنع أياً من الفريقين المتنازعين من ضمان وصول من يرشحون. وإذا كان الفيتو سلاحاً رئيسياً لدى خصوم ثنائي أمل وحزب الله، فإن الفشل، في المقابل، هو حصيلة سعي هؤلاء إلى مرشح واحد في وجه مرشح الثنائي.

خارجياً، لا تزال المساعي الفرنسية مع السعودية تصطدم بجدار من السلبية، خصوصاً لجهة تسويق فكرة المقايضة بين رئاستي الجمهورية والحكومة. لكن الفرنسيين، لمسوا من الجانب السعودي هذه المرة، لا حاسمة لكل من نجيب ميقاتي ونواف سلام، وأن الموقف الرافض لفرنجية ليس حاسماً بالقدر نفسه. ويميل المطّلعون على بعض تفاصيل الاجتماعات إلى أن السعودية التي لم تفتح أي باب للتواصل مع رئيس تيار المردة، غير مضطرة الآن لإعلان موقف نهائي منه. فيما ليس لدى أصدقائها في لبنان موقف موحد بعد. إذ سمع بعض النواب السنة نصيحة سعودية بعدم قطع التواصل مع الرجل، فيما قيل لمجموعة أخرى من هؤلاء بألا يبحثوا في فكرة ترشيحه. ويقول مسؤول التقى معنيين بالملف اللبناني في العاصمة الفرنسية قبل ثلاثة أسابيع، إنه سمع منهم أن تسويق فرنجية أمر صعب للغاية، لكنه يتحدث عن تبدل مفاجئ في الموقف الفرنسي الذي يدعم فكرة المقايضة بين فرنجية وسلام. وبحسب المسؤول نفسه، فإن الأمر قد يكون متصلاً بمستجدات لدى الجانب الأميركي الذي يتحكم بالحركة الفرنسية، إذ إن الأميركيين أبلغوا جهات لبنانية عدة بأن واشنطن تنتظر حصول انتخابات رئاسية في أسرع وقت، وأنها رغم تفضيلها مرشحين على آخرين، إلا أنها ملتزمة التعامل مع أي رئيس منتخب. علماً أن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا أجابت ثلاثة مسؤولين لبنانيين قبل أسابيع، لدى سؤالها عن سليمان فرنجية، بالعبارة نفسها: «إذا تم انتخابه سنتعامل معه كرئيس شرعي للجمهورية اللبنانية».

وبحسب المسؤول نفسه، فإن الاتفاق الإيراني - السعودي استفز الأميركيين والأوروبيين، وربما يحمل التبدل في الموقف من فرنجية في طياته رسالة إلى السعودية، باعتبار أن الغربيين يعتقدون أنه في حال ساعدت إيران السعودية في إقفال ملف الحرب في اليمن، فهي مستعدة لدفع الثمن في لبنان وسوريا وأماكن أخرى إن اقتضى الأمر.

إلا أن كل هذه المداولات لا تعني شيئاً جازماً، بل تعكس صورة اللقاءات والاجتماعات الجارية بين عواصم خارجية. وبحسب معنيين فإن الاتصالات الداخلية تأخذ في الاعتبار مواقف القوى الخارجية الأساسية. كما أن في لبنان قوى كثيرة تعتقد أنه يجب الوقوف على خاطر السعودية في الملف الرئاسي، وأن أي اتفاق مع الأميركيين والفرنسيين من دون رضا السعودية قد يبقي الوضع في لبنان أسير المزاحمات القائمة. وهو موقف يتردد بقوة لدى الفريق الداعم لفرنجية من زاوية أن توفير الأصوات الكافية لإيصاله إلى قصر بعبدا ليس أمراً مستحيلاً مهما كانت الصعوبات. لكن المهم، هو أن يصل مع توافق يسمح بتخفيف الضغوط الاقتصادية عن لبنان، وإلا فإن أي رئيس ينتخب من دون غطاء خارجي، سعودي على وجه الخصوص، سيكون امتداداً للسنوات الأخيرة من عهد الرئيس ميشال عون.

لائحة مرشحي بكركي

وسط هذه الأجواء، كان البحث الداخلي ينطلق من فكرة أن تفاهماً يمكن توفيره بين القوى الممثلة نيابياً للمسلمين. وأن مواقف حزب الله وحركة أمل الداعمة لفرنجية قد تجد من يلاقيها في الأوساط السنية التي تتأثر بمزاج تيار المستقبل، وأن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، قد لا يكون بعيداً في حال توافرت عناصر التسوية. وبالتالي، فإن المقصود بهذا التوصيف القول إن المشكلة موجودة الآن لدى القوى الممثلة نيابياً للمسيحيين. وهي قوى منقسمة على نفسها بصورة غير مسبوقة، حتى في المناخات التي رافقت الفوضى الكبرى في العام 1988، ما استنفر البطريركية المارونية لتولي مهمة قد تكون صعبة. ومع معرفة البطريرك بشارة الراعي بصعوبة الأمر، ونوبة الإحباط التي أصابته جراء رفض القوى البارزة دعوته إلى حوار ثنائي أو ثلاثي أو جماعي في بكركي، إضافة إلى خشيته من تقديم مرشحين لا يؤخذ بهم داخلياً أو خارجياً، فإن الراعي يجد نفسه مضطراً للقيام بدور خاص. وهو وجد الأنسب تكليف راعي أبرشية إنطلياس المطران أنطوان بو نجم التنقل بين مكاتب القيادات المسيحية لاستمزاج الرأي حول كل تفاصيل الملف الرئاسي.

وقد تبين لبو نجم أن النقاشات العامة لن تقود إلى تفاهم سريع. إذ كان الحديث ينتقل سريعاً إلى البحث ليس في المواصفات التي سبق لكل طرف أن تحدث عنها، بل إلى البحث في الأسماء التي تعكس هؤلاء أو ذاك في فكرة ترشيحه. فهي مستعدة لدفع الثمن في لبنان وسوريا وأماكن أخرى إن اقتضى الأمر.

اسم المرشح	القوات	التيار
جوزيف عون	✓	✗
سليمان فرنجية	✗	✗
ميشال معوض	✓	✗
جورج خوري	✗	✗
إبراهيم كنعان	✗	✓
فريد الخازن	✗	✓
نعمة افرام	✓	✗
صلاح حنين	✓	✗
جهاد أزعور	✗	✓
زياد بارود	✗	✓
روجيه ديب	✗	✓

وبحسب متابعين، فإن اللائحة المفتوحة أقفلت على 11 اسماً، جرى التداول ببعضهم مرات كثيرة خلال الفترة الماضية، وتضم: قائد الجيش العماد جوزيف عون، رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، رئيس تيار الاستقلال ميشال معوض، مدير المخابرات السابق العميد جورج خوري، السفير في الفاتيكان النائب السابق فريد الياس الخازن، رئيس لجنة المال النيابية إبراهيم كنعان، وزير الداخلية السابق زياد بارود، وزير المالية السابق جهاد أزعور، النائب نعمة افرام، النائب السابق صلاح حنين ووزير الدولة في أولى حكومات الطائف المسؤول القواتي السابق روجيه ديب.

وإذا كانت مهمة وضع الأسماء في لائحة واحدة ليست بالأمر العسير، فإن محاولة احتساب الأصوات التي تنالها تحتاج إلى جهد كبير. لكن، ولأسباب غير معلومة، كتب المعنيون بالاستطلاع آراء كل القوى بجميع المرشحين، وتمثلت الخلاصة التي يعتد بها في مقارنة مواقف القوتين الأبرز عند المسيحيين من أسماء هذه اللائحة. ويشير مصدر متابع تسنى له الاطلاع على لائحة الأسماء ان الوجوجلة النهائية اظهرت ان رئيسي حزب القوات سمير جعجع والتيار الوطني الحر جبران باسيل توافقا فقط على رفض المرشحين سليمان فرنجية وجورج خوري. لكن التباين كان واضحاً بينهما بالنسبة للأسماء التسعة الباقية. إذ أعلن جعجع تأييده لأربعة أسماء هي: جوزيف عون، ميشال معوض، نعمت افرام وصلاح حنين. بينما أيد باسيل خمسة أسماء هي: إبراهيم كنعان، فريد الخازن، جهاد أزعور، زياد بارود وروجيه ديب (أنظر الجدول المرفق).

وفي انتظار ما سوف تؤول إليه الخلوة الروحية التي دعا الراعي النواب المسيحيين إليها، فإن المناخات المحيطة تسكن بكركي، لكنها تعتبر أنه لا يمكن لها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يجري، وسط تعاظم خشيتها من تفاقم الخلاف المسيحي – المسيحي حول الملف الرئاسي والخشية من توسعه إلى ملفات أخرى.

مناورة فاشلة

ومع كل هذه المناخات السلبية، فإن المساعي الجارية بعيداً من الإعلام تواصلت من قبل أطراف من خارج النادي المسيحي. وإذا كان ثنائي أمل وحزب الله يعلن تمسكه بترشيح فرنجية، ويبدي الاستعداد للتفاهم مع الآخرين حوله، فإن التمثيل السياسي الشيعي في حالته الراهنة يجعل أصوات غالبية سنية وازنة في جيب السعودية، والأخيرة طرف لا يمكنه إدارة تسوية مع كل الأطراف المسيحية. ما يعني عملياً أنه لم يبق غير جنبلاط من يمكنه المحاولة والسير بين حقول الألغام. وعلم أن مبادرة لم تعش طويلاً، ناقشها مساعدون لجنبلاط مع قوى بارزة في الوسط المسيحي انطلاقاً من خلاصة مواقف القوات والتيار من اللائحة المنسوبة إلى المطران بو نجم.

وبحسب المعنيين، فإن الفكرة انطلقت من كون جنبلاط يتعامل مع فرنجية كمرشح تحد. وإنه لن يدعمه في حال ظلت المواقف الداخلية والخارجية رافضة لأي توافق حوله. وهو لذلك بادر إلى طرح حوار يقود إلى خيار توافقي، معتبراً أنه يمكن طرح أسماء قد لا تحظى بموافقة كاملة من ثنائي أمل وحزب الله، لكنها لا تشكل استفزازاً لهما أو لأطراف خارجية. ولم يحتج النقاش إلى وقت طويل، حتى يختصر جنبلاط لائحة بو نجم باسمين فقط: جهاد أزعور وصلاح حنين. لكن جنبلاط انطلق من الفيتو القائم من جانب التيار على حنين، ليضع اسمه جانباً، وليحاول إقناع «القوات» السير بأزعور، باعتبار أن الأخير هو أحد مرشحي جنبلاط، ويحظى بدعم التيار، ويملك علاقات قوية مع الرئيس نبيه بري، ولديه عدم ممانعة من السعودية، ولا يظهر أن لديه مشكلة جدية مع الأطراف الغربية من أميركا إلى فرنسا.

وبحسب المعنيين، فإن فكرة جنبلاط، كانت تستهدف تفاهماً غير معلن بين قوى بارزة، تضم من صوتوا لميشال معوض، إضافة إلى أصوات التيار والنواب الأرمن، والنواب السنة الذين تمون عليهم السعودية وقسم غير قليل من أصوات كتلة التغييريين، ما يكفي لإيصال أزعور في الدورة الثانية، في حال التزم الجميع بتأمين النصاب وعدم تعطيل الجلسة.

عند هذا الحد، كان جنبلاط والمتحمسون لفكرته يعتبرون أن نجاح الخطة يقضي بحصول موافقة من القوات اللبنانية، أي تعديل موقف القوات الرافض لأزعور، لأسباب مختلفة، بينها الخلاف المرتبط بمواقف خاله النائب الراحل جان عبيد الذي كان على صدام مع القوات، واعتبار القوات أن عائلة أزعور تقف إلى جانب التيار الوطني الحر، وأنه لم يسع إلى بناء علاقة مع القوات، وأن لديه مواقف «ملتبسة» من حركة 14 آذار. مع ذلك، فإن المصادر تشير إلى أن جعجع وافق على مبدأ البحث، لكنه بعد اجتماعات ومشاورات داخل القوات ومع المؤثرين من حولها، أبلغ جنبلاط رفضه التام ترشيح أزعور عارضاً العودة إلى ترشيح صلاح حنين كحل وسطي. ويبدو أن القوات قطعت الطريق على أي محاولة لثنيها عن موقفها، بأن أبلغت من يهمه الأمر أن موقفها الرافض لأزعور حاسم ولن يتأثر بأي تطور أو تغيير في مواقف أي جهة داخلية أو عربية أو دولية.

على أن النتيجة العملية كانت في تعطيل هذه المحاولة - المناورة، والتي يعتقد البعض أن جنبلاط لم يكن ليفكر فيها من دون التواصل أو التشاور مع جهات مؤثرة داخلياً وخارجياً. وهو ما دفعه إلى الإعراب عن إحباطه وخشيته من الفراغ، محذراً من أي رهانات على تغييرات في العالم الذي يسير نحو مواجهات قد لا تبقي على شيء.

> هل تبدل الموقف الفرنسي – الاميركي «نكاية» باتفاق بن سلمان مع إيران؟

المشهد السياسي

مظاهر الخراب تتزايد: الدولار خارج السيطرة

الاهتمام بالملف الرئاسي لدى أركان الطبقة السياسية، ليس هو السبب الوحيد لعدم اكتراثهم بالوضع المعيشي الذي يشهد موجة غير مسبوقة من التدهور. بل صار واضحاً للبنانيين أن الطبقة الحاكمة مستمرة في تغطية الأخطاء الهائلة التي ارتكبت خلال سنوات طويلة وأدت إلى الانهيار الحاصل. وهي مستمرة في إهمالها لأي معالجة ممكنة. فيما يواصل حاكم مصرف لبنان العابه غير المجدية، من خلال تعاميم وقرارات لا تلجم الدولار الأميركي ولا تمنع المسار نحو دولرة شاملة في كل نواحي الاقتصاد الوطني. ما عدا رواتب موظفي القطاع العام الذين لم يبقَ لهم من قدرة شرائية لتوفير أي من مستلزمات البقاء على قيد الحياة.

وأمس، شهدت بيروت والمناطق عودة للاحتجاجات الفوضوية على الواقع المعيشي، وقطعت الطرقات في أكثر من منطقة، وسط الإقفال القائم لدى المصارف من جهة، وتوقف محال تجارية عن العمل لعدم قدرتها على مواكبة التغيير الكبير في سعر صرف العملة، وهو ما لاحظه الناس في محطات الوقود التي باتت هي الأخرى تطالب بأن تعتمد التسعير بالدولار. فيما تتكشف يوماً بعد يوم، فشل محاولات إقناع الناس بأن صغار المضاربين هم وراء الانهيار، مع العلم أن القضاء أخلى أمس سبيل عشرين صرافاً كانت القوى الأمنية أوقفتهم على خلفية اتهامهم بالمضاربة وإضعاف العملة الوطنية.

وتتزايد مظاهر الخراب في لبنان الذي يترنّح وسط ربح الدولار الذي حلّق على حافة الـ 140 ألف ليرة. وكان لافتاً الارتفاع الصاروخي للدولار بما تجاوز 10 آلاف ليرة في يوم واحد قبل أن يسجّل تراجعاً طفيفاً من دون استبعاد أن يعود ليسجّل مستويات أكثر إيلاماً في الأيام المقبلة. وعلى إثر هذه الخَضّة، أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إجراء «عملية مفتوحة ومستمرة لشراء الأوراق النقدية اللبنانية وبيع الدولار نقداً على سعر صيرفة»، محدداً سعر صيرفة بـ 90 ألف ليرة مقابل كل دولار ابتداءً من 21 آذار 2023. وقال، في بيان، إنّه «يمكن للجمهور أن يسلّم الليرة النقدية إلى الصرافين من فئة «1» أو إلى المصارف العاملة ويتسلّم الدولار بعد ثلاثة أيام»، مشيراً إلى أنّ كلّ العمليات تُسجّل على منصة صيرفة، و«يمكن للمصارف التي تعود عن إضرابها المشاركة في هذه العملية». وأشار إلى أنّ «الهدف من هذه العملية هو الحدّ من ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية والمحافظة على قيمة الودائع بالدولار المحلي». ومع إعلان مصرف لبنان عن إمكان الجمهور إجراء عملية مفتوحة ومستمرة في هذا الإطار، أبدت المصارف رغبتها في المشاركة في عمليات الشراء واستعدادها لفتح أبوابها أمام الزبائن لإجراء عمليات «صيرفة» بدءاً من اليوم.

(الأخبار)

تقرير

اللجان المشتركة

لا تطيير للنصاب ومساءلة للحكومة و«المركزي»

ندى أيوب

على وقع دخول سعر صرف الدولار دوامة ارتفاعات قياسية يومياً، مع ما لذلك من تداعيات ترتقي إلى حد «الجريمة المنظمة» المقصودة مالياً واقتصادياً واجتماعياً بحق غالبية اللبنانيين، اتّخذ القرار بتحويل جلسة اللجان النيابية المشتركة اليوم إلى جلسة لمساءلة الحكومة ومصرف لبنان وطُلبَ منهما إرسال ممثلين عنهما.

ما بات مؤكداً أن التعطيل الحاكم لمؤسسات البلد، والذي دخلت في مربّعه جلسات اللجان المشتركة، لن يطاول الجلسة التي دعا إلى انعقادها رئيس مجلس النوّاب نبيه بري اليوم. إذ إن المعلومات تفيد بأنّ «لا نيّة لدى الكتل النيابية المسيحية الكبرى لتطيير نصاب الجلسة»، على غرار ما حصل في الجلسة الأخيرة للجان المشتركة في 28 شباط الفائت. المستجد أن النوّاب قرروا عدم الظهور وكأنّهم «يعبشون على كوكب آخر»، وتوافقوا خلال جلسة الإدارة والعدل أمس على إعطاء الأولوية في جلسة اللجان لبحث الانفلات الجنوني لسعر صرف الدولار. وبناء لتمنيهم، تواصل نائب رئيس المجلس الياس بو صعب مع بري ليطلب من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووزير المالية يوسف خليل وجمعية المصارف حضور الجلسة ليوجّه النواب أسئلتهم حول ما يفعلونه في ظل الانهيار المتمادي ووضعهم أمام مسؤولياتهم. وأكّد بو صعب لـ«الأخبار» أنّ بري كان مؤيداً للطرح وتحدّث مع ميقاتي بشأنه، وعاد ميقاتي وأعلمه بأن وفداً سيضم نائبه سعادة الشامي ووزير المال سيحضر الجلسة. كما أكد أن مصرف لبنان سيُرسل موفداً عنه.

أما جدول أعمال الجلسة، فـ«سيناقش بعد الانتهاء من البحث بالمستجدات الاقتصادية»، ولا يفترض بو صعب أنّه سيحدث إشكالية ما، كما حصل في الجلسة السابقة من تطيير للنصاب بالتكافل بين القوى المسيحية، وتحديداً بين القوات والتيار الوطني الحر والكتائب، على خلفية اعتراضهم على إدراج مشروع قانون من حكومة تصريف الأعمال حول الفيول العراقي على جدول الأعمال واعتباره غير دستوري. مع العلم أن جدول الأعمال لم يتغيّر عن الجلسة السابقة لأن نصابها أُفقِد قبل الانتهاء من مناقشة كافة البنود. عملياً، جلسة اليوم ستستكمل نقاش البنود ذاتها ما عدا ذاك المتعلّق بالفيول العراقي لأنه سقط في التصويت عليه في الجلسة الماضية قبل الإطاحة بنصابها، لكنه يبقى شكلياً على جدول الأعمال، وهو «ما لم يفهمه حينها النواب المنسحبون» يقول بو صعب.

وتشير الأجواء إلى أن التطرّق إلى جدول الأعمال لن يؤثّر على نصاب الجلسة، فمصادر القوات تؤكّد مشاركتها في النقاش إن حصل «إذ لا إشكاليات دستورية بعد سقوط مرسوم الفيول»، وبموقفٍ مماثل تجيب مصادر الكتائب والتيار غير الممانعين مبدئياً لعمل اللجان، وبحث اقتراحات القوانين، طالما أن لا مشاريع محالة من الحكومة.

تحرير

انفجار لغم بدورية إسرائيلية قبالة عيتا الشعب

تحت تلّة الراهب في خراج بلدة عيتا الشعب (قضاء بنت جبيل)، وفي الموقع الذي يُعرف بحرج الراهب، انفجر لغم أرضي بدورية من الجيش الإسرائيلي، كانت تشارك في أشغال هندسية عند الخط الأزرق. دوّى الانفجار بين عدد من الجنود وآلية «هامفي» ودبابة «ميركافا»، فارتفع صراخ الجنود المصابين، بحسب ما وثّقت كاميرات المقاومة. وأظهرت المقاطع المصوّرة إصابة ثلاثة جنود بشظايا اللغم، أحدهم بُترت ساقه، بينما أُصيب الجنديان الآخران بجروح متوسّطة وطفيفة. وفور وقوع الانفجار، سحب جيش العدو جنوده وآلياته من الموقع.

شرعت قوات «اليونيفيل» من الجهة اللبنانية، وقوات العدو من جهة فلسطين المحتلة بالتحقيق حول اللغم ومن زرعه. وعلمت «الأخبار» بأن حالةً من الإرباك سادت القوات الدولية التي صودف وجود قائدها العام، أرولدو لاثارو، في الأراضي المحتلة لحظة وقوع الانفجار، في زيارة تمتدّ لثلاثة أيام، بدأت أمس. وفي المقابل، التزمت المقاومة الصمت الكامل. فيما بدأ العدو، على نحو تدريجي، التأكيد أن اللغم زرعته قواته. وفي الإعلام الإسرائيلي، بدا التوتر واضحاً أيضاً، لكنه سرعان ما تبدّد مع توضيح المسؤولين الأمنيين لمراسلي وسائل الإعلام أن الأمر ليس سوى حادث، وأن اللغم إسرائيلي بالفعل، مع احتفاظ «الرقابة العسكرية» بقرارها فرض حظر النشر على تفاصيل الحدث. وفي السياق نفسه، بدا واضحاً اهتزاز ثقة المستوطنين بالجيش الإسرائيلي والمتحدّثين باسمه، إذ وصف عدد كبير منهم على وسائل التواصل الاجتماعي، توضيح الجيش أن الحدث «ليس أمنياً»، بأنه «كذب وتزوير».

(الأخبار)

قضية

قرار قضائي بإعادة محاكمة مصرف «سوسيتيه جنرال»

أنطون صحناوي هرّب الدولارات عبر مكتّف... قبل 17 تشرين

(هيثم الموسوي)

بدا مصرف SGBL شراء ملايين الدولارات من السوق قبل احداث 17 تشرين الاول عام 2019. وقبل نحو ثلاثة اشهر من إقفال المصارف. هذا ما يكشفه تقرير خبراء بتكليف من الهيئة الاتهامية في بيروت التي خلُصت إلى أنّ مدير الخزينة في المصرف كريم الخوري، بأمر من رئيس مجلس الإدارة أنطون صحناوي، توسّط في شراء الدولارات من السوق وشحنها الى الخارج. وقررت الهيئة فسخ قرار قاضي التحقيق بمنع المحاكمة عن المصرف ورئيس مجلس إدارته

رضوان مرتضى

بعد طعن النيابة العامة المالية، فسخت الهيئة الاتهامية في بيروت قرار قاضي التحقيق الصادر في آب 2020 بمنع المحاكمة عن مدير الخزينة في مصرف «سوسيتيه جنرال» كريم الخوري بسبب تناقض إفادته بشأن شراء الدولارات من السوق وشحنها خارج لبنان. وكشف تقرير خبراء ماليين كلّفهم رئيس الهيئة الاتهامية القاضي ماهر شعيتو أنّ «سوسيتيه جنرال»، بقرار من رئيس مجلس إدارته أنطون صحناوي، بدأ بشراء الدولارات من السوق قبل أكثر من شهرين من حراك 17 تشرين الأول عام 2019. واظهرت التحقيقات أنّ المصرف، بقرارات صادرة عن صحناوي والمدير العام المساعد جورج صفيبني، اشترى دولارات أميركية بأسعار تفوق سعر السوق ورفض إعطاء إيصالات مقابل عملياته. وبشكّل تقرير الخبراء والتحقيقات التي أجريت بمثابة دليل رسمي يؤكد أنّ بعض المصارف بدأت المضاربة على الليرة اللبنانية قبل بدء التظاهرات الشعبية، وعمدت إلى شراء ملايين الدولارات من السوق وشحنها إلى الخارج عبر شركة ميسال مكتّف، للتهرب من تحمّل الخسائر.

وأوضح القرار الاتهامي والتحقيقات الأولية أنّ SGBL قدّم معلومات كاذبة إلى مصرف لبنان عندما طلب كسر وديعة بقيمة 254 مليار ليرة كانت مجمدة حتى تاريخ 31 تشرين الأول عام 2047، إضافة إلى توظيفه 60 مليار ليرة مع المصرف المركزي على مدى 28 سنة تنتهي عام 2047. وبرر المصرف طلبه بنقص سيولته بالليرة اللبنانية، وأكّد في كتابه إلى مصرف لبنان التزامه بإبقاء هذه السيولة في حسابه الجاري وعدم استعمالها لأيّ غاية أخرى. كما تعهّد بعدم شراء دولارات من قسم عمليات القطع، وهو ما بيّنت إفادة مدير الخزانة في المصرف وتقرير الخبراء كذبه.

وقد فُتح هذا الملف بعد تحقيق بدأته عام 2020 مفرزة الضاحية القضائية بإمرة الرائد علي الجفّال بموجب إشارة من النيابة العامة المالية. وأوقف يومها عدد من كبار الصرّافين، وكريم الخوري من سوسيتيه جنرال، على خلفية جمعهم كميات كبيرة من الدولارات، ما تسبّب بانخفاض سعر صرف الليرة. وكان من شأن التحقيق أن يوقف بقية المتورطين، غير أن التدخلات أدت إلى الاقتصار على من تم توقيفهم، قبل دفن الملف لاحقاً.

> **قبل الأزمة، كسر المصرف وديعة ضخمة مجمّدة في مصرف لبنان واشترى دولارات بدءاً من آب 2019**

تبدأ وقائع القرار الاتهامي من إفادة كريم الخوري بأنّه اشترى ملايين الدولارات من كل من الصرافين: وليد المصري والياس سرور ورامز مكتّف بهدف تأمين حاجة الزبائن؛ وأكد أنّ مجلس الإدارة كان يجتمع برئاسة أنطون صحناوي ويتم إبلاغه للاتصال بالصرّافين لشراء الدولارات. وأشار إلى أنّه شحن نحو 15 مليون دولار إلى الخارج بواسطة شركة مكتّف. غير أنّه، في إفادة ثانية، أشار إلى أنّه كان يأخذ موافقة مديره جورج صفيبني على السعر المحدد لشراء الدولار من الصرّافين، مدّعياً أنّ الهدف من عمليات شراء الدولارات كان خدمة الزبائن وتعبئة ماكينات ATM، نافياً شحن أيّ أموال إلى الخارج. وبرّر ما ذكره في إفادته السابقة حول شحن الدولارات بوجود التزامات خارجية من اعتمادات وإيداعات، مع العلم أنّ المصرف المذكور كان يتأخّر في دفع رواتب الموظفين الرسميين لأيام لاستخدام السيولة في شراء الدولارات. وأفاد الخوري بأنّه بدأ بشراء الدولارات من السوق بعد إقفال المصارف في بداية الأزمة، أي خلال تشرين الثاني. إلا أنّ تقرير الخبيرَين نجيب عبد النور وبشارة أيوب بيّن أن شراء الدولارات بدأ قبل ثلاثة أشهر، في 20 آب 2019.

ورأت الهيئة الاتهامية أنّ عناصر جرم المادة 335 من قانون العقوبات لم تنطبق على الأفعال المنسوبة إلى المدّعى عليهم، على اعتبار أنّها تنصّ على أنّه «إذا أقدم شخصان أو أكثر على تأليف جمعية أو إجراء اتفاق خطّي أو شفهي بقصد ارتكاب جنايات على الناس أو الأموال أو النيل من سلطة الدولة أو هيبتها أو التعرّض لمؤسساتها المدنية أو العسكرية أو المالية أو الاقتصادية». وأشارت الهيئة إلى أنّ «أفعال هذه المادة غير منطبقة، إنما الأفعال النقدية المالية التي تمسّ هيبة الدولة المالية وسلامة نقدها». وأضافت «من الثابت في التحقيقات وتقرير الخبيرين المكلّفين واعترافات المدّعى عليهم أنّ كريم الخوري عمد ابتداءً من آب 2019، بتكليف من المدعى عليه مصرف سوسيتيه جنرال، إلى شراء دولارات من السوق». وأكّدت أنّ الخوري أدلى بإفادات متناقضة حول تاريخ بدء شراء الدولارات من السوق ومصيرها، فقد أفاد بأنّه بدأ بذلك بعد بداية الأزمة في 17 تشرين الأول 2019 وأن قسماً منها شحن إلى الخارج، ثم غيّر إفادته مدّعياً أن المبالغ المشتراة بقيت في السوق اللبنانية واستُعملت لتأمين حاجات الزبائن، وأنّ ما تم شحنه كان مبالغ أخرى حصل عليها المصرف من الزبائن مباشرة، وحوّلها بناءً على طلبهم في إطار تسديد تكاليف دراسية في الخارج. ورأت الهيئة أنّه «في ظل هذا التناقض وعدم تبيان المصرف لمصير الدولارات المشتراة، من شأنه توفير القناعة بأنّ المبالغ جرى شحنها إلى الخارج لغايات لم يُفصح عنها ولم يتمّ تبريرها»، وأنّ «الفعل الحاصل يعادل الفعل الجرمي الذي ينطبق عليه وصف المادة 297 عقوبات: «كل لبناني يذيع في الخارج وهو على بيّنة من الأمر أنباءً كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة وإمكاناتها المالية يعاقب بالحبس...». لذلك، رأت الهيئة أنّ «الإذاعة حصلت من خلال أفعال المصرف عبر شراء الدولار من السوق بكميات كبيرة وشحنها إلى الخارج بتاريخ سابق لبدء الأزمة، ما ساهم في زعزعة مكانة الدولة المالية نتيجة حال نقدها وإخراج العملة الأجنبية من أسواقها بما يؤشر إلى عدم الثقة بعملتها الوطنية».

اللافت أنّ استئناف النيابة العامة المالية الذي تناول قرار قاضي التحقيق بشأن المدّعى عليهم، مصرف سوسيتيه جنرال وأنطون صحناوي وجورج صفيبني، شمل فقط جرم المادة 770 من قانون العقوبات، ولم يبت على تحقق باقي الجرائم، وتحديداً الاشتراك في أفعال مدير الخزينة في المصرف، ولا سيما أنّ الخوري لا يمكنه أن يتّخذ قراراً بكسر وديعة كبيرة مجمّدة لـ 28 سنة في المصرف المركزي ويشتري ملايين الدولارات من دون موافقة رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام. وقد أشارت الهيئة الاتهامية إلى أنّ المنطق القانوني السليم لا يُجيز مساءلة شخص طبيعي (كريم الخوري)، ظهّر جرم المادة 297 من قانون العقوبات إلى الوجود، من دون مساءلة الشخص المعنوي الذي تم هذا الفعل لمصلحته وبأسمه وبأدواته أي مصرف SGBL، ومن دون مساءلة من ساهم في اتخاذ القرار بهذا الخصوص، أي أنطون صحناوي. ورأت الهيئة الاتهامية أنّ واقع الملف لناحية منع المحاكمة عن صحناوي وصفيبني و SGBL بجرمَي المادتين 297 و319 من قانون العقوبات، وعدم شمول النيابة العامة هذين الجرمين، حال قانوناً دون تمكّن الهيئة من البحث فيهما. والأمر نفسه ينطبق على جرم تبييض الأموال الذي أمسى خارج البحث لعدم شموله باستئناف النيابة العامة المالية.

تقرير

ملف موقوفي خلدة: التمديد لرئيس المحكمة لإصدار الأحكام؟

لينا فخر الدين

تماماً كما لم تُعرف الأسباب التي أدّت إلى تطيير جلسة الخميس الماضي التي كانت مُخصّصة لإصدار المحكمة العسكرية أحكامها بحق موقوفي أحداث خلدة التي وقعت في آب 2021، لم تُعرف أيضاً الأسباب التي تُفضي اليوم إلى بث أجواء إيجابيّة بإمكان إعادة القضيّة إلى السكة لإنهائها.

هذه الإيجابيّة تجلّت في تطمينات وصلت إلى فعاليات عشائر عرب خلدة بأن الأحكام لن تكون مُشدّدة، وتأكيدات بأنّ لا علاقة لحزب الله أو مخابرات الجيش بتأجيل الجلسة الماضية. وهذا ما استدعى إعادة فتح القنوات غير الرسميّة بين المعنيين (لم يُعقد أي اجتماع للنواب في مديرية المخابرات خلال هذا الأسبوع)، مع إمكانيّة تقريب موعد الجلسة التي أرجئت إلى 18 نيسان المقبل، والسير في التسوية التي تم التوصل إليها سابقاً بإصدار أحكام لا تتعدى الـ7 سنوات لموقوفين أو ثلاثة، وبين 3 و5 سنوات على البقية. التمهيد لتقريب موعد الجلسة جاء في ردّ النيابة العامة التي أحالت إليها المحكمة العسكريّة ملف أحداث خلدة لاستطلاع رأيها بشأن الاختلاف الوارد في مواد الاتهام المتعلقة بالمتهم سهيل نوفل. إذ كررت النيابة ما جاء على لسان مفوض الحكومة المعاون القاضي هاني حلمي خلال الجلسة الأخيرة، بأنّ «الاختلاف بشأن ما ورد بخصوص نوفل بين فقرة التعليل والفقرة الاتهامية، لا يوجب أي ادعاء جديد بحقّه من قبل النيابة العامة العسكرية، وطلب من المحكمة اعتبار هذا الاختلاف من قبيل الخطأ المادي الذي يمكن للمحكمة أو لقاضي التحقيق العسكري تصحيحه». كما طلب الحجّار فصل ملف نوفل عن بقية المدّعى عليهم «في حال اعتبار أن هذا الاختلاف يتجاوز إطار الخطأ المادي القابل لأن يُصحح».

وبذلك، أعاد الحجّار رمي الكرة في ملعب المحكمة، تماماً كما فعل رئيس هيئة المحكمة الاحتياطيّة العميد روجيه حلو الذي حاول إلصاق «تهمة» التأجيل بالنيابة العامّة التي استدركت الأمر سريعاً، خصوصاً أنّ المعلومات تُشير إلى أنّ الحلو زار الحجّار قبل موعد الجلسة في مكتبه ليعرض عليه معضلة ادعاء نوفل وإمكانية قيام الأخير باقتراح تأجيل الجلسة، فيما أصرّ الحجّار على أنّه لن يجيب على طلب حلو إلا على قوس المحكمة.

ومهما يكن من أمر، فإنّ جواب الحجّار الذي تلقّته المحكمة أول من أمس، فتح الباب من جديد أمام السير بأحد اقتراحَي النيابة العامّة وتقريب موعد الجلسة لإصدار الأحكام هذا الأسبوع قبل إحالة حلو على التقاعد الإثنين المقبل، فيما تؤكد معلومات «الأخبار» أنّ الأخير لم يعمد حتى مساء أمس إلى تقريب موعد الجلسة.

وعليه، يجري تداول إمكانية التمديد لحلو لفترة زمنيّة لا تتعدّى 3 أشهر ليتسنّى له إصدار أحكامه في الملف بعد تحديد موعد قريب للجلسة،

> **حزب الله والجيش: رئيس المحكمة اجتهد وطيّر الجلسة!**

عازمين الأمر إلى إصرار حزب الله على أن لا تُصدر الأحكام من قبل رئيس المحكمة العسكريّة العميد خليل جابر الذي كُلّف منذ أشهر (من دون أن يقوم وزير الدفاع الوطني موريس سليم بتوقيع مرسوم) وإبعاد «الكاس المرّة» عنه، تماماً كما حصل حينما أصرّت المحكمة على أن يحمل الحجّار «كرة نار» الأحكام بدلاً عن مفوّض الحكومة المُعاون الذي كان مُناوباً يوم انعقاد جلسة خلدة الأسبوع الماضي.

في المقابل، هناك من ينفي هذه الرواية، ويؤكد أنّ حلو هو من يتحمّل وحده مسؤولية تطيير الجلسة للضغط على قيادة الجيش للتمديد له على رأس المحكمة. ويستدلّ هؤلاء على ذلك بتأجيله جلسات ملف خلدة لأكثر من مرة لأسباب واهية كتأخر أحد المحامين ورفض انتظاره، أو لأن الموقوفين أحدثوا جلبة أثناء نزولهم من اليات السوق... كلّ ذلك، يؤكّد، بالنسبة لبعض المتابعين، سبب إصرار حزب الله وقيادة الجيش على عدم التمديد لحلو، ولو لفترة قصيرة، مشيرين إلى غضب لدى قيادة الجيش ومديريّة المخابرات وحزب الله من اجتهاد حلو في تأجيل الجلسة خلافاً لما تم الاتفاق عليه. كما يعتبر مسؤولون في الجيش أن لا إمكانيّة في الأصل للتمديد لحلو لأنّها ستكون سابقة في التمديد لرئيس هيئة احتياطيّة وستفتح الباب أمام بعض الطامحين إلى التمديد، بالإضافة إلى أنّ إحالته على التقاعد لن تؤدي إلى الشغور في المحكمة بوجود هيئة احتياطيّة ثانية جاهزة لتسلّم المسؤوليّة والسير بالملف في حال أصرّ وزير الدفاع على عدم توقيع مرسوم تعيين جابر.

تقرير

مسؤول يشتري كيلو اللحم بـ 1000 دولار!

وصلت إلى مطار بيروت قبل أسبوعين شحنة من 25 كيلوغراماً من لحوم أبقار الـ «واغيو» اليابانية لحساب أحد المسؤولين. الخبر ليس في استيراد هذه الكمية القليلة من اللحوم، ولا في احتمال أن تكون منتهية الصلاحية مثلاً، وإنما في سعرها الذي يصل إلى 25 ألف دولار. إذ إن سعر الكيلوغرام من هذه النوعية الفاخرة من اللحوم يصل إلى نحو 1000 دولار، فيما يقدر سعر البقرة كاملة بما يصل إلى 30 ألف دولار.

وتخضع الحكومة اليابانية إنتاج لحم الـ «واغيو» لشروط صارمة لحماية الجودة. وتتميز كل منطقة يابانية بسلالة فريدة من الأبقار التي تتم تربيتها حتى تبلغ 10 أشهر، قبل أن تُباع بعد ذلك إلى مزارع التسمين، حيث تقيم صغار الـ «واغيو» في حظائر صغيرة توفّر لها ظروفاً مُناخية مثالية، وتخضع لنظام غذائي خاص، يضم مزيجاً من الألياف المركزة العالية الطاقة المكوّنة من الأرز والقمح والتبن، ويتم إطعامها لمدة عامين كاملين لثلاث مرات يومياً، ليصل مجموع ما تأكله البقرة الواحدة إلى حوالي 5 أطنان من العلف. وطوال هذه الفترة، لا يُسمح للأبقار بمُغادرة حظائرها، حتى تصل نسبة الدهون إلى اللحوم 50% إلى 50%، ما يعطي هذا النوع من اللحوم لوناً ورديا وطعماً شديد الرقة، بحسب موقع «بيزنس إنسايدر».

وإلى المذاق الشهي لهذه اللحوم، فإنها تتميّز أيضاً بكونها صحية. إذ إن نسبة الدهون الأحادية غير المُشبعة إلى الدهون المشبعة أعلى في «الواغيو» عنها في لحوم البقر الأخرى، فيما هناك تأثير ضئيل للدهون المشبعة في رفع مستويات الكوليسترول.

(الأخبار)

علم وخبر

شقير يدعم العجوز لرئاسة البلدية

ينوي الوزير السابق محمّد شقير خوض الانتخابات البلدية والاختياريّة في بيروت عبر تشكيل لائحة تردّد أنّها ستكون برئاسة عضو مجلس بلدية بيروت السابقة رولا العجوز صيداني. علماً أنّ الأخيرة تنقلت في السنوات الأخيرة بين أكثر من موقع، إذ طُرح اسمها في الانتخابات البلدية السابقة كمقرّبة من تيار المستقبل، وكذلك في الانتخابات النيابية التي أجريت في أيار الماضي مكان النائبة السابقة رولا الطبش قبل أن يقرر الرئيس سعد الحريري الاعتكاف، فحاولت الترشح على لوائح منظمات المجتمع المدني، ثم مع رجل الأعمال بهاء الحريري، قبل أن تسحب ترشيحها.

مساعدات مدفوعة وتأمين ضد السرقة!

يشكو ضباط وعسكريون من تدفيعهم نحو 300 ألف ليرة شهرياً لاستلام المساعدة الغذائيّة (حليب وأرز وزيت...) التي يتم توزيعها عليهم، علماً أنّها مساعدات خارجيّة مقدّمة كهبات، وأن عسكريين يتولون توضيبها ونقلها في اليات عسكريّة!

كذلك استغرب ضباط دفع قيادة الجيش مبالغ بالدولار الفريش لشركات تأمين على نحو 80 صيدليّة تابعة لمستوصفات عسكرية ضد الحريق والسرقة، متسائلين كيف تؤمن الأجهزة الأمنية المولجة حماية المواطنين ومكافحة الجريمة على نفسها من السرقة!

الخلاف بين سليم وعون لم يُحل

على رغم المصالحة التي تولاها رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بين وزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون، إلا أن الأمور ما زالت على حالها من دون أن يتراجع أي منهما عن قراراته على عكس ما تردد سابقاً. إذ إنّ حرّاس وزارة الدفاع منعوا ضابطين متقاعدين كانا يزوران وزير الدفاع من ركن سيارتيهما في الموقف المخصّص لزوار الوزير.

قضية

غابت الأمهات المنكسرات عن ساحات التظاهر أمس، ليس لأن المحاكم الشرعية صارت أكثر إنصافاً للمرأة، ولا لأن تعديلات جدية لحقت بسنّ الحضانة. الأمهات المحرومات من أولادهن لم تبرد قلوبهن بعد... كلّ ما في الحكاية أنّ صوت الأزمات المتلاحقة أسكت صوت الأمهات

قضايا الحضانة صوت الأمّهات يتراجع

زينب حمود

قبل الغوص في فحوى قوانين الأحوال الشخصية، بكرّس استمرار وجود 15 قانوناً، التمييز بين اللبنانيين، ولا سيما بين النساء، باعتبار أن كلّ قانون يحدّد سقفاً لحضانة الأم لطفلها بعد الطلاق، ولكلّ طائفة الحرية، بموجب المادة التاسعة من الدستور، بوضع نظام الأحوال الشخصية الذي تراه مناسباً. وقوانين الأحوال الشخصية كما تراها الناشطة النسوية علياء عواضة «معروفة بالتمييز ضدّ المرأة في مختلف مناحي الحياة، فتصدر عن المحاكم الدينية قرارات مجحفة بحق المرأة وخاصة على صعيد الحضانة، ويكون الضحية، إلى جانب الأم، الطفل أيضاً، لأنه لا تؤخذ مصلحته الفضلى في الاعتبار».

لا تنتهي القصص المأساوية التي تعيشها الأمهات في لبنان بعد الطلاق، والتي لا يظهر منها إلى العلن غير القليل، حتى شكّلت حضانة الأم لأطفالها قضية محورية في نضالات الحركات النسائية، وإن عجزت عن إقرار قانون مدني يترتب عليه الحدّ من التمييز والظلم في قضايا الحضانة.

«أحوال شخصية موحدة»

المحاولات مستمرة وآخرها مشروع اقتراح «قانون الأحوال الشخصية الموحّد» الذي تقدمت به جمعية «كفى عنف واستغلال» إلى المجلس النيابي أواخر العام الماضي، وينصّ على «الحضانة المشتركة بعد الطلاق، على أن يسكن الطفل مع والدته في منزل الأسرة، إلا في الحالات الاستثنائية إذا كانت مصلحة الطفل أو رأيه يستدعي التصرف خلافاً لذلك».

تفسّر مسؤولة وحدة العنف الأسري في منظمة «كفى» المحامية ليلى عواضة معنى الحضانة المشتركة بـ«بقاء الولد كالولوية مع الأم، من دون أن يكون هناك وقت محدّد لرؤية الأب له أو محادثته، فيفعل ذلك وقتما يريد، إلا في الحالات الاستثنائية، كأن ترى المحكمة أن بقاء الطفل مع أمه يشكّل ضرراً على الولد، أو إذا كان الأب يعرّض الأم للعنف عند التواصل مع ابنه».

مصلحة الطفل هي الأساس برأي عواضة التي تشدّد على «ضرورة أن يلتقي والديه حتى بلوغ سن الـ18 أو على الأقل سن الـ15، فيقرّر مع من يريد أن يعيش، من دون أن يميّز القانون بين الجنسين، فما ينطبق على الذكر ينطبق على الأنثى».

غابت التحرّكات هذا العام بسبب الأزمات المتلاحقة (مروان بو حيدر)

تعديلٌ كلّ طائفة على حدة

عندما فقدت الجمعيات النسوية والناشطات المهتمات في قضايا المرأة والحضانة الأمل من تمرير قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، توجّه بعضها إلى تعديل قوانين الأحوال الشخصية لدى كل طائفة على حدة، إذ عدّلت طائفة الروم الأرثوذكس المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية عام 2003، ورفعت الحضانة من 7 سنوات إلى 14 سنة للذكر ومن 9 سنوات إلى 15 سنة للأنثى. كذلك عدّلت الطائفة الإنجيلية قانون الأحوال الشخصية لديها عام 2006، ورفعت، بموجب المادة 74، سنّ الحضانة من 7 سنوات حتى 12 سنة للذكر و13 سنة للأنثى. وبعدما كانت السن المحدّدة لحضانة الأم لدى طائفة الموحدين الدروز 7 سنوات للذكر و9 سنوات للأنثى، أصبحت الحضانة حتى 12 عاماً للذكر، و14 عاماً للأنثى. وعُدّلت سن الحضانة لدى الطائفة السنية عام 2011 من بلوغ الصبي سن السابعة وبلوغ الفتاة سن التاسعة وفق الرواية الراجحة في المذهب الحنفي، إلى سن 12 عاماً للذكر والأنثى، وذلك بموجب قرار صادر عن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، الذي يتمتع بصلاحية التشريع في هذا المجال تبعاً للقانون الرقم 177 الرامي إلى تعديل المادة 242 من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري، لكنّ الطائفة الشيعية لم تلتزم بالتعديل ولا تزال تتمسك بسقف السنتين لحضانة الأم للذكر و7 سنوات للأنثى. وتبقى الطوائف الكاثوليكية على عمر السنتين لحضانة الأم لأولادها، ذكراً وأنثى.

> عملت بعض الجمعيات على تعديل قوانين الأحوال الشخصية لدى كل طائفة على حدة

لا تعديلات لدى الطائفة الشيعية

تنال المحاكم الدينية لدى الطائفة الشيعية في لبنان حصة الأسد من الانتقادات لاستمرارها في رفض إعادة النظر في مسألة الحضانة، في إطار النصوص الشرعية والفسحة الاجتهادية التي يدعو إليها مراجع كبار لرفع سن حضانة الذكر إلى 7 سنوات بالحد الأدنى. وتستفزّ الأمهات الاستنسابية في القرارات القضائية، فـ«رئيس محكمة صور القاضي حسن عبدالله، ورئيس محكمة الشياح القاضي موسى السموري، منحا الأم 4 أيام حضانة في بعض الحالات، لماذا لا يكون ذلك عرفاً ويُطبق على الجميع لتعميم الحضانة المشتركة؟»، يسألان.

لا تغوص الناشطة علياء عواضة في مسألة تمييز أيّ القوانين الطائفية أسوأ من غيرها، فـ«كلّها تظلم النساء وتعرّضهن للتمييز الجذري من دون الأخذ بمصلحة الطفل». لكنها تعلّق على عدم تطوّر قوانين الطائفة الشيعية في ما يخصّ قضية الحضانة، كما حاولت غيرها من الطوائف على الرغم من الحملات «التي قادتها سيدات لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية، والتي أخرجت التعسّف الممارس ضدهنّ إلى الضوء».

لكنّ صوت الأمهات لم يعد يصدح بالظلم والحرمان، ولم يعد الراي العام ينشغل بقضية الحضانة بالزخم الذي شهدناه لسنوات، كما لم تعد قصص الأمهات المحرومات من أطفالهن تتصدّر مواقع التواصل الاجتماعي. فهل تراجع الظلم؟ «كلا، صوت الأزمات التي يمرّ بها لبنان يُسكِت صوت الأمهات»، تجيب عواضة.

زينة إبراهيم: الأمهات استسلمن

لماذا هدأت «الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية» التي قادتها زينة إبراهيم والراحلة نادين جوني منذ عام 2013؟

بكثير من الإحباط والاستياء، تقرّ إبراهيم «لن أعيد تجربة السنة الماضية، عندما دفعت على الصوتيات، فلم أجد من تصرخ على باب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وجهّزت اللافتات فلم ألقَ أيدياً تحملها». ليست إبراهيم من دفنت قضية الحضانة، وهي من نالت حضانة ابنها كاملة، لكنها تعرّفت أثناء تجربة طلاقها إلى «القوانين المجحفة» في المحكمة الجعفرية، ودخلت المجلس فـ«شهدت على ظلمه» وقرّرت أن تقود الحملة. «الأمهات هن من استسلمن، وكان 21 آذار في العام الماضي تاريخاً أسودَ». ماذا تغيّر؟ لا تملك إبراهيم جواباً، كمن يتحرّر. «هل هي التحديات الاقتصادية والأمنية؟ هل فقدت الأمهات الأمل من الحملة؟ هل قصّرنا نحن في المتابعة والضغط؟»...

وعن عدم نجاح الحملة في رفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية، أسوة بما حقّقته نضالات أخرى مثل جمعية «شبكة حقوق الأسرة» التي تمكنت من الضغط لتعديل سن الحضانة لدى الطائفة السنية بعد تبنيها طرح سن 13 للصبي و15 للبنت، تلفت إبراهيم إلى أنه «إضافة إلى نضالات النساء وجهود الشبكة، كانت هناك إرادة سياسية وتجاوب من دار الفتوى لتعديل سن الحضانة لدى الطائفة السنية، لكنّ السنوات التسع التي قضيناها على الطريق لم تهزّ أحداً، مقابل النضال هناك جماد. وعندما استمعت المرجعيات الدينية إلينا وضعت العصي في الدواليب واقترحت أن نشكل لجنة ونتقدم بها إلى المجلس النيابي، لكن أنا كفرد كيف أفعل ذلك من دون إمكانات مادية على الأقل؟».

تقرير

المتقاعدون: موحّدون في المطالب منقسمون في التحرّك

فؤاد بزي

لا يتفق المتقاعدون على التظاهر في ظل غياب التجاوب من الحكومة (مروان بو حيدر)

يبلغ عدد المتقاعدين من موظفي القطاع العام نحو 105 آلاف، يشكّل العسكريون النسبة الأكبر منهم، بينما يقارب عدد الأساتذة 24 ألفاً. توحّدهم المطالب، وتفرّقهم طرق الاحتجاج، إذ ينظاهر جزء من المتقاعدين العسكريين اليوم في ساحة رياض الصلح عند السّاعة 11 قبل الظهر، بالتزامن مع انعقاد الجلسة المشتركة للجان المجلس النيابي. المشاركون في تحرّك اليوم هم «حراك العسكريين المتقاعدين وحركة الإنقاذ الوطني»، أمّا الأهداف فهي: الاحتجاج على تردّي أوضاعهم المعيشية، وتذكير الدولة بمسؤولياتها تجاه هذه الفئة من الموظفين الذين وجدوا أنفسهم فجأة «من دون ظهر، بعدما أفنوا أغلى سنوات عمرهم في الخدمة العامة»، يقول عسكري متقاعد. غضبهم على الدّولة لا يمكن إخفاؤه، فهم وصلوا إلى «خريف العمر» من دون تغطية صحيّة حقيقيّة، في الوقت الذي تزداد فيه حاجتهم إلى الأدوية والاستشفاء، وبرواتب لا تكاد تكفي مصروف يوم واحد، وقدرة بدنية تتضاءل، ولا تسمح بالقيام بأعمال إضافية لسدّ العجز.

جرس الإنذار

يأمل رئيس «حركة الإنقاذ الوطني» العميد شامل روكز، المشارك في التظاهرة اليوم، «اعتبار التحرّكات جرس إنذار للحلحلة»، التي يراها في «لعب مجلس النواب لدوره وانتخاب رئيس للجمهورية أولاً، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني ثانياً، تكون مهمّتها الأولى وضع خطة للتعافي الاقتصادي». وعن تحرّك اليوم، يؤكّد روكز «حمله مطالب العسكر وأهلهم والمتقاعدين منهم».

فرحة الجيش بالتغطية الصحية تزيد عندما يقارنون وضعهم بزملائهم في القوى الأمنية، فـ«هناك، الكارتة كبيرة» يقول روكز. يصف أمين سر رابطة المتقاعدين في التعليم الثانوي عزيز كرم الاستشفاء بـ«الهمّ القاتل، فهو أهمّ من الماكل والمشرب، وخاصة للمتقاعد المتقدّم في السنّ»، هذا الشخص وفقاً لكرم «يحتاج إلى الأدوية بالجملة، ولا يجدها حتى بالمفرّق، وإن توافرت، فأسعارها خيالية». ولحلّ هذه المشكلة، تقوم رابطة متقاعدي الثانوي بمبادرة ذاتية منها «التواصل مع بعض المستشفيات والصيدليات والمختبرات لعقد اتفاقيات، والحصول على حسومات بسيطة لا تتخطى الـ 20% من الفاتورة». يعيد كرم تحميل الدولة المسؤولية الكاملة عن استشفاء موظفيها ومتقاعديها، فـ«من غير المعقول أن يقوم المواطن مقام الدولة»، ويؤكّد ضرورة «دعم تعاونية الموظفين لتعود التغطية الصحية وتصل إلى نسبة 90% كما كانت سابقاً».

> تصل نسبة التغطية الصحيّة في المستشفيات العسكرية إلى 100%

الاستاذ المتقاعد مظلوم

يؤكّد كرم التحضير لتحرّكات على الأرض، وينفي المشاركة في تحرّك اليوم، لكنّه يتوعّد بـ«خطة غير كلاسيكية، ستوضع بالتوافق مع روابط الموظفين والمجلس التنسيقي للمتقاعدين»، الذي تنضوي فيه كلّ من رابطة متقاعدي أساتذة الجامعة اللبنانية، الأساسي، المهني، والإدارة العامة، فـ«المعاشات تسرق يومياً مع تقلّب سعر الصرف، وما أقلّ من مضاعفة الراتب انتهى تماماً، إذ لا يزيد متوسط راتب أستاذ التعليم الثانوي المتقاعد عن 10 ملايين ليرة، أي حوالي 120 دولاراً على السّعر الحالي لمنصة صيرفة».

يصف عضو المجلس التنسيقي للمتقاعدين، غطاس مدوّر، بدلات الإنتاجية التي تدفع للموظفين بـ«البدعة»، مؤكّداً «أنّ المتقاعد شخص أنتج لأكثر من 40 سنة»، وبالتالي يجب تسمية هذه المبالغ بـ«زيادات على الراتب، ودفعها للمتقاعد كما الموظف على السّواء».

ولا ينسى مدوّر التذكير بالظلم الذي لحق بهم كمتقاعدين من السلك التعليمي، إذ «لم تدفع لهم سلسلة الرّتب والرواتب بشكل صحيح، على إثر مخالفة وزير المالية آنذاك علي حسن خليل للقانون 2017/46، وإلغاء بعض الدولة «الزيادات»، بالإضافة إلى تعسّف المصارف في التعامل معهم، وتحويل أموال المساعدات المرضية إلى البطاقات بالليرة، من دون إمكانية لسحبها نقداً، ولا على منصة صيرفة، بل يجبرون على إنفاقها في المحال التجارية».

«هيومن رايتس ووتش»: تمييز المحاكم

كشفت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في مراجعتها لقضايا الحضانة في لبنان عام 2015 عن منح المحاكم الطائفية الحضانة للأب في بعض الحالات لأسباب بطبيعتها تمييزية، لا علاقة لها بقدرتها على رعاية الطفل. وتشمل الأسباب «انتماء الأمهات الديني المختلف عن دين الطليق، طول ساعات العمل، الزواج مرة أخرى، أو سلوكيات اجتماعية «مشبوهة». فيما حقّ الأب في حضانة أولاده لا يسقط في حال تزوّج مجدداً، واحتمالات الحكم عليه بعدم الأهلية أقلّ، ويعود ذلك إلى حالات قصوى يعجز فيها عن الرعاية بسبب إدمان الكحول أو المخدّرات...».

عبء صوتك

رسالة إلى طلاب لبنان

محمّد ماجد*

أحبّائي طلاب وطني الغالي،

أتوجّه إليكم من خارج مكاني الطبيعيّ في قاعة التعليم، وفي أحلك الظروف التي نمرّ بها.

أعرّفكم أوّلاً بنفسي: أستاذ منذ 22 عاماً. دخلت سلك التعليم، متعاقداً بوساطة من مديرة نزيهة لا أعرفها رأت فيّ كفاءة فالحّت على الوزارة للتعاقد معي، ثمّ خضعت عام 2004 لامتحانات مجلس الخدمة المدنيّة، وهو من المؤسسات القليلة جداً في بلدنا التي لا يشوبها الفساد، وهو من منجزات عملاق عزّ مثيله في تاريخ لبنان هو الرئيس فؤاد شهاب. نجحت، وحزت المرتبة الأولى وبدأ مشواري في ملاك التعليم الثانويّ. أعمل كذلك في تأليف الكتب التعليميّة، وتصميم المناهج الرقميّة، ولكن ليس لمصلحة وطني فهذا ممنوع عليّ لأنّني لا أقبّل أعتاب السلاطين. بدأت بنقد المناهج التي جرى تأليفها لكم في عام 1997 وانطلقت عام 2001، وهي مناهج ليس فيها الحدّ الأدنى من مقوّمات التربية والتعليم والتعلّم، وخضعتْ وقتها للمحاصصة وتوزيع المغانم، ولم يجرِ تعديلها ولا تطويرها منذ ذلك الحين، لأنّ التربية عندهم ليست ذات قيمة، والآن يتحاصصون على مناهج جديدة ستنطلق فور تسلّمهم الأموال من الجهات الخارجيّة، فلا تستبشروا، فسوف تكون لها عناوين برّاقة ومحتوى خاوٍ، على الأرجح.

نحن اليوم في إضراب أنتم ضحيّته الأولى، ولكنّه إضراب -ولأوّل مرّة منذ وعيي- لا يكون لأسباب تحسين ظروف الأساتذة، بل لأنّ أساتذتكم لم يعودوا قادرين على إكمال حياتهم وأسرهم، بكلّ ما للكلمة من معنى. لا يملك معظمهم القدرة على الوصول إلى المدرسة وإن وصل فهو غير قادر على إطعام أسرته وكسوتها وطبابتها، أستاذكم إذا مرض لا يقدر على شراء الدواء، ولو كان ذا مرض مزمن أو مستعص فمتروك لمصيره: ألم ثمّ موت أو موت بصمت.

السلطات تتعاطى مع هذه الحال بخفّة غير مسبوقة، ولا مسؤوليّة، وهذا أمر غير مفاجئ، فالطبقة السياسيّة غالبيتها لم يعتلِ المنصب لأنّه رجل دولة يعمل على سياسة أمور الناس لما فيه مصالحهم، بل هو موجود لتسيير مصالحه وزيادة ثرواته وأسرته، وأبنائه يتعلّمون في أفضل المدارس الخاصّة بأبناء الأثرياء، أو في الخارج.

أنتم، ونحن، ضحيّة وجودنا في هذا الوطن، ولتسمحوا لي أن أكون صريحاً، ومن يعرفني في حجرة التعليم يعرف أنّني لا أنقل معلومات إلى طلابي، بل أفتح عقلي على عقولهم لنفكّر معاً في كلّ شيء، ولذلك أنا أربط العلوم الّتي ندرّسها بحياتنا، وأسمّي الأشياء كما هي، والميزان الحاكم على الصواب هو عقولكم الحرّة الواعية، الناقدة التي لا تستسهل الاقتناع إلا بالمنطق والدليل. نحن يا أحبّائي لسنا ضحيّة الطبيعة التي أوجدتنا على هذه الأرض، بل ضحيّة سوء تصرّف الأجيال التي سبقتنا، فمعظمهم عاشوا على العصبيّة والقبليّة ونصرة الزعيم ولو كان ظالماً، وعداوة الشريك في الوطن ولو كان محقاً. ورثنا هذه الآفات وندفع ثمنها... جيلنا دفع ثمنها الأغلى: خسر شرفاؤنا حياتهم وطموحاتهم في الوطن لأنّهم رفضوا منطق القبائل، وخسر الباقون حياتهم في مكاسب زائفة أورثت مزيداً من التردّي. واليوم جميعنا خاسرون، انهار البلد المنهار أصلاً، كان منهاراً أخلاقياً، والآن أورث الانهيار الأخلاقيّ انهياراً أعظم في كلّ شيء، أبسطها الانهيار الماليّ، وهذا نتيجة حتميّة لمسار الأمور منذ الحرب الأهليّة، على الأقلّ.

أحبّائي: وصَفت الحال بإيجاز، ولكنّني مؤمن بالأمل، الّذي به نستطيع الصمود. وهذا الأمل معقود عليكم! قُدّر لجيلكم أن يحمل مسؤوليّات جساماً في سنّ الشباب الأولى... كما قُدّر لجيلنا أن يعيش طفولته وجزءاً من شبابه تحت نيران الحرب الأهليّة، تعيشون أنتم اليوم تحت نيران الفساد الأخلاقيّ والسياسيّ وتسلّط طغمة السلطة الفاسدة المدعومة من كلّ ظالم في هذا العالم. منعكم حكّامنا الظالمون من حقّ التعلّم في حجرات التدريس الرسميّ، ولكنّكم تملكون ما يؤهّلكم أن تتعلّموا على أنفسكم، وبما نقدر نحن عليه من تسخير أنفسنا لكم، كلّ بحسب استطاعته ومن مكانه، ولكنّ الّذي لا يستطيع أحدٌ أن يسلبه منكم هو الأمل، والإصرار على النجاح وبناء الغد المشرق، ونحن اليوم وإن كنّا لا نستطيع الحضور لأداء واجبنا في الثانويّات كما ينبغي، فإنّنا نضع بين أيديكم درساً هو الأبلغ، والأصدق، وهو درس الكرامة، ومقاومة الظلم، ومواجهة الظالم مهما عتا، ومعاونة الضعيف، وإدراك اللهيف، والتعاون على البرّ والتقوى، وهذا ما نقوم به بلحمنا الحيّ... هم يريدون قتلنا ونحن ندافع عن أنفسنا حتّى الرمق الأخير، وقد يتمكّنون من قتل أجسادنا، وتعجيزنا عن متابعة حياتنا الكريمة، ولكنّهم لن يهزموا إرادتنا، ولن يبلغوا مرادهم في إركاعنا، وسنموت حين نموت، واقفين، لعلّنا نكون لكم جسر نجاة، تعبرونه في الصبح خفافاً، فاضلعنا امتدّت لكم جسراً وطيداً، ولتبنوا من بعدنا غدكم الأزهى، ووطناً يليق بقلوبكم النقيّة التي لا تتلوّن سوى بالمحبّة والوعي، ولتبق جباهكم مرفوعة، كجبال لبنان الشامخة، عاتية على العاتي، وتذكّروا أنّ من قاوم المحتلّ الغاصب وأخرجه ذليلاً من أرضنا الطاهرة، ودحر الإرهاب المجرم ومشروعه المدمّر، لن يعجز عن مواجهة طغمة فاسدة عاثت فساداً في البلاد، وتريد أن تسرق من أعيننا أحلامكم، والمستقبل الجميل الذي تستحقّون. عشتم، عاش الأمل المعقود على سواعدكم، عاش وطننا حراً عزيزاً.

* أستاذ تعليم ثانوي

دعوة إلى جلسة عامة عادية

لأعضاء نقابة اتحاد الناشرين في لبنان

يدعو مجلس نقابة اتحاد الناشرين في لبنان جميع الأعضاء المنتسبين والمسدّدين اشتراكهم إلى حضور جلسة عادية للجمعية العمومية تعقد الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس في ٢٠٢٣/٤/٦ في مقر النقابة بئر حسن – قرب ثانوية الكوثر – بناية الشادية ط١.

جدول الأعمال:

- تلاوة البيان الإداري
- مناقشة ميزانيات ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ وإبراء ذمة النقابة
- انتخاب ستة أعضاء جدد لمجلس النقابة بدل الستة أعضاء الذين انتهت مدة ولايتهم وفقاً للأنظمة والقوانين السارية المفعول ابتداءً من الساعة الحادية عشر وحتى الساعة الواحدة ظهراً.

شروط الاشتراك:

يحق لكل عضو الاشتراك في الجمعية العمومية شرط أن يكون مسدد كامل الاشتراكات لغاية عام ٢٠٢٣ ضمناً في مهلة أقصاها ٢٠٢٣/٤/٢ الساعة الثانية عشر ظهراً في مقر النقابة.

تقدم طلبات الترشيح في مدة أقصاها ٢٠٢٣/٤/٢ الساعة الثانية عشر ظهراً لدى أمانة السر في مقر النقابة مرفقة بصورة عن الهوية وإخراج القيد وسجل عدلي لا يعود تاريخه لأكثر من شهر واحد.

ملاحظة:

في حال لم يكتمل النصاب القانوني تعقد جلسة ثانية بعد حضر بعد خمسة عشر يوماً في ٢٠٢٣/٤/٢٠ وفي ذات المكان ولا يفتح باب الترشيح مجدداً.

أمين السر
بيار جورج صايغ
رئيس النقابة
سميرة حسين عاصي

هل يتجاوز الذكاء الاصطناعي الذكاءَ البشري؟

علي عواد*

دخل العالم، منذ نهاية العام الماضي، حقبة تشهد تسارعاً غير مسبوق في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو نتاج جهود انطلقت منذ الخمسينيات. هي المرة الأولى التي تقدّم الآلة شعوراً، ولو زائفاً، بأنها تملك نوعاً من الوعي خلال تفاعلها لغوياً مع البشر. هذا حدثٌ جلل! ومنذ إطلاق «تشات جي بي تي»، بدايةً، ثم النسخة المطورة «جي بي تي 4» من قبل شركة «OpenAI»، لم يهدأ «شعبُ الإنترنت» على منصات التواصل الاجتماعي. والملافت في الأمر، اختلاف المقاربات في التعامل مع روبوت الدردشة. فنجد «قبائل إنترنتية» تنبّهت إلى قدرته على تسهيل جني المال أو أداء مهمات مكتبية واستخدمته في ذلك، وآخرون سخروا من الهلوسات التي يكتبها أحياناً، وهناك من أنشأ محاكم عرفية قضت بإعلانه غباءً اصطناعياً... وبين هذا وذاك، تبرز الحاجة إلى إعادة تصويب المفاهيم العلمية حول تلك البرمجيات ووضعها في إطارها الصحيح. فما هو الذكاء الاصطناعي؟ وأين حدوده؟

الذكاء الاصطناعي، هو ذكاء آلي أُنشئ ليحاكي قدرات عقل الإنسان في حل المشكلات واتخاذ القرارات لأداء مهام مختلفة ضمن البيئات التي يوضع فيها. أي إن الباحثين، وعلى الرغم من معرفتهم الضئيلة بكيفية عمل الدماغ، يحاولون قدر الإمكان صنع برمجيات تقلّد بعض وظائفه. وتستخدم تلك الأنظمة الخوارزميات وتقنيات مثل

> من غير المنطقي محاكمة أي ذكاء اصطناعي حالياً على أنه ذكاء اصطناعي عام (AGI)، أو مقارنته بأداء العقل البشري

«تعلم الآلة» و«التعلم العميق» و«الشبكات العصبية البرمجية» للتعلّم والتطوّر والتحسين التدريجي والتلقائي في المهام المعيّنة لها. وانطلاقاً من ذلك، تصنّف علوم الكومبيوتر الذكاء الاصطناعي إلى خانات ثلاث:

- الذكاء الاصطناعي الضيّق (Narrow AI) ويشار إليه أحياناً بالذكاء الاصطناعي الضعيف، هو نظام صُمّم لأداء مهمة محددة أو مجموعة من المهام ضمن نطاق محدود من القدرات. يُدرّب على حل مشكلة معينة أو مجموعة من المشكلات، مثل التعرّف إلى الصور أو معالجة اللغة أو ممارسة لعبة. وكل التطوّر في المجال هذا، حتى هذه اللحظة، يقع في الخانة هذه، مثل المساعدين الافتراضيين «تشات جي بي تي» و«جي بي تي 4» و«الامدا» و«BARD» و«DALL-E 2» ولعبة «غو» والخوارزميات التي تحكم منصات التواصل الاجتماعي، كل تلك الأنظمة هي في خانة الذكاء الاصطناعي الضيّق. وصحيح أن التواصل معها بات أشبه بالتواصل مع البشر، إلا أنها أنظمة لا تدرك ولا تعلم ما الذي تقوم به. بمعنى أنها غير واعية لوجودها أو لوجودنا، ولا قدرة لها خارج ما تدربت عليه.

- الذكاء الاصطناعي العام (Artificial General Intelligence أو AGI)، هو مفهوم نظري لنظام ذكاء اصطناعي يمكنه أداء أي مهمة فكرية يمكن للإنسان القيام بها. بمعنى آخر، هو نظام لديه القدرة على التعلم والتفكير والتخطيط وحل المشكلات عبر مختلف المجالات والسياقات، بطريقة مرنة وقابلة للتكيف وخلاقة. وعلى عكس أنظمة الذكاء الاصطناعي الضيّقة، تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي العام إلى امتلاك قدرة معرفية مماثلة لتلك التي لدى الإنسان. ويجب أن يكون النظام قادراً على فهم اللغة الطبيعية وليس فقط الإجابة، أي عليه أن يكون واعياً لما يقوله، والتعرف إلى الأنماط، والتعلم من التجربة، واتخاذ القرارات بناءً على البيانات والسياق المعقد، والتفاعل مع البشر بطريقة طبيعية وذات هدف. ويعتبر تطوير الذكاء الاصطناعي العام من أهم التحديات في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث هناك عقبات أساسية متعلقة بالتعلم الآلي وهندسة الكومبيوتر والفلسفة والبيولوجيا والنفس. وفي حين يعتقد بعض الباحثين أنه يمكن تحقيق الذكاء الاصطناعي العام نهاية العقد الحالي أو المقبل، يعتقد البعض الآخر أنه لا يزال حلماً بعيد المنال.

- الذكاء الاصطناعي الخارق (Artificial Super Intelligence أو ASI)، هو حالة مستقبلية افتراضية للذكاء الاصطناعي حيث تتجاوز الآلات الذكاء البشري في جميع الجوانب. سيكون قادراً على أداء المهام الفكرية على مستوى يتجاوز القدرات البشرية، وسيكون لديه مستوى من الإبداع، والحدس، وقدرة على حل المشكلات التي لا نظير لها من قبل أي إنسان. هناك آراء مختلفة حول ما إذا كان يمكن تحقيق الوصول إلى هذا الذكاء أم لا. ومع ذلك، يعتقد بعض الخبراء في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي أنه يمكن تحقيق (ASI) في المستقبل من خلال تطوير خوارزميات متقدمة وإنشاء نظام ذكاء اصطناعي محسّن ذاتياً يمكنه التعلم والتطور من تلقاء نفسه من دون تدخل بشري.

(برايان ج. جونز)

بشكل عام، تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة، من خلال التهام كميات هائلة من البيانات خلال عملية التدريب، وتحليل البيانات من أجل إيجاد الأمور المرتبطة والأنماط، واستخدام تلك الأنماط لتقديم نتائج وإجابات. بهذه الطريقة، يمكن أن يتعلم روبوت الدردشة، الذي تم تغذيته بأمثلة من الدردشات النصية، كيفية إجراء نقاشات تبدو حقيقية مع البشر، أو يمكن لأداة التعرف إلى الصور أن تتعلم تحديد الأشياء في الصور ووصفها من خلال التدرب على ملايين الصور. «تشات جي بي تي»، على سبيل المثال، دُرّب على مئات المليارات من الكلمات، ولديه 175 مليار «Parameters» بمعنى معيار، وتلك المعايير في سياق التعلم الآلي، وبشكل مبسط، كلما كانت مدربة بشكل جيد كلما أتت النتيجة واقعية وطبيعية. فعلى سبيل المثال، إن قلت لروبوت الدردشة كلمة «بيروت»، فجوابه الأول سيكون: «هي عاصمة لبنان». وحصل ذلك لأن تلك الإجابة لديها أعلى احتمال في المعايير. ولو أعدنا السؤال، قد يقول: سويسرا الشرق (معاذ الله!)، وهذا لأن الإجابة الثانية كانت التالية بحسب ترتيب المعايير. وما حصل هو تنبؤ صحيح في الكلمة التالية في الجملة. «محرك التنبؤ» (prediction engine) في النظام، أخذ ما كتبه المستخدم، حلله مع المعايير التي لديه وأعطى أفضل إجابة ممكنة. وكلما كان عدد المعايير أعلى، كلما كانت النتائج باهرة وواقعية أكثر. ولدى النسخة الجديدة «جي بي تي 4» عدد معايير أعلى (رفضت الشركة الإعلان عن العدد) ومع ذلك، تقول «OpenAI» إن النسخة الجديدة تقدم هلوسات أقل بنسبة 40 في المئة من «تشات جي بي تي». انطلاقاً مما سبق، من غير المنطقي محاكمة أي ذكاء اصطناعي حالياً على أنه ذكاء اصطناعي عام (AGI)، أو مقارنته بأداء العقل البشري. لم يدّع أي خبير في هذا المجال غير ذلك ولم تعِد أي شركة منتجة لتلك الأنظمة بأنها وصلت إلى غير ذلك. وهناك من تختلط عليه الأمور بين الوعي والحياة والذكاء.

يتتبع دايول لي، أستاذ بلومبيرغ المتميز في علوم الأعصاب والعلوم النفسية والدماغية، في كتابه «ولادة الذكاء» (مطبعة جامعة أكسفورد، 2020)، تطور الدماغ والذكاء من الحمض النووي الريبي المتكاثر ذاتياً إلى أنواع مختلفة من الحيوانات والبشر وحتى أجهزة الكمبيوتر من أجل معالجة الأسئلة الأساسية حول الذكاء، مثل الأصل النمو وقيوده، ويقول إنه يمكن تعريف الذكاء بأنه القدرة على حل المشكلات المعقّدة أو اتخاذ القرارات بنتائج تفيد الفاعل. وأنه قد تطور (الذكاء) في أشكال الحياة للتكيف مع البيئات المتنوعة من أجل بقائه وتكاثره. بالنسبة للحيوانات، يعتبر حل المشكلات واتخاذ القرار من وظائف أجهزتها العصبية، بما في ذلك الدماغ، لذلك يرتبط الذكاء ارتباطاً وثيقاً بالجهاز العصبي. ومن هذا المنطلق، يوضّح أن الذكاء الاصطناعي، الذي يعتمد على تقنيات تحاكي تلك الآليات مثل تقنية الشبكات العصبية البرمجية، تجاوزت الذكاء البشري بشكل مطرد في العديد من المجالات الفردية، بما في ذلك ألعاب «ألفا غو» و«البلوترنج» أو معالجة ملايين البيانات في لحظات.

ودفع هذا النجاح بعض الباحثين إلى تكهن الوصول الوشيك للذكاء الاصطناعي الذي يتجاوز الذكاء البشري في كل مجال، وهو حدث افتراضي يسمى «النفير التكنولوجي». وغالباً ما يشار إلى هذا الذكاء الاصطناعي باسم الذكاء الاصطناعي العام أو الذكاء الخارق. ومع ذلك، من وجهة نظره، يتطلب الذكاء الحقيقي الحياة، التي يمكن تعريفها على أنها عملية تتكاثر جسدياً من تلقاء نفسها. لذلك، يعتقد أن الذكاء الخارق هو إمّا أمر مستحيل أو شيء في المستقبل البعيد.

في النسخة الرابعة من كتاب «artificial intelligence: a modern approach»، لستيوارت راسل وبيتر نورفيغ، والصادرة عام 2020 والمستخدمة في أكثر من 1500 جامعة حول العالم، تُقدّم نظرة عامة وشاملة على مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مواضيع مثل حل المشكلات، وإظهار المعرفة، والتخطيط، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي، والروبوتات (يشيع استخدام الكتاب للطلاب الجامعيين والباحثين الأكاديميين في تخصصات الذكاء الاصطناعي، ويعتبر مرجعاً في هذا المجال). يحدّد الكاتبان أربعة تعريفات للذكاء الاصطناعي، يمكن الوصول إلى كل منها عبر طريقة مختلفة:

«تاريخياً، تابع الباحثون إصدارات مختلفة من الذكاء الاصطناعي. حدد البعض الذكاء في شرط أن يكون مخلصاً للأداء البشري، بينما يفضل البعض الآخر تعريفاً تجريدياً رسمياً يسمى العقلانية أي القيام (بالشيء الصحيح). ومن هذين البعدين - الإنسان مقابل العقلاني والفكر مقابل السلوك - هناك أربعة مجموعات ممكنة، وكان هناك مؤيدون وبرامج بحثية لجميع الأربعة. والأساليب المستخدمة للوصول إلى كل منها مختلفة بشكل ضروري: فالسعي وراء ذكاء يشبه الإنسان يجب أن يكون في جزء منه علماً تجريبياً متعلقاً بعلم النفس، يتضمن ملاحظات وفرضيات حول السلوك البشري الفعلي وعمليات التفكير؛ في حين أن النهج العقلاني، يتضمن مزيجاً من الرياضيات والهندسة، ويرتبط بالإحصاء، كما نظرية التحكم وعلم الاقتصاد». وانطلاقاً من ذلك، يطرح الكتاب سؤالاً بالغ الأهمية: هل نهتم بالتفكير أم بالطريقة؟ هل نريد أن نخلق نموذجاً بشرياً داخل الآلة؟ أم نحاول صنع أنظمة تحقق أفضل النتائج للبشر؟ وهذه أسئلة قد تحدد مصير ما يحاول البشر صنعه عبر الآلة.

تاريخ الذكاء الاصطناعي مليء بالإنجازات والخيبات. ولقد نضج بشكل كبير مقارنة بالعقود الأولى من عمره، نظرياً ومنهجياً. ونظراً لأن المشكلات التي يتعامل معها الذكاء الاصطناعي الحالي أصبحت أكثر تعقيداً، فقد أصبح المجال نفسه أكثر صعوبةً. وانتقلت التقنية من المنطق البولييني إلى التفكير الاحتمالي، ومن البرمجيات المسبقة إلى التعلم الآلي من البيانات. مقاربات برمجية سقطت وأخرى غلبت. لكن الأكيد أن ما بعد «تشات جي بي تي» ونماذج اللغة مثله والقادمة من مختلف شركات التكنولوجيا، لن تشبه ما سبق.

* من أسرة «الأخبار»

من فهم اللغة إلى آلة الفهم: الذكاء الاصطناعي، حسّي أم حدسي؟

محمد طاهر العصفور *

أكثر الذين يعملون في حقل الدراسات الإنسانية مغرمون بمقولة العقل والعلم، ومنطق العلم، غير أنهم لم يكونوا متحمسين في الفصل بين منطق العلم ومنطق العلم المعين، إلا بعض محاولات تكاد تكون محدودة، ومنها محاولة الدكتور

> الأصل في اللغة المجاز لا الحقيقة

علي الوردي في كتابه «منطق ابن خلدون»، لكنه كان متحاملاً على طبقة رجال الدين وجاءت آراؤه رد فعل لذلك، ولذلك حملت الأمثلة التي ساقها شيئاً من الازدراء تجاه رجال الدين. والحق أن عمله لو كان مجرداً من هذا التحامل لكان عملاً أكثر إخلاصاً للعلم والمعرفة. وليس بعيداً عن هذا السياق المحاورة التي دارت بين علمين من أعلام الفكر العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وكانا يمثّلان مدرستين مختلفتين؛ متى بن يونس المنطقي وأبي سعيد النحوي السيرافي. فكان السيرافي نحوياً يدفع عن مفهوم الدرس اللغوي في جانبه المعرفي، وكان متى بن يونس يتحمس إلى المنطق. والمتأمل في تلك المحاورة يجد أنها نتاج عمل فكري حثيث. ويرى محمد عابد الجابري من خلال هذه المحاورة أنها كانت من بواكير تكوين العقل العربي.

وكانت المحاورة تلك قد كشفت جانباً من هذا الفهم، حيث مثّل أبو سعيد السيرافي بالباء في كونها حرف جر، ولا يعني هذا أن معرفة المنطقي بأن الباء حرف جر بأنه تناهى إلى معرفة معنى حرف الجر هذا أو ذاك، كما أن تفاعلنا مع اللغة على نحو عقلي محض، يفقدنا فهمنا الطبيعي لمنطقها، حيث إن اللغة ظاهرة رمادية، والحسم فيها يحجم عطاءها. لذلك كان منطق العقل المحض في مقاربة اللغة منطقاً منهاراً، يغاير حقيقة اللغة ومنطقها النابع من المفهوم العرفي، وكان المنطق العرفي التداولي أقرب إلى اللغة، إلى فهمها - إدراكها.

من هنا، فإن المقولات التي تقارب اللغة بمنطق العقل المحض تجاوزها الزمن، حيث شكلت النهضة العلمية التي رادها فيردنيان دي سوسير مساراً كبيراً للدرس في أوروبا والعالم، وكان فهم سوسير للغة فهماً عرفياً اجتماعياً، من خلال دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وإذ فرّق بين اللغة والكلام وأن اللغة هي مخزّون في ذهن الجماعة وأن الكلام فردي، ويشكل مساراً انحرافياً عن النمطية اللغوية السائدة. وهنا انبعى التوضيح، أن هذا المسار الذي مارسه المتكلم هو مسار ينتج بناءً نحوياً يميّزه سلوك نحوي معيّن، فمن الممكن أن يتّكئ على جوازات المسوّغات للابتداء بالنكرة أو ينحو منحى آخر في صيغ البناء، على مستوى الصرف أو التصوير البلاغي. فكل تلك الأبعاد كفيلة برسم معالم انزياحات لغوية أخرى.

ويمكننا القول إن إنتاج اللغة من بوابة المجاز هي الظاهرة الأبرز، في إنتاج الدلالة الجديدة، وإن التدفق الذي ينتجه المجاز هو ركيزة مهمة من ركائز الخطاب، وإن الخطاب يشكّل مرحلة أولى من مراحل التطور اللغوي، والتطور اللغوي باعتباره مفهوماً لغوياً أقصد به زيادة الإمكانات في لغة ما، تضيف إلى تلك اللغة قدرة لغوية دقيقة في وصف الأشياء. فاللغة العربية، على سبيل التمثيل، تصف الوقت على مدى اليوم، الكلام مثل: الشفق، الغسق، العتمة، السدفة، الفحمة، الزلة، الزلفة، البهرة، السحر، الفجر، الصبح، الصباح، الشروق، البكور، الغدوة، الضحى، الهاجرة، الظهيرة، الرواح، العصر، إلخ.

وإذا شئنا الدقة في الوصف، فإن اللغة العربية غالبة مداها وانتشارها باعتبارها لغة حية، فاصبحت من أكثر اللغات تطوراً في العالم، حيث بدت هذه اللغة من أبرز اللغات تعبيراً عن أغراضها، وهي كما يقول عنها ابن جني: أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم. ويبدو لي أن البحث اللغوي تجاوز نظرية انبثاق اللغة أو تكوّنها أو نظرية فنّ القول، أو نظرية جماليات اللغة.

وإذا خففنا من غلواء هذا الادعاء، فإن الدرس اللغوي والبلاغي قد قطع وقتاً مديداً في هذا الجانب، وأنتج تراثاً يصعب تجاوزه، غير أن السؤال الأبرز الذي ينشغل به اللغوي اليوم كيف يمكننا قراءة نص، وفي الحقيقة فإن الإنسان لم يستطع أن يرضي نفسه بإجابات مقنعة، يبلغ بها حد الكمال أو التناهي في فهم القول، حتى حاول إحالة ضمير القراءة إلى الآلة؛ الآلة التي يأمل أن تصل إلى حد الحوكمة أو الحوسبة اللغوية الدقيقة.

وهذا الاتجاه في البحث والعلم، يذكّرنا بالاتجاه الرياضي أو الإحصائي الذي مارسته بعض الدراسات اللغوية، حيث أصبحت اللغة تشبه جداول محدودة، أو أنها تحيل ذاكرتنا إلى مفهوم الاطراد الذي مارسته مدرسة البصرة في فترة التقعيد اللغوي، وحاولت النظر إلى اللغة محاولة عقلية أو تكاد، وكاننا نجهل أن منطق اللغة يختلف عن منطق الرياضة. وعلى أي حال، فإن الباحث اليوم يضطلع إلى حدس تمارسه الآلة كما يمارسه الإنسان، ولعلّي هنا أذكر أن الظاهرة الأبرز في اللغة هي الظاهرة الرمادية لا الألوان المفردة الواضحة. وما وددت قوله هو أن اللغة عبارة عن حدث لحظي يتراكم، يتجاور مع اللحظة التي تشكل ومضة، وأن الجملة يمكن القياس على بنائها النظري، ولكن لا يمكن القياس على ما تفرز من إيحاء يلوح في ذهن المتكلم على نحو الدقة.

وهذا يجعلنا نتحمس أكثر إلى أن الأصل في اللغة المجاز لا الحقيقة، دونما التحمس في كل أن إلى قرينة صارفة تصرفنا عن حقيقتها، بل نحن في حاجة إلى قرينة تجعلنا نتثبت أن المتلقّي يعني ما يقول، أم أنه يحيل فهمنا إلى معنى آخر؟ وإذا كنا نقول إن النظام اللغوي أكثر ثباتاً ويمكن فإن هذه البنية قد تتعرض لخلخلة، ومنها على سبيل التمثيل حروف المعاني، التي أثبتت بحوث مختلفة أنها قابلة للانزياح أو التنامي. وربما من المفيد أن نتأمل في بعض المقولات التي تنسب إلى كبار اللغويين، مثل العقل عند تشومسكي، فهل كان العقل لديه عقلاً منطقياً محضاً، أم أنه عقل لغوي وأن هذه الكفاءة نشأت من الدربة اللغوية لا من القياس المنطقي الآلي؟

من هنا، من المفيد أن ندرس العقل اللغوي عند الخليل وعبد القاهر وتشومسكي، أقول العقل اللغوي وليس كما يتوهم البعض. وإذا أمعنّا النظر في العقل اللغوي، فهو عقل رمادي وعقل اعتباطي وعقل طبيعي، وهو فسيفساء من المكوّنات غير المتناهية ومن غير الممكن حصرها أو حدّها، لأن اللغة لا تحدّ ولا تحصر. وإذا كانت لا تحدّ ولا تحصر، فكيف يمكن للحاسوب حصر مجازيّتها؟ وعليه، فإنه لا يمكن للحوسبة أن تماثل الإنسان في فهم اللغة على نحو الدقة.

* عالم لغوي بحريني

فيلم «حرقة»... وشرارة الأمل التي أحرقتنا

أحمد ضياء دردير *

ثَمَّ حرقٌ لأحداث الفيلم، لكن الحرق في العنوان. فالفيلم يحكي قصة الشاب التونسي، علي الذي يحلم بأن يهاجر إلى أوروبا «حرقة» (سرّاً، بشكل غير قانوني)؛ وقصة الغضب الذي يحرقه بينما يشعر بالعجز أمام واقع يغلق أمامه فرص العيش الكريم، وحرقة قلب علي، والمشاهد العربي معه، على أحلام انتفاضات 2011، وأخيراً حرق علي لنفسه أمام مبنى الولاية في استعادة للمشهد الذي ألهب هذه الانتفاضات.

علي الذي يحترق بنار القهر

تدور أحداث الفيلم، الذي أخرجه المصري-الأميركي لطفي ناثان، بعد هذه الحادثة بعشر سنوات من إحراق محمد البوعزيزي لنفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد ومن انطلاق الانتفاضة في تونس ثم مصر. وقد أصبحت السلطات من بعد تلك الحادثة تضبط بيع الوقود وتمنع بيع البنزين من دون رخصة (كان القانون التونسي بالفعل يتطلب ترخيصاً خاصاً لبيع تلك المواد لكن السلطات أصبحت تمعن في تنفيذ هذا القانون من بعد حادثة البوعزيزي)، فنمت على أطراف هذا المنع سوق سوداء للمازوت المهرب وأصبحت الأجهزة الأمنية تمارس سلطتها عن طريق اقتطاع خوة يومية من البائعين. وهنا وجد علي الشاب الطموح الذي يحترق بالأحلام وبالرغبة في أن يحقق شيئاً لذاته، والذي لا حظّ له في التعليم ولا في الوظائف الرسمية، نفسه يبيع المازوت المهرب، ويرفض في أول الأمر أن يعمل مهرباً، بالرغم مما في ذلك من مكسب أكبر، لأن المخاطرة هي الأخرى أكبر.

ثم يموت والده فيعود إلى بيت العائلة الذي كان قد تركه وهو يطارد أحلامه. فيجد أن البيت مهدّدٌ بالحجز إذ إنّ الأب كان مديوناً للبنك. يتجدّد إحساس علي بالمسؤولية نحو أخته الأصغر منه، ويقرر أن يعمل في التهريب لكي يجني مالاً أكثر. ولكن المال الذي يجنيه لا يكفي فتتصاعد حسرات علي إلى أن تصل إلى صدام مع الشرطي الذي جاء ليحصل رشوته في يوم لم يجن فيه علي كثيراً ليضربه الشرطي ويسرق ما معه من مال فيبدأ علي في الانفجار غضباً في شارع ولدى المؤسسات الرسمية انتها، باحتراقه أمام مبنى الولاية.

توظيف العناصر

أبدع الممثل التونسي الفرنسي آدم بيسا في دور علي، وبالأدات في تصوير تصاعد الإحباط والغضب كأن ناراً بالفعل تحرقه.

وبنفس المنطق، فإن لحظة احتراق علي قد تبدو محيرة إذ لا ينتحر في أكثر لحظات الغضب ولا في أكثر لحظات اليأس، وإنما بعد أن يكون قد أسهم في تأمين حلول مؤقتة لأخته، إذ وجدا سكناً مؤقتاً وإذ سلمهما المال الذي كان قد جمعه من التهريب والذي لم يعد مجدياً في فك رهن بيتهم القديم. فلربما لم يكن احتراق علي مجرد رد فعل انفعالي على ما مر به، بل قراراً واعياً أن يكبت رغبته في الانتحار إلى أن يترك لأخته حلولاً مؤقتة ليتدبرا أمرهما من دونه.

لا ندري هنا إن كانت هذه التضحية الأخيرة قراراً بالتخلص من وجوده الذي كان يشعر به عبئاً عليه وعلى الآخرين أم احتجاجاً على ما مر به من قهر وظلم. ولكن العمل الذي أقدم عليه هو في حد ذاته عمل يمحو الحد الفاصل بين ما هو شخصي وما هو سياسي، عمل يرى الجسد واقعاً في قبضة القهر ولا يرى خلاصاً من القهر إلا بالخلاص من الجسد.

وهنا تتجسد مأساوية هذه الحكاية إذ يحترق جسد علي بينما يمر المشاة من حوله من دون أن ينتبهوا له. فإذا كانت شرارة البوعزيزي في عام 2010 قد أشعلت ثورة في تونس ثم مصر -ثم البرتغال واليونان وصولاً إلى وول ستريت- فإن الشرارة التي يشعلها علي في نهاية الفيلم تذهب أدراج الريح.

* باحث عربي

عندما يسبح فيه بمنأى عن المكان المخصص للسياح، والذي تأتي منه أخبار الغارقين الذين حاولوا الهجرة، وفي دلو الماء المثلج الذي يغوص فيه برأسه، ربما ليطفئ نار غضبه، وربما لأنه يفكر في الانتحار. وفي اللحظات الأخيرة قبل إشعال النار في نفسه، يرى علي نفسه جالساً على شاطئ البحر يتطلع بعينيه إلى الأفق. هذا التوظيف يسهم في رسم رسالة الفيلم القاتمة: إذ إن النار ونقيضها، الماء وما يطفئها، قد يمثلان الأمل في لحظة معينة ولكن هذا الأمل قد استحال يأساً.

المهزوم بطلاً

ينحو سرد الفيلم، على لسان أخت البطل، إلى نوع من الأسطورية. ولكن هذه الأسطورة لا تحكي لنا قصة صعود بطل على طريقة الأساطير القديمة أو على طريقة الأفلام التجارية الرائجة، بل قصة العامل وهبوطه، إلى عالم التهريب السفلي، وإلى الفشل والإحباط.

طبعاً لا ثورية في الفشل والإحباط—ومن مميزات الفيلم أنه لا يضفي هالة مثالية على إحباط البطل أو انتحاره. ولكن الثورية هنا في أن الفيلم يفرض التعاطف مع علي من دون أن يروضه من أجل عين المشاهد.

وبالرغم من أن الفيلم هو فيلم تجاري يستهدف جمهوراً برجوازياً عالمياً -وجمهور المهرجانات بالذات، وبالتالي لا يمكن تصنيفه ضمن «السينما المناضلة» أو «سينما الطبقة العاملة»- فإن الفيلم لا يحاول استثناس علي ليناسب ذائقة هذا الجمهور؛ لم يحاول أن يجعله قريباً إلى القلب في تصرفاته العادية بل إنه في بعض الأحيان المازوت المهرب، ويرفض في أول الأمر أن يعمل مهرباً، يبدو ثقيلاً، حتى على نفسه، وإن كان طبعاً قريباً إلى القلب في مثابرته وقدرته على التضحية.

وفي الوقت ذاته، نرى ببطولة هذا الشخص العادي الذي تجبره الظروف على مواجهة المخاطر مرة بعد مرة من أجل لقمة عيش إخوته. هذه البطولة فريدة إذ لا تجعل البطل منتصراً، بل على العكس تفرض علينا التعاطف معه في خيباته وهزائمه. مرة أخرى لا نريد، ولا يريد الفيلم، إضفاء، هالة مثالية ما على الخيبة والهزيمة، ولكن ثمة ما هو ثوري في كسر أيديولوجيتي الفردية والنجاح الفردي اللتين تفرضانهما هوليوود على الذائقة العامة.

ماساة علي

ربما كان الفيلم بحاجة إلى المزيد من التفاصيل لدفع حبكة الفيلم: فبينما يمتلئ الفيلم بإشارات إلى نهايته، فإننا لا نرى انفجار غضب علي وصولاً إلى إحراقه لنفسه إلا في الدقائق الأخيرة. أو ربما كان ذلك مقصوداً: إذ إن النار تأكل علي طوال الفيلم حتى ينفجر في النهاية.

والتوازي، وظّف مخرج الفيلم النار لتكون عنصراً من عناصر الحكاية. في أحد المشاهد يقول علي «كنت ناوي نحرق» في إشارة إلى حلمه بالهجرة، وفي نبوءة قاسية بالموت الذي سينتهي به الفيلم والذي يخيم على تفاصيله من البداية. نسمع عن النار في نشرات الأخبار التي تتكرر خلال الفيلم وتعيدنا مرة بعد المرة إلى حادثة البوعزيزي، وإلى تكرارها مع تنامي الأزمة الاقتصادية. ونرى النار في المازوت الذي يسيل حول علي، والذي تجد أخته رائحته فيه، وفي الدخان الذي يحيط بعلي الذي يدخن بشراهة، وكذلك في سيجارته الملطفة أمام مبنى الولاية في مشهد مبكر. إذ يذكّره العامل أنه من الممنوع أن يدخن أمام المبنى فيقول له «وهل تراني أشعلتها». وذلك في نفس المكان الذي سيحرق نفسه فيه في نهاية الفيلم.

وبشكل ما، فإن حكاية الفيلم هي حكاية هذه «الحرقة» التي نظنها في أول الأمر شرارة الأمل (سواء كانت حلم علي بالهجرة حرقة، أو كانت تضحية البوعزيزي التي كانت شرارة لحلم وند مبكراً) ثم تستحيل ناراً تأتي علينا وعلى أحلامنا.

وفي مقابل توظيف النار، نرى الماء: في البحر الذي يحمل الأمل في الهجرة، والذي يود علي أن «يحرق» من خلاله، والذي يجد فيه لحظات مسروقة من التعة

■ الحدث

تحذيرات من «تفكّك» الجيش... و«الليكود» ينقسم على نفسه

خطّة «الإصلاح القضائي» تخضّ إسرائيل

على رغم إدخال الائتلاف الإسرائيلي الحاكم تعديلات على مقترحه لتعديل آلية تعيين القضاة، لا تزال هذه الخطة تثير موجة اعتراضات واسعة في الكيان، وسط بوادر انقسام حتى داخل حزب «الليكود» نفسه حيالها. ولعلّ «أخطر» ما في تلك البوادر وتأثيراتها هو تلويح وزير الأمني، يوآف غالانت، بالاستقالة، في حال عدم التوصّل إلى تسوية مع المعارضة، وتحذيره من أن المضيّ في هذا الطريق من دون توافق، سيؤدّي إلى «تفكّك الجيش». وممّا يزيد الصورة «قتامة» في إسرائيل، أيضاً، تواتُر تحذيرات مؤسّسات التدريج الائتماني من انعكاسات سلبية لخطّة «الإصلاح الاقتصادي» على موقع إسرائيل على سلّم الائتمان، الأمر الذي نبّهت شعبة الميزانيات في وزارة المالية إلى أنه كفيل بذاته بتخويف المستثمرين وتنفيرهم من الكيان

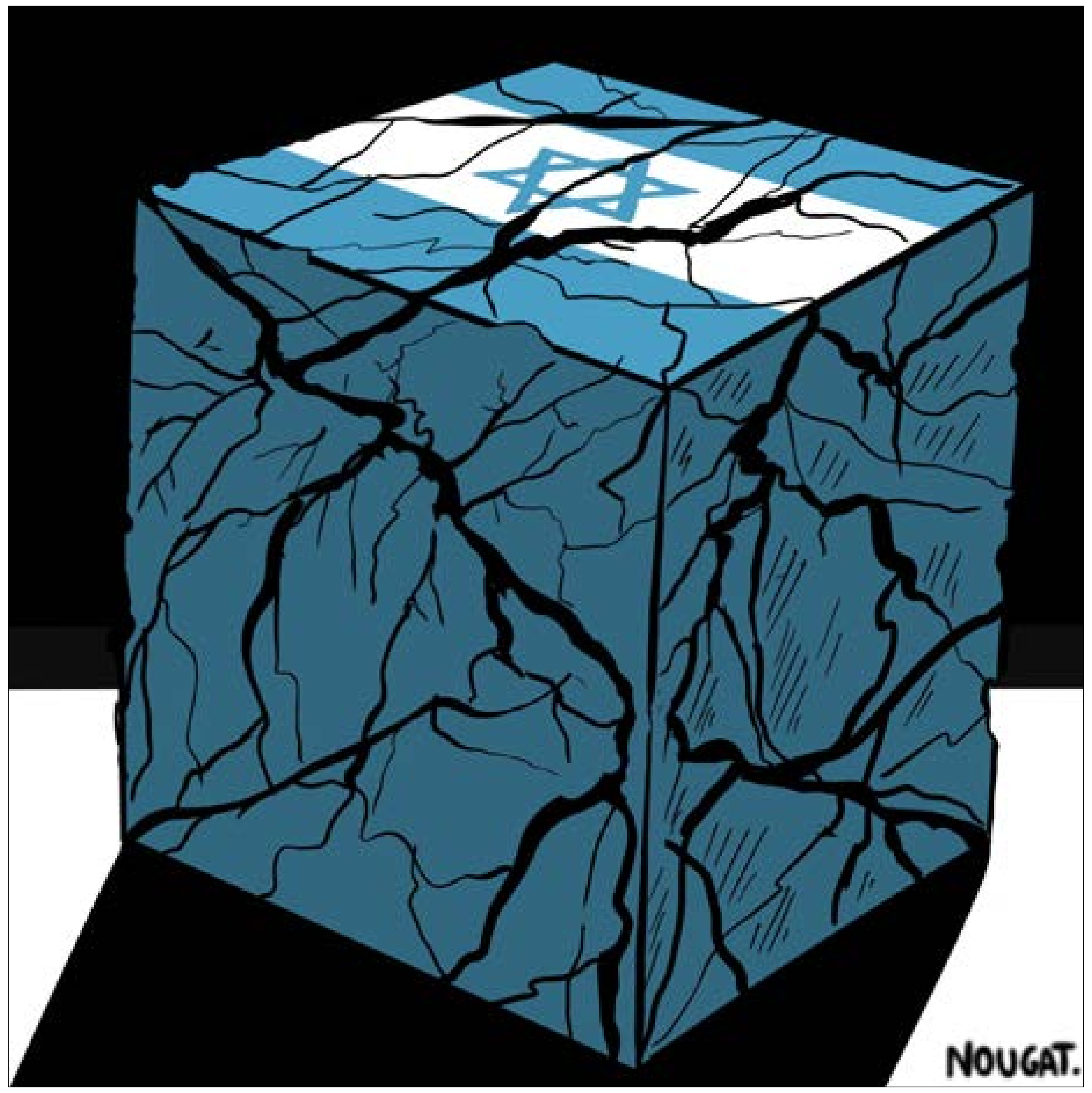

بيروت حمود

غداة إعلان وزير العدل وعرّاب «الانقلاب القضائي»، ياريف ليفين، أن «الليكود» «لن يتقبّل رفْض المحكمة العليا مخطّط الإصلاحات القضائية»، في حال توجّهت المعارضة إلى الاستئناف ضدّه، طفت الخلافات داخل الحزب الحاكم على السطح، إذ احتجّ وزير الاقتصاد وعضو «الليكود»، نير بركات، على موقف زميله في الحزب، قائلاً إنه «في حال رفْض العليا الخطّة، سأحترم القرار». وفي «مؤتمر الخليج» الذي عُقد أمس في مدينة حيفا، اعتبر بركات أن «الإصلاحات في النظام القضائي، وعلى رأسها تنويع القضاة والذي يعبّر عن الفسيفساء الإنسانية التي يتألّف منها المجتمع الإسرائيلي، هي ضرورة واقعية ملحّة»، مؤكّداً أنه يساند «بشكل كامل الإصلاحات المطلوبة، من دون أن تتدخّل المحكمة العليا في ذلك، أو تلغي التشريعات التي يسنّها الكنيست». ولكنّه أوضح، في الوقت نفسه الذي تظاهَر فيه المحتجّون على «الانقلاب القضائي» خارج قاعة المؤتمر، أنه لا يؤيّد «إطلاقاً السير بشكل أعمى في أزمة دستورية في إسرائيل. مصلحة (الأخيرة) هي الأهمّ بالنسبة إلي. هكذا نشأت، كجندي وكضابط وكمواطن... وفي حال قرّرت العليا - للأسف - رفْض الإصلاحات، لن أقدّم صوتي ويدي في سبيل الفوضى، حيث يفقد مواطنو إسرائيل ثقتهم بالحكومة وأنظمة العدالة». وعلى وقْع هتافات المحتجّين داخل القاعة بـ«استقيلوا ولا تدعوه يستمرّ. هذا عار. أوقفوا الانقلاب»، أعرب وزير الاقتصاد عن أمله أن «نجد الطريق بإجماع واسع لتنويع تركيبة القضاة لصالح مواطني إسرائيل. كشخص حارب من أجل دولة إسرائيل وخسر قادة وجنوداً في المعارك، أعدكم: سأوقف بجسدي حرب الأشقاء وتفكّك مؤسسات الدولة».

ورداً على بركات، رأى «الليكود» أن «النقاش العبثي حول أزمة دستورية، يوضح فقط مدى ضرورة الإصلاح القانوني لإعادة التوازن الصحيح بين السلطات»، معتبراً أن «المحكمة العليا ليس لها سلطة أو سبب للتدخّل في تعديل القانون الأساسي الذي يحدّد كيفية تعيين القضاة، بالضبط لأنها لم تتدخّل في الماضي عندما تمّ تعديل القانون منذ أكثر من عقد»، مضيفاً أن «المبدأ القائل بأن المحكمة العليا ليست لها سلطة إبطال قوانين أساسية يَظهر في جميع الخطوط العريضة، بما في ذلك مخطّط الرئيس، وسيكون هذا راسخاً في الإصلاح القانوني، وبالتالي لا مجال لأزمة دستورية». وأتى هذا الجدل بعدما أعلن وزير العدل أن «الائتلاف لن يَقبل رفْض المحكمة العليا المخطّط الجديد لتغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة»، متوقّعاً أنه «إذا رفضت "العليا" القانون، فستكون هناك خطط لإفشال التشريع، بجميع أنواع الوسائل غير القانونيّة»، معتبراً أن ذلك «خطّ أحمر ولن نرضى بتجاوزه». وزعم ليفين، في حديث إلى «القناة الـ14»، أن التغيير الذي أُدخل على القانون، والذي بموجبه سيتمكّن الائتلاف من تعيين قاضيَين، والثالث بموافقة أحد أعضاء المعارضة، «يَمنع أيّ ادّعاء بأن ذلك قد يؤدّي إلى أزمة دستورية»،

> **صوّتت لجنة القانون والدستور والقضاء في «الكنيست» على مقترح الائتلاف المحدّث لتعيين القضاة، بالقراءة الأولى**

على رغم أن المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف- ميارا، أكدت أن النصّ الجديد، والذي «يُعتبر مخفّفاً»، سيؤدي «إلى تسييس النظام القضائي».

وفي خضمّ هذا «التدافع»، ناقشت لجنة القانون والدستور والقضاء في «الكنيست»، المقترح المحدَّث، تمهيداً للتصويت عليه بالقراءات المختلفة. وأتى ذلك بعدما أعلن حزبا «الليكود» و«الصهيونية الدينية» موافقتهما على المقترح، معتبرَين أنه «يعيد التوازن إلى لجنة اختيار القضاة، ويقضي على الوضع غير الديموقراطي الذي يعيّن القضاة فيه أنفسهم». وبينما أعلنت المعارضة رفْضها النصّ الجديد، برز انقسام حوله داخل «الليكود» نفسه؛ إذ تساءل عضو الحزب ورئيس «الشاباك» سابقاً، آفي ديختر: «لماذا علينا السيطرة على السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)؟». أمّا زميله في الحزب، دافيد بيتان، فقال: «سأصوّت للقانون الجديد لتعيين القضاة، لكن ستكون هذه هي المرّة الأخيرة التي لا تتمّ فيها استشارتنا». وكان رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، أبلغ أعضاء حزبه أن «ثمّة احتمالاً عالياً لاستقالة وزير الأمن، يوآف غالانت، من منصبه، في حال عدم التوصّل إلى تسوية توافقية مع معسكر المعارضة». وتقاطع ما تَقدّم مع حديث «القناة الـ12» الإسرائيلية عن «محادثات صعبة» بين نتنياهو وغالانت دارت في الأسبوعَين الماضيَين، بشأن «الوضع الإشكالي للغاية داخل مؤسّسة الجيش وأجهزة الأمن بسبب عدم الاستعداد الذي تُبديه الحكومة للتحاور». وطبقاً للقناة، فإن «غالانت أبلغ نتنياهو، بأنه في حال عدم التوصّل إلى تسوية، فإن ذلك سيؤدي إلى تفكّك الجيش»؛ إذ إنه بحسبها «في حال الموافقة على القانون الذي يغيّر لجنة اختيار القضاة، فإن قوات الاحتياط في الجيش ستكون أصغر وأضعف بكثير»، فضلاً عن أن «مجموعة كبيرة (إضافية) من طيّاري الاحتياط ستعلن عدم امتثالها للخدمة العسكرية».

في سياق متّصل، قدّرت شعبة الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية بأنه في حال تراجُع التدريج الائتماني لإسرائيل بسبب «الإصلاحات القضائية»، ستفقد إسرائيل 100 مليار شيكل في نموّ الناتج في العقد القريب، كما ستخسر خزينة الدولة «30 مليار شيكل من الدخل الوارد من الضرائب، مقابل ارتفاع تكلفة الدين العام والخاص، والذي سيقابله انكماش الإنفاق المدني». وأتت هذه التقديرات بموازاة تحذيرات أطلقتْها شركتا «فيتش» و«موديز» للتدريج الائتماني من تأثير الخطّة المطروحة على تدريج إسرائيل سلباً، وهو ما اعتبرتْه صحيفة «ذي ماركير» الاقتصادية الإسرائيلية «تحذيراً مهمّاً للغاية، لأنه صادر عن شركات تُزوّد المستثمرين بمعلومات بشأن المخاطر والاحتمالات للاستثمارات في دولة معيّنة». وطبقاً لشعبة الميزانيات، فإنه «حتى من دون خفض تدريج الائتمان، فإن انتظار خفْضه كافٍ للتسبّب بتبعات سلبية على مستوى الاستثمار في الدولة في المدى الزمني الحالي»؛ إذ إن «نشْر تقارير استثنائية، مثلما فعلت موديز، يعطي للمستثمرين إشارة مفادها أن الوضع الاقتصادي يستوجب الالتفات ويؤدّي إلى توقّعات سلبية حول جدوى الاستثمار في إسرائيل». وذهبت الشعبة، في تقرير نُشر أمس، أبعد من ذلك، مشيرة إلى أنه «بات بالإمكان رصْد مؤشّرات أوّلية، في الفترة الأخيرة، إلى تطوّر مشاعر سلبية من جانب المستثمرين تجاه السوق الإسرائيلية»، وهو ما يُعبَّر عنه بحسبها «بتراجع قوّة الشيكل والأسواق المالية المحلّية مقابل العالم». وأوضحت أن خفْض التدريج الائتماني «سيؤدّي إلى ارتفاع إنفاق الفائدة الحكومية وتكاليف تمويل القطاع التجاري، وأيضاً إلى تباطؤ النمو»، متوقّعة «ارتفاع تمويل الدين العام إلى ما بين 2,3 – 6,8 مليارات شيكل سنوياً، ومثله ارتفاع تمويل دين القطاع التجاري إلى ما بين 2,6 – 7,8 مليارات شيكل سنوياً».

وبحسب التقديرات، فإن خفْض التدريج الائتماني قد يؤدي إلى «فقدان ما بين 2,8% و5,6% من النمو في الناتج قياساً بالنمو المتوقّع، أي فقدان 50 إلى 100 مليار شيكل كلّ عشر سنوات»، وهو ما سيقود «بطبيعة الحال إلى فقدان مداخيل بعد عشر سنوات تُراوح قيمتها ما بين 15 و20 مليار شيكل سنوياً، بناءً على أعباء الضريبة الحالية». أمّا بالنسبة إلى قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهاي تك)، فقد قدّر التقرير أن ارتفاع المخاطر في إسرائيل سيقود إلى فقدان الناتج فيه بنسبة تُراوح بين 1,6% و4,6%، وتراجُع بنسبة 8% إلى 25% في عدد العاملين في القطاع. كذلك، نبّه التقرير إلى أن «تزايد تأثيرات المشاعر السلبية في الأسواق، قد يتحقّق حتى في حال دفْع الخطوات التشريعية (على دورتَين) تدريجياً»، في إشارة إلى إعلان الائتلاف الحاكم عزمه تشريع بنود الخطّة المتّصلة بإضعاف المحكمة العليا قبل نهاية الدورة الشتوية الحالية لـ«الكنيست»، وإرجاء بقيّة البنود إلى الدورة الصيفية المقبلة.

■ تقرير

ترحيب كردي بـ«اتفاق الحدود»: «إعلان بكين» يثمر في العراق

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أثناء استقباله في مجمع القصر الرئاسي في أنقرة، رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني (أ ف ب)

بعد أيام على توقيع اتّفاق الأمن الحدودي بين العراق وإيران، والذي يهدف إلى منْع استغلال أراضي إقليم كردستان للإضرار بالأمن الإيراني، كما حصل خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية، برز السؤال الطبيعي حول ما إذا كان الإعلان الإيراني - السعودي من بكين، قد سهّل الأمر، وبالتالي فكّك فعلياً أحد فتائل التوتّر الإقليمي، لا سيما وأن الاتّفاق الخاص بالحدود جرى بعلم حكومة إقليم كردستان وبالتنسيق معها

بغداد ـ **إستبرق الساعدي**

حينما كانت أحزاب المعارضة الكردية الإيرانية تسعى انطلاقاً من أراضي إقليم كردستان العراق، لتهريب السلاح إلى المناطق الكردية داخل إيران، أو حتى تنفيذ عمليات مسلّحة أو تأجيج التظاهرات هناك، كانت حكومة الإقليم تُظهر عجزاً عن القيام بأيّ شيء لمنع محاولات التخريب في البلد الجار، وبالتالي اضطرّت طهران، في أكثر من مناسبة، للردّ بالصواريخ مباشرة على مقارّ تلك الأحزاب. حينها، قال أحد مسؤولي «الاتحاد الوطني الكردستاني»، لـ«الأخبار»، إن حكومة أربيل عاجزة بالفعل، لأن الفصائل الكردية المعارضة تحظى بدعم خارجي ومن ضمنه خليجي، وبالتالي فإن قرار كبْحها هو أكبر من أن يُتّخذ في كردستان. لكن اتّفاق الأمن الحدودي الذي وقّعه رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني في بغداد، مطلع الأسبوع، مع مستشار الأمن الوطني العراقي، قاسم الأعرجي، بحضور رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، يُفترض أن ينهي هذا التهديد، كونه يأتي في أجواء التفاهم السعودي - الإيراني الذي يُتوقّع أن يفكّ الاشتباك بين جانبَيه في كلّ الساحات، لا سيما وأن الاتفاق المذكور جرى بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان، وليس بعيداً منها.

وفي هذا السياق، يقول القيادي في «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، وفاء محمد كريم، لـ«الأخبار»، إن «الاتفاق بين العراق وإيران تمّ بعلم حكومة إقليم كردستان وبموافقتها، وهو يستند إلى تفاهمات جرت قبل أكثر من شهرَين، وكانت إحدى النقاط المهمّة فيها، والتي اقترحها الحزب الديموقراطي الكردستاني على ائتلاف إدارة الدولة، هي أن يتواجد الجيش العراقي على الحدود، سواءً الحدود التركية أم تلك الإيرانية»، ويعتقد كريم أن «لهذا الاتفاق فائدة بالنسبة إلى جميع الأطراف، وحتى لأفراد قوات البيشمركة التي ستساعد الجيش العراقي في مسك الحدود، حتى لا نعطي الحجج للأتراك لقصف المناطق الكردية، وللإيرانيين لقصف بعض المناطق الموجودة في أربيل. ولذا، نحن نؤيّد الاتفاق ونساعد في تنفيذه».

> **إيران بدأت بعد اتّفاقها مع السعودية التحرّك لضبط إيقاع الأمن في المنطقة**

لكن في حين لم يأتِ المسؤول الكردي على انعكاسات التفاهم الإيراني - السعودي على المنطقة ومن ضمنها العراق، بدا ظِلّ ذلك التفاهم حاضراً لدى مُحلّلي بغداد. إذ يَعتقد هؤلاء أن الاتفاق الأمني هو مكسب كبير لإيران التي لا تحتمل تهديداً أمنياً لها من الداخل العراقي، مِثل ذلك الذي مثّلته الأحزاب الكردية الإيرانية. وهم يرون أنه يمكن لهذا الاتفاق أن يحدّ من تأثير القوى الخارجية التي كانت تستخدم تلك المنطقة لتهديد الأمن الإيراني، مِن مِثل الولايات المتحدة وإسرائيل، وبعض دول الخليج، فيما يُعتبر تحييد العنصر الخليجي، والذي يؤمّنه إعلان بكين، كافياً بالنسبة للأكراد، وبخاصة لـ«الديموقراطي الكردستاني»، لتبرير اتّفاق أمن الحدود، حتى وإن كانت العلاقة بين الحزب وأميركا ستبقى قائمة، باعتبار أن الشكل الموسّع الذي تمارس الأحزاب الكردية سلطتها في الإقليم بموجبه، يقوم على الدعم الأميركي.

وفي هذا الإطار، يرى القيادي في «ائتلاف دولة القانون»، عباس المالكي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «أحد أهمّ أسباب زيارة شمخاني لبغداد هو أن إيران بدأت، بعد اتّفاقها مع السعودية، تتحرّك لضبط إيقاع الأمن في المنطقة باعتبار أنها دولة لها ثقلها الإقليمي، وهي تسعى لأن تشهد المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلّق بحدود الجمهورية الإسلامية، استقراراً أمنياً حتى لا تَدخل في مشكلات مع جيرانها». ويلفت المالكي إلى أن «إقليم كردستان شكّل في وقت من الأوقات نقطة تحدّ للأمن الاستراتيجي الإيراني من خلال انطلاق مجاميع مسلّحة مناوئة للجمهورية الإسلامية، ووجود معسكرات استُخدمت للقيام بعمليات تخريبية داخل العمق الإيراني»، مضيفاً أن «هذه التحدّيات الاستراتيجية نظرت إليها إيران بعين القلق، لأنها تعتقد أن وجود مجاميع في شمال العراق خارج سيطرة حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، تعمل على زعزعة الأمن في إيران وتحظى بدعم خارجي من أعدائها، هو خطر داهم يهدّد أمنها القومي». ومن هنا، «سعى شمخاني، بعد عقْد الاتّفاق مع السعودية، إلى ترتيب الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية - الإيرانية، وطالب الحكومة الاتحادية بوضع ضمانات بعدم وجود خرق أمني من الطرف العراقي، فيما أبدت الحكومة العراقية استعداداً لذلك»، بحسب المالكي، الذي يشير إلى أن «الجمهورية الإسلامية تَعتبر العراق جاراً مهمّاً ومنفذاً تجارياً لها، وبالتالي هي تسعى لإيصال رسائل إلى الآخرين بأن العلاقات معه جيّدة ومثمرة، وأنها تسعى لأن يكون مستقرّاً وآمناً، وبخاصة إلى أولئك الذين يسعون إلى الإيحاء بأن هناك انقسامات أو خلافات أو عدم وحدة عراقية في الموقف من الجمهورية الإسلامية».

■ اليمن

ملفّ الأسرى يتحلحل

انفراجة جزئيّة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

انتهت جولة المفاوضات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في العاصمة السويسرية جنيف، الاثنين، بالاتفاق على صفقة تبادل شملت 887 أسيراً من الطرفَين، من أصل 2223 أسيراً بينهم سعوديون وسودانيون كان قد جرى التفاوض بشأنهم خلال الجولة التي استمرّت عشرة أيام، استكمالاً لاتفاق آذار الماضي. وأدّى تنكُّر وفدَي السعودية والحكومة الموالية لها لأكثر من 2000 أسير وقعوا في أيدي قوّات صنعاء في عملية «نصر من الله» أواخر آب 2019 في محور كتاف في محافظة صعدة، إلى الحيلولة دون التوصّل إلى اتّفاق واسع، وبالتبَعية، تقليص عدد المعتقلين الذين كانت تتطلّع «أنصار الله»، من جانبها، إلى الإفراج عنهم، من 1400 إلى 706. في المقابل، جرى التركيز على الأسرى السعوديين والسودانيين وكبار القادة العسكريين التابعين لحكومة عدن، فيما تمّ أيضاً إدراج أسرى مدنيين في إطار المفاوضات التي كانت يُفترَض أن تنحصر بأسرى الجبهات.

> **رفضت السعودية وحكومة عدن إدراج أي اسم من أسرى كتاف في قائمة التبادل**

وأوضح رئيس «لجنة شؤون الأسرى» في صنعاء، عبد القادر المرتضى، أن من ضمن المشمولين بالصفقة، المعتقَلة اليمنية في سجون حزب «الإصلاح» في مأرب، سميرة مارش، والمختطفَين من آل الأمير، إلى جانب عدد من اليمنيين المحكوم عليهم بالإعدام في السعودية، لافتاً إلى أن الخلافات بين الأطراف الموالية لـ«التحالف» حالت دون الوصول إلى اتّفاق شامل على قاعدة «الكلّ مقابل الكلّ». وأكد مصدر في اللجنة نفسها، بدوره، لـ«الأخبار»، أن «مختلف الأطراف المُوقّعة على صفقة التبادل ملزَمة بتنفيذها مطلع نيسان المقبل»، مبيّناً أنه «بعد التنفيذ، سيتمّ الشروع في المرحلة الثانية من الاتفاق المبرَم في آذار، والتي ستبدأ بتبادل الزيارات لأماكن الاحتجاز بين صنعاء ومأرب من قِبَل لجان تُشكّل من قِبل الطرفَين، على أن تَعقب ذلك جولة مفاوضات جديدة يُفترض أن تشمل الأسماء المتبقّية، والتي تتجاوز 1330 أسيراً». في المقابل، أشار عضو وفد حكومة عدن، ماجد فضائل، إلى أن الصفقة الحالية شملت الصحافيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، إضافة إلى شقيق الرئيس السابق، اللواء ناصر منصور هادي، ووزير الدفاع الأسبق، اللواء محمود الصبيحي، وأولاد نائب الرئيس السابق، الفريق علي محسن الأحمر، ونجل نائب رئيس «المجلس الرئاسي»، العميد طارق صالح ونجله.

من جهته، رأى رئيس مركز «عين للحقوق والحريات» في صنعاء، أحمد أبو حمراء، في حديث إلى «الأخبار»، أن «السعودية وحكومة عدن تخلّتا عن أسرى كتاف، ورفضتا، على مدى عشرة أيام، إدراج أيّ اسم منهم في قائمة التبادل». وقال إن «الرياض لا تكترث لمعاناة الأسرى، وحتى أولئك الذين دافعوا عن أراضيها لسنوات رفضت التفاوض بشأنهم»، واصفاً ذلك بأنه «انتهاك جسيم لحقوق أولئك المغرَّر بهم». وإذ ذكّر بأن «حزب الإصلاح تغوّل في الاعتقالات خلال السنوات الماضية حتى أصبحت سجون مأرب مكتظّة بالمعتقَلين»، فقد عبّر عن أمله أن يشهد هذا الملفّ الإنساني انفراجة كبيرة. ومن بين مَن سيطلَق سراحهم من مأرب، والذين أثار إعلان أسمائهم ارتياحاً كبيراً في مناطق سيطرة صنعاء، سميرة مارش، المتحدّرة من محافظة الجوف، والأمّ لثلاثة أطفال، والتي اختُطفت - قبْل استعادة قوّات صنعاء المحافظة منتصف عام 2019 - من قِبَل قوّات «الإصلاح» التي هرّبتها إلى داخل الأراضي السعودية مطلع 2020، خوفاً من أن تتمكّن الضغوط القبلية من الإفراج عنها. كذلك، سيفرَج عن 33 معتقَلاً من أبناء آل الشريف - إحدى قبائل مأرب -، كانوا قد اختُطفوا وغُيّبوا على يد القوّات نفسها في النصف الثاني من 2019، في أعقاب هجوم شنّته الأخيرة على قُراهم الواقعة في نطاق وادي عبيدة، وتصاعدت، الأسبوع الماضي، مطالب أهليهم، لسلطات صنعاء، بإدراجهم ضمن قائمة التبادل.

مختلف الأطراف الموقّعة على صفقة التبادل ملزَمة بتنفيذها مطلع نيسان المقبل (أ ف ب)

على الغلاف

شي في روسيا مناوراً الغرب: نتغدّى به قبل أن يتعشّى بنا!

وليد شرارة

أن تكون روسيا، في ظلّ احتدام مواجهتها الاستراتيجية مع حلف «الناتو» في أوكرانيا، وجهة السفر الأولى للرئيس الصيني، شي جين بينغ، بعد إعادة انتخابه، هو أمر بالغ الدلالة. هذه الزيارة التاسعة لموسكو للرئيس الصيني، تهدف، وفقاً للمقال الذي نشره في صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية، إلى «تنمية الشراكة الاستراتيجية الكاملة بين الصين وروسيا، عبر تبنّي رؤية جديدة ومشروع جديد وإجراءات جديدة لبلوغ هذه الغاية». هي كانت أيضاً مناسبة لعرض مبادرة السلام الصينية لحلّ النزاع في أوكرانيا على الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي رحّب بها. لكن توقيت خطوة شي بذاته، كما أسلفنا، يكتسب أهمّية خاصة. هو لا يسعى، كما ذهبت أجهزة الدعاية الإعلامية الغربية إلى «كسر عزلة روسيا ورئيسها»، بعد إدانة الأخير بارتكاب جرائم حرب من قِبل المحكمة الجنائية الدولية»، أو اتّهامه بجرائم ضدّ الإنسانية من قِبل مسؤولين أميركيين من مثل كامالا هاريس وأنتوني بلينكن. أيّ متابع يتمتّع بالحدّ الأدنى من الموضوعية يعرف بأن غالبية بلدان العالم، أي بلدان الجنوب بمجملها، لا تقاطع روسيا ولا تفرض عليها عقوبات، وأن «الأقلّية الغربية» الأورو-أميركية هي مَن يفعل ذلك. غير أن شي أتى إلى موسكو لأنه يدرك المغزى الفعلي لمثل هذه الإدانات والاتهامات بحقّ نظيره الروسي، وهو وجود قرار غربي بتسعير الحرب وإطالة أمدها لمحاولة إلحاق هزيمة بروسيا، على رغم المخاطر المترتّبة على مثل هذا القرار. النقطة الأخرى التي يفهمها الرئيس الصيني جيّداً، هي أن القرار المذكور مرتبط بالمجابهة المتصاعدة بين بلاده وبين الولايات المتحدة، والتي تلتحق بها الدول الأوروبية واحدة تلو الأخرى، وبأن المنطق الذي يحكمه ينطلق من فرضيّة أن النصر على روسيا سيسمح بـ«ردع» الصين، وفرْض تراجعات عليها واستكمال احتوائها، في سياق محاولات تأبيد الهيمنة الغربية المتراجعة.

حرب مفتوحة ضدّ روسيا

عندما تتّهم القوى الغربية، القيادة السياسية لجهة ما، دولتية كانت أو غير دولتية، بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، فهذا يعني تلقائياً في عُرفها رفْض أيّ حلّ تفاوضي معها، والإصرار على إلحاق هزيمة بها واعتقالها ومحاكمتها ومعاقبتها على أفعالها. يترتّب على ذلك، بالنسبة للنزاع الدائر في أوكرانيا مع روسيا، المضيّ في خيار الحرب سعياً للانتصار، عندما اتّهمت كامالا هاريس القيادة الروسية بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، في خطابها خلال انعقاد «مؤتمر ميونيخ للأمن» في شباط الماضي، فُهم من موقفها أن التيّار الذي يريد تصعيد الحرب ضدّ روسيا وإطالة أمدها، في داخل إدارة جو بايدن، قد تغلّب على المعارضين للخيار المذكور. صدرت في الفترة نفسها مواقف لأطراف أوروبية، وبينها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تحرص على التمايز عن هذا التوجّه الأميركي، وتؤكّد أن الحلّ النهائي للنزاع في أوكرانيا سيكون عبر التفاوض مع روسيا. لكن صدور القرار الأخير لـ«المحكمة الجنائية الدولية»، حيث أكّد وإنْ لم تكن المحكمة مجرّد أداة لهم، والأهمّ، التبنّي السياسي والإعلامي له في الدول المذكورة، يشيان بانسياق أوروبي خلْف خيار واشنطن التصعيدي.

وقد اتّضح، خلال الأسابيع الماضية، أن هذه الاتهامات تتوازى مع زيادة الدعم العسكري الكمّي والنوعي المقدَّم من الأطراف الغربية لأوكرانيا. غير أن اللافت أيضاً هو بداية الترويج لأطروحة انهيار روسيا وتفكّكها إلى دويلات، بعد هزيمتها العسكرية في أوكرانيا، من قِبل خبراء أوروبيين يعملون لحساب وزارات الدفاع والخارجية في بلدانهم. هذا ما «يتنبّأ» به مثلاً الخبير الفرنسي في الشؤون الاستراتيجية، برونو تيرتري، على موقع «معهد مونتينيي»، الوثيق الصلة بالنُخب الاقتصادية والسياسية في فرنسا، في مقال بعنوان: «بعد الانهيار. هل علينا الاستعداد لتفكّك روسيا؟». وبمعزل عن مدى مطابقة مثل تلك التحليلات للوقائع الميدانية في ساحة المعركة، فإن ما ترمي إليه هو الدعاية لخيار إطالة أمد الحرب باعتباره سيتكفّل بنصر باهر في المحصّلة النهائية، وبزوال «الخطر الروسي» عن أوروبا. الرئيس الصيني، الذي زار موسكو، يعلم أن المستهدَف الأساسي بالخيار المُشار إليه ليس روسيا وحدها، إنّما بلاده أيضاً، وأن الدفاع عنها يبدأ في أوكرانيا.

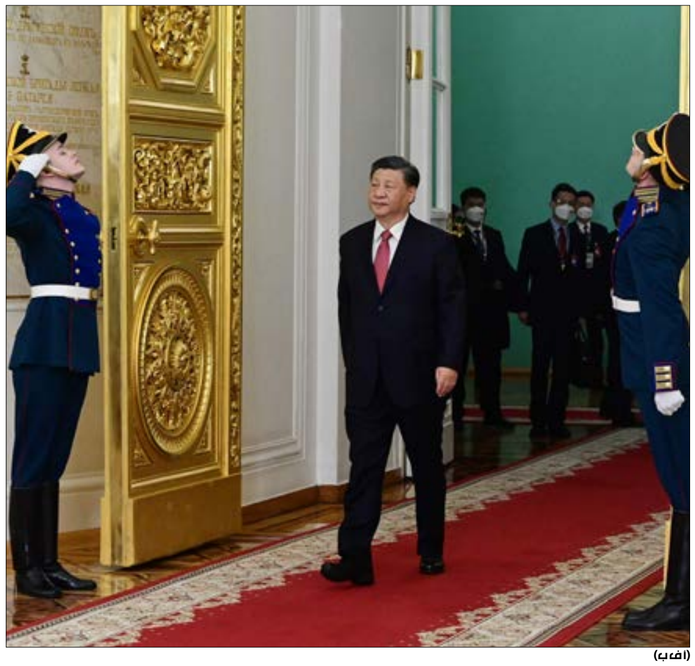
(أ ف ب)

الإعداد جارٍ لحرب مع الصين

تشنّ الولايات المتحدة، ومعها حلف «الناتو»، حرباً بالوكالة على روسيا في أوكرانيا. أمّا الاستعداد للصدام المباشر، فهو مع الصين في مضيق تايوان وفي بحرها الجنوبي. آخر التطوّرات المتصلة بهذا الاستعداد، هو انعقاد القمّة الثلاثية بين الرئيس الأميركي وبين رئيسَي الوزراء البريطاني والأسترالي، في 13 آذار الحالي، في قاعدة سان دييغو في الولايات المتحدة، للكشف عن تفاصيل خطّة تزويد أستراليا بغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية، في إطار تحالف «أوكوس» الذي يضمّ الدول الـ3. تعليقاً على ذلك، رأى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن «اتفاق الغواصات ضمن تحالف أوكوس يؤدي إلى مواجهة تستمرّ لسنوات في آسيا». عملية بناء القدرات العسكرية في جوار الصين بدأت منذ سنوات عديدة، لكنها تتسارع في الآونة الأخيرة، وتتزامن مع التوقّعات بصدام مباشر وشيك معها، والصادرة عن «البنتاغون». يشير الخبير في الاستراتيجية العسكرية الأميركية، مايكل كلير، في مقال على موقع «توم ديسباتش» بعنوان «هل الصين على وشك غزو تايوان؟»، إلى أن الجيش الأميركي كان يعتقد، حتى مطلع 2021، بأن مثل هذا الاحتمال وارد على المدى البعيد، عام 2035 تقريباً، عندما يكون الجيش الصيني قد استكمل تحديث قدراته العسكرية. غير أن التقرير السنوي حول القدرات العسكرية للصين، الصادر عن وزارة الدفاع الأميركية في أواخر 2021، جزم بأن عملية التحديث العسكري الصيني ستكون قد استُكملت في 2027. بكلام آخر، ستصبح الصين، من منظور واشنطن، قادرة على التدخّل في تايوان بدءاً من التاريخ الأخير المذكور. وفي كانون الثاني 2023، أكد الجنرال مايكل مينيهان، رئيس قيادة حركة القوّة الجوية الأميركية، أن بكين في الواقع ستستطيع في 2025، المبادرة بالهجوم على تايوان.

> تشنّ الولايات المتحدة، ومعها حلف «الناتو»، حرباً بالوكالة على روسيا في أوكرانيا

تندرج التقارير والتحليلات المتقدّمة في إطار حملة لكسب دعم نواب الكونغرس لتخصيص ميزانيات أكبر للتسلّح في مقابل الصين، ولتعبئة الرأي العام ضدّها، وتسهم أجهزة الدعاية الإعلامية بنشاط في هذه الحملة، بما فيها تلك «الرصينة» كـ«ذي إيكونوميست»، التي اختارت لغلاف عددها ما قبل الأخير العنوان التالي: «المعركة على تايوان». الصدام المباشر بين القوى العظمى، أساساً بين الصين والولايات المتحدة، أكثر احتمالاً في مضيق تايوان منه في أوكرانيا حيث تستعر الحرب بالوكالة، لكن شي جين بينغ موقن بأن مال الثانية ستكون له تداعيات هائلة بالنسبة لما قد يقع في جوار بلاده المباشر.

> تشنّ الولايات المتحدة، ومعها حلف «الناتو»، حرباً بالوكالة على روسيا في أوكرانيا

في مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي. وفيما وصف كيربي العلاقات الروسية - الصينية بأنها تشبه «زواج المصلحة»، لفت إلى أن قادة الدولتَين ينظران إلى بعضهما البعض على أنهما «حلفاء محتملون في القتال ضدّ واشنطن». وعلى المستوى الاقتصادي، تكشف الأرقام المسجّلة أن حجم التجارة بين البلدَين يتزايد للعام الثاني على التوالي. وبعدما وصل حجم التبادل التجاري بينهما، في عام 2022، إلى أكثر من 185 مليار دولار، بيّنت بيانات الجمارك الصينية أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في الشهرَين الأوّلَين من العام الجاري، بلغ 33,685 مليار دولار. وفي الشهرَين الماضيَين، صدّرت الصين بضائع إلى روسيا بقيمة 15,036 مليار دولار، بزيادة قدرها 19,8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما زادت الشحنات من موسكو إلى بكين بنسبة 31,3% لتصل إلى 18,648 مليار دولار، بحسب بيانات الجمارك الصينية، ما يعني أن كفّة الميزان التجاري راجحة لمصلحة روسيا. وزادت الصين، في كانون الثاني وشباط، حجم واردات الفحم من روسيا بنسبة 70,8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وخلال الشهر الأول أيضاً، أصبحت روسيا الدولة الأولى في إمدادات الغاز الطبيعي إلى الصين، حيث زادت الحجم إلى 2,7 مليار متر مكعب، لتتجاوز موسكو بهامش واسع الموردين الرئيسيين الآخرين، تركمانستان وقطر (2,2 مليار متر مكعب لكلّ منهما). وهذا الأمر قابل للتطوّر أكثر، لا سيما وأن البلدين وضعا الخطط اللازمة لبناء خطّ أنابيب الغاز «قوّة سيبيريا 2»، والذي سيسمح لموسكو بالتعافي الكامل من خسارة السوق الأوروبية.

لزيارة شي إلى موسكو، لتوضيح حالة انزعاج واشنطن من عملية التقارب الجارية بين البلدَين، والتي ترى إدارة الرئيس جو بايدن أنها «تشي برغبة موسكو وبكين في تحدّي الولايات المتحدة والتخلّص من النظام العالمي»، وفق تعبير منسّق الاتصالات الاستراتيجية للتسوية في أوكرانيا تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

> تكشف الأرقام المسجّلة أن حجم التجارة بين البلدين يتزايد للعام الثاني على التوالي

على أن الأهمّ بالنسبة إلى الرئيسَين، كان الإشارة الواضحة إلى عالم متعدّد الأقطاب؛ إذ أكد بوتين أن «روسيا والصين تعارضان بشدّة أيّ دول أو تكتّلات تضرّ بمصالح الدول الأخرى»، في حين جزم شي أن البلدَين «يبنيان عالماً متعدّد الأقطاب» وأنهما «سيسهمان في انتعاش الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الجائحة، وبناء القوّة البنّاءة في تشكيل عالم متعدّد الأقطاب، وتحسين نظام الحوكمة العالمية، وتقديم مساهمة أكبر في الأمن الغذائي العالمي، وأمن الطاقة، والاستمرارية لسلاسل التوريد». وكان الرئيسان الصيني والروسي حدّدا سابقاً، في قمّة بكين، توجّهات بلديهما على المستوى العالمي، والتي عبّرت عنها الوثيقة المشتركة الموقّعة بينهما بعنوان «الإعلان المشترك بخصوص دخول العلاقات الدولية عهداً جديداً والتنمية المستدامة»، وفيها ركّزا على دخول العالم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، أساسها عالم جديد متعدّد الأقطاب، لياتي من بعدها الدخول الروسي إلى أوكرانيا، ويصبح هذا النهج أساساً في أدبيات البلدَين السياسية في التعامل مع الأحداث العالمية.

في المقابل، تكفي الإشارة إلى التصريحات الأميركية المهاجمة للتسوية في أوكرانيا تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

«زواج المصلحة» يتقوّى
موسكو - بكين: صداع متفاقم لواشنطن

موسكو - الأخبار

خرجت زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى روسيا، بالشكل الذي يشكّل أولويّة علاقاتهما»، موضحاً أن موسكو «تستهدف زيادة معدّلات الاستثمار مع بكين إلى حدود الـ200 مليار دولار في 2023». كذلك، حضرت الأزمة الأوكرانية في كلمة بوتين الذي اعتبر أن «خطّة السلام الصينية يمكن أن تشكّل أساساً لتسوية سلمية عندما يكون الغرب وكييف جاهزَين»، مستدركاً بأن «الغرب ليس مستعدّاً بعد لأن تكون هذه الخطّة أساساً لتسوية الصراع». ومن جهته، رأى شي أن العلاقات الصينية - الروسية تجاوزت كونها علاقات ثنائية، وأصبحت «ذات أهمّية كبيرة للنظام العالمي، ولمصير البشرية»، مشيراً إلى أن «العلاقات (الثنائية) القائمة على شراكة شاملة وتعاون استراتيجي، تدخل عصراً جديداً». وفي شأن الحرب الأوكرانية، فقد أوضح أن بلاده «تتمسّك بموقف موضوعي وغير متحيّز من هذه الأزمة، وتعمل بنشاط على تعزيز المصالحة واستئناف المفاوضات لحلّها»، مضيفاً أن «خطّة الصين أرادته كلّ من موسكو وبكين، للدلالة على متانة العلاقات التي وصلتا إليها، والتي تطوّرت خصوصاً خلال العام الماضي. وفي ختام الاجتماعات التي عقداها، يوم أمس، وقّع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والصيني شي، وثائق في شأن «التعاون الاستراتيجي» بين بلديهما، وهو ما كانا يسعيان إليه منذ العام الماضي. ويكفي الإعلان عن ذلك للتأكيد أن هذه الزيارة ستؤسّس لمرحلة جديدة ومستوى آخر من العلاقات الثنائية، على كافّة المستويات، السياسية والاقتصادية والعسكرية. وخلال مؤتمرهما الصحافي المشترك، وصف بوتين المحادثات مع نظيره الصيني، بـ«الناجحة والبنّاءة»، لافتاً إلى أن توقيع الاتفاقات بين الجانبَين «يعكس مستوى العلاقات بين موسكو وبكين»، قائلاً إنه «يمكنها حلّ المشكلات الأكثر تعقيداً». ولم يغفل الرئيس الروسي الإشارة إلى المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الاقتصادية بين البلدَين، إذ أكد أن «الصين أصبحت أكبر شريك تجاري واقتصادي لروسيا»، وأن «التعاون التجاري والاقتصادي للتسوية في أوكرانيا تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

لا لـ«الديموقراطية الاعلى»

تضمّن البيان الروسي - الصيني المشترك، إشارة واضحة إلى أن «الشراكة الشاملة والتفاعل الاستراتيجي، يدخلان عصراً جديداً، بفعل الجهود المستمرّة، والتي أوصلت العلاقات التي تواصل التطوّر، إلى أعلى مستوياتها التاريخية»، موضحاً في الوقت نفسه أن هذه العلاقات «ليست تحالفاً عسكرياً»، وأنها «ليست موجّهة ضدّ دول أخرى»، علماً أن روسيا والصين دعتا «الناتو» إلى «احترام سيادة الدول الأخرى ومصالحها»، وأكدتا أنهما «تعارضان التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية» للدول. وشدد البيان على أن «محاولة استبدال مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترَف بها بشكل عام، أمر غير مقبول»، مشيراً إلى معارضة موسكو وبكين «فرْض دولة واحدة لقِيَمها على دول أخرى»، لأنه ما من شيء يسمّى «ديموقراطية أعلى». وشدّد أيضاً على أن البلدَين يعارضان «سياسة القوّة، والتفكير في الحرب الباردة، والمواجهة بين المعسكرَين (الغربي والشرقي)».

تركيا

تعقّد مسار المصالحات [2/2]
سوريا ليست «غبّ الطلب»

محمد نور الدين

أكمل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، مصالحاته مع كلّ من الإمارات والسعودية وإسرائيل، في شتاء عام 2022. لكن المفاجأة كانت، بعد انتظار دامَ بضعة أشهر، أن «العون» المالي الخليجي لم يؤثّر في اتّجاه وقْف تراجع شعبيّته، كما لم تَفُد واشنطن أيّ مبادرة لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي تمارسها على أنقرة. في هذا الوقت أيضاً، كان ملفّ اللاجئين السوريين يضغط أكثر على السلطة المتّهمة من جانب معارضيها بأنها تميل إلى خيار إبقاء اللاجئين على حساب لقمة عيش المواطن التركي، من أجل حسابات انتخابية، واستمرار ابتزاز أوروبا بهؤلاء، في مقابل الحصول على المال. ولكن سرى اعتقاد بأن الاقتصاد قد ينتعش بعض الشيء في حال تيسّر مسار التطبيع مع سوريا، بحيث يَخرج إردوغان من صورة المعرقل لعودة اللاجئين. وعلى هذا، خرج وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، في 6 آب 2022، ليتحدّث عن رغبة بلاده في المصالحة، وهو ما تلاه تصريح للرئيس التركي في الاتّجاه نفسه. وشكّل الإعلان الأنقرة مفاجأة لكثيرين، لكنه لم يكن كذلك بالنسبة إلى روسيا التي ظهر أنها تدفع بمثل هذه المصالحة بين تركيا وسوريا، للتخفّف من عبء الملفّ السوري في غمرة انشغالها وتركيزها على الحرب ضدّ «حلف شمال الأطلسي» في أوكرانيا.

قابلت دمشق الموقف التركي المستجدّ بحذر شديد، وبصمت استمرّ أياماً. ومن بعدها، أكدت أنه ليس لديها أيّ حسابات أو اعتبارات شخصية في التعامل مع أنقرة، وأنه إذا اقتضَت مصلحة البلدين، وفق الرئيس بشار الأسد، فليس من مانع حتى للقاء بينه وبين إردوغان. ومع ذلك، مرّت خمسة أشهر إلّا قليلاً من دون أن تَظهر علامات على جديّة الجانب التركي؛ فمن جهة، لم يقدّم هذا الأخير أيّ مقترح ملموس ومفصّل وواضح في شأن خطّته للمصالحة مع نظيره السوري؛ ومن جهة ثانية، فإن ملفّاً شائكاً ومعقّداً كذاك لم يُطرح إلّا قبل وقت قصير من الانتخابات الرئاسية التركية التي كان من المقرّر أن تُجرى في 18 حزيران 2023، فكيف يمكنه بالتالي أن يسلك ولو تدريجيّاً في هذه المدّة القصيرة؟ من هنا، برزت شكوك في كون تركيا تُطرح فكرة المصالحة، من الأساس، من أجل توظيف أيّ لقاء بين الأسد وإردوغان على طريقها، لتعزيز حظوظ هذا الأخير في انتخابات الرئاسة ليس إلّا، انطلاقاً من رهان - ربّما كان لديها - على أن سوريا التي تعاني حصاراً وضائقة اقتصادية ستكون مستعدّة للتجاوب مع الرغبة التركية، ولو في حدّها الأدنى، وخصوصاً في ظلّ وجود ضغوط روسية عليها. وفي هذا المجال، يقدّر البعض أن إردوغان لم يكن ليضطرّ إلى الانفتاح على سوريا، لو أن استطلاعات الرأي بعد المصالحات مع السعودية والإمارات وإسرائيل عكست تحسُّناً في شعبيّته.

> بات واضحاً أن المصالحة مع سوريا ستكون مؤجَّلة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية

على أيّ حال، وعلى رغم كلّ الملاحظات على المواقف التركية، كانت دمشق تبدي تجاوباً مع فكرة المصالحة، وهي لم تمانع إعطاء نفسها فرصة لسبر نيّات أنقرة، ومعرفة ما إذا كانت جديّة أو لا. إلّا أنه عقب اجتماع وزراء دفاع كلّ من سوريا وتركيا وروسيا في موسكو، في 28 كانون الأوّل الماضي، والذي وصفَته الأطراف كلّها بـ«الإيجابي»، ظهر أن هناك تعثّراً في هذا المسار، وهو ما تُرجم في عدم انعقاد لقاء آخر، لا على مستوى وزراء الدفاع ولا على مستوى وزراء الخارجية، ومن ثمّ إلغاء اجتماع كان سيُعقد في العاصمة الروسية، يوفي 15 و16 آذار، على مستوى نواب وزراء خارجية الدول الأربع. على رغم ما أشاره الحديث عن ذلك الاجتماع من تساؤلات من بينها حول ما يتّصل بكيفية انتقال التنسيق من وزراء الدفاع، إلى نواب وزراء الخارجية، وليس مثلاً إلى وزراء الخارجية.

أمّا الخبر اليقين فجاء من الرئيس السوري نفسه، الذي قال، على هامش زيارته لموسكو قبل أيام، إن أيّ لقاء مع إردوغان لا معنى له إذا لم يرتبط بشرط الانسحاب التركي الشامل من سوريا، والقضاء على الجماعات الإرهابية. وأنبأ الموقف المتقدّم باعتقاد دمشق أن الرئيس التركي أراد «صورة» اللقاء مع الأسد، كورقة اقتراع انتخابية قويّة لمصلحته، وأنه ليس ثمّة سبب للوثوق بأنقرة «حتى في ظلّ وجود ضمانات روسية وإيرانية»، لأن أحداً «لا يضمن إردوغان لعدّة أيام»، كما قال الرئيس السوري. من هنا، بدا أن فعالية الضغط الروسي على تركيا للتنازل في الملفّ السوري تقف عند حدود أولويّة حاجة موسكو إلى أنقرة في الصراع الدائر على الأراضي الأوكرانية ضدّ الغرب.

المعارضة بديلاً؟

اليوم، لم يتبقّ على الانتخابات الرئاسية سوى شهر ونصف شهر، فيما بات واضحاً أن المصالحة مع سوريا ستكون مؤجّلة إلى ما بعدها، وبالتالي مرتبطة بنتائجها. فإذا بقي إردوغان في السلطة - وقد يبقى -، فهو سيَعدّ ذلك انتصاراً على كلّ العالم المعادي له، وفي الحالة السورية، يُحتمل أن يشدّد موقفه من شروط السلام، وإنْ بات محسوماً أن هذا الأخير لن يتمّ من دون انسحاب الجيش التركي، وضرْب الجماعات الإرهابية، وتوقيع اتّفاق أمني متوازن (أو تعديل «اتفاق أضنة») الذي لا يؤمّن بصيغته الحالية توازناً كهذا، بالنظر إلى أن التهديد كان، على مدى الأعوام الـ 12 الماضية، من الداخل التركي في اتّجاه سوريا وليس العكس، بينما من دون تحقيق هذه الشروط، ستستمرّ الأزمة، ومعها معضلة اللاجئين، واحتمالات التفجير العسكري، مع ما تستبطنه من انعكاسات على تركيا. أمّا إذا فازت المعارضة، فإن المشهد قد يكون مختلفاً، على اعتبار أن هذه الأخيرة أبدت استعدادها للحوار مع سوريا حول مسألتَي الانسحاب واللاجئين، واللقاء مع الأسد، وإقامة «أفضل العلاقات» مع دمشق، وهو ما لم تستمرّ في إعلانه على رغم دأب المنابر الموالية للحكومة على وصْف المعارضة بـ«الأطلسية» الهوى، بهدف تخويف الحكومة السورية منها، على ما يبدو.

لم يوفّر «العون» العالي العربي في اتّجاه وقْف تراجع شعبية إردوغان (أ ف ب)

تقرير

نجت حكومة إيمانويل ماكرون من تصويتَين لحجب الثقة عنها، واقتربت بشكل حاسم من فرْض مشروعها لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية كقانون لفرنسا، بعد أن استخدمت صلاحيّة دستوريّة تسمح للرئيس بتمرير التشريعات من دون تصويت في الجمعية الوطنية، على رغم معارضة ثلاثة ارباع الفرنسيين له. لكنّ هذا الانتصار الباهت ليس كافياً لإيقاف الاحتجاجات الشعبية على القانون. وهو حتماً سيترك الرئيس في وضْع سياسي اضعف، وأكثر عزلة خلال الاربع سنوات المتبقّية من ولايته، فيما سيدفع كثيرين إلى مربّع فقدان الثقة بالعملية الديموقراطية برمّتها

أزمة التقاعد الفرنسيّة
ماكرون ينجو ... ولا ينتصر

لندن ـ **سعيد محمد**

يراهن ماكرون على ياس معارضيه وتلاشي الاحتجاجات بمرور الوقت (أ ف ب)

عندما تمّ، مساء الإثنين، الانتهاء من فرْز الأصوات في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) على اقتراح لحجب الثقة عن حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون التي تقودها رئيسة الوزراء إليزابيث بورن، لم تكن ثمّة مفاجأة في فشل المعارضة في إسقاط الحكومة - إذ كان ذلك أمراً مرجّحاً بحكم تركيبة البرلمان -، لكن ما بدا لافتاً هو ضيق الهامش الذي نجتْ بفضله بورن، ومعها مشروع القانون المثير للجدل حول إصلاح نظام التقاعد؛ إذ لم يتجاوز 9 أصوات، بعدما تمرّد 19 نائباً عن «الحزب الجمهوري» - أي ثُلُث كتلة الحزب اليميني المتحالف مع ماكرون -، وأيّدوا دعوة المعارضة إلى إسقاط الحكومة. وجاء هذا ليكون بمثابة دليل إضافي على العُزلة المتزايدة التي يجد ماكرون نفسه يَغرق فيها، سواء على مستوى النُّخبة السياسية، أو في الشارع. وصوّت 278 نائباً لصالح اقتراح حجْب الثقة، والذي كان بحاجة إلى 287 صوتاً لتمريره، فيما فشل أيضاً اقتراح ثانٍ للغاية نفسها، قدّمه «حزب التجمّع الوطني» - أقصى اليمين - الذي تقوده مارين لوبان، بعدما دعمه 94 نائباً فقط، وتجنّب نواب اليسار التعاون عليه مع خصمهم الإيديولوجي.

ولم يكد نائيل برلوان بيڤيت، رئيس البرلمان، يعلن نتيجة التصويت، حتى انفجرت صيحات الاستهجان في الغرفة، وسارع نوّاب حزب «فرنسا التي لا تنحني» اليساري إلى رفْع لافتات كُتب عليها «64 عاماً. بالتأكيد لا»، و«إلى اللقاء في الشارع»، فيما هرع العديد منهم إلى الطابق الأرضي ليعلنوا أمام الصحافيين أنهم سيواصلون النضال ضدّ مشروع ماكرون الذي يرفع سنّ التقاعد عامَين (إلى 64 من 62 حالياً) ويُعارضه ثلاثة أرباع الفرنسيين، ودعوا رئيسة الوزراء إلى الاستقالة، ووصفوا الوضع في البلاد بأنه «أزمة سياسية خانقة صنعها ماكرون بنفسه». ونقلت الصحف عن أوليڤييه فور، زعيم «الحزب الاشتراكي» المُعارض، قوله «إن ماكرون لا يمكنه

> **من الجليّ أن نظام ماكرون لا يعبأ كثيراً بالتحرّكات القانونية لأحزاب المعارضة أو التظاهرات السلمية التي تُنظّمها النقابات**

الاستمرار في التظاهر كما لو أن هذا التصويت الحادّ لم يَحدث»، مشيراً إلى أن ماكرون «إذا أراد أن يتنفّس بعض الأوكسيجين خلال ما تبقّى من ولايته، فليس لديه من خيار سوى التراجع عن مشروع القانون وإلغائه».

ويمثّل مشروع إصلاح نظام التقاعد الفرنسي أحد أعمدة سياسة ماكرون الاقتصادية منذ بداية ولايته الأولى في عام 2017، لكنّ الطبقة الوسطى الحضرية التقت مع العمّال في رفْض تعديلات تراها الحكومة ضرورية لتجنّب الاقتراض من المال العام من أجل تغطية العجز المتوقّع في صناديق المعاشات مع حلول عام 2030، بسبب ازدياد معدّلات الأعمار. ومنذ طرْح مشروع القانون للتداول مع بداية العام الحالي، قادت النقابات العمّالية مسيرات أسبوعية استقطبت ملايين الفرنسيين، ونفّذت إضرابات جزئية في العديد من قطاعات الخدمات، بينما اندلعت أحياناً أعمال عنف محدودة في بعض المواقع عندما حاولت قوى الأمن تفريق الاحتجاجات بالقوّة. وتقول النقابات إن مشروع ماكرون هذا هجوم إيديولوجي على دولة الرفاه الفرنسية، وأمركة نيو-ليبرالية لاقتصاد البلاد ونظامها الاجتماعي، ويمسّ بشكل غير عادل بمكتسبات العمّال، ولا سيّما النساء، والمستخدَمين في المهن القليلة الأجر، وأولئك الذين يبدأون العمل مبكراً في شبابهم، أو يتركون العمل للعناية بأولادهم أو عائلاتهم أو بسبب البطالة. ويجزم قادة النقابات بأن فرْض ضرائب على أصحاب رؤوس الأموال في البلاد وأرباح الشركات الكبرى كفيل بتغطية كلّ عجْز محتمَل في مداخيل صناديق المعاشات. لكنّ فريق ماكرون يرى أن المعارضين يصمّون آذانهم عن الواقع، ويرفضون رؤية عجز محتّم آت في مداخيل تلك الصناديق، وعدم قدرة الميزانيات العامّة على تغطية ذلك في ظلّ الارتفاع الحادّ في المديونية والضغوط التضخّمية الناجمة عن الحرب الاقتصادية على روسيا - والتي تشنّها دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة في إطار المواجهة الدائرة في أوكرانيا.

وفشلت الحكومة، بعد أسابيع من الجدل العاصف، في الحصول على تأييد كافٍ لضمان تمرير مشروع القانون عبر القنوات التشريعية الاعتيادية، ما حدا بماكرون إلى استخدام صلاحية دستورية استثنائية - تُعرف باسم «المادّة 49,3» من الدستور - تتيح له إصدار التشريعات بمراسيم رئاسية من دون المرور بالجمعية الوطنية. وقد أثار ذلك غضباً واسعاً ضدّ النزعة «الديكتاتورية» عند ماكرون، فيما تساءل سياسيون ومواطنون عاديون عن جدوى العملية الديموقراطية بمجملها إذا كان يمكن للرئيس في النهاية المضيّ قُدُماً في سَنّ قوانين لا ترضاها الأمّة - حتى ولو كان هذا الإجراء قانونياً بموجب دستور الجمهورية الخامسة والذي قصد شارل ديغول منه تقوية منصب الرئيس في هيكلية السلطات -. وهذه هي المرّة الحادية عشرة في أقلّ من عام التي تلجأ فيها حكومة ماكرون إلى «المادّة 49,3» لتمرير التشريعات، وهو أمر غير مسبوق. وتشير استطلاعات متتابعة للرأي إلى أن ثُلثَي الفرنسيين يعارضون مشروع ماكرون لإصلاح نظام التقاعد، وأن 80% منهم غير راضين عن الطريقة التي استخدمها الرئيس لتمرير المشروع، وحوالى 60% منهم يعتقدون بفشل العملية الديموقراطية، في حين تُراجع تأييد ماكرون إلى أقلّ من 28%، مقترباً من أدنى مستوياته في ذروة حَراك «السترات الصفر» خلال ولاية الرئيس الأولى.

ويُراهن ماكرون، الذي تحظى أجندته النيوليبرالية التوجّهات بدعم مصالح الأعمال الكبرى الفرنسية والأثرياء والطبقة البرجوازية عموماً، الآن، على يأس معارضيه وتلاشي الاحتجاجات بمرور الوقت. لكنّ مشرّعين صوّتوا لحجب الثقة عن الحكومة يؤكّدون أنهم سيستمرّون في البحث عن سُبل قانونية لإسقاط القانون عبر الطعن به لدى المجلس الدستوري أو الدعوة إلى إجراء استفتاء عام حوله، وهو ما يبدو صعب التحقّق، فضلاً عن أنه يستغرق وقتاً طويلاً. ويواجه قادة النقابات ضغوطاً شديدة من قواعدهم الغاضبة، قد تحملهم على الاتّجاه إلى التصعيد في جميع أنحاء الجمهورية خلال الأسابيع المقبلة. وكان ائتلاف يضمّ ثماني نقابات عمّالية قد تعهّد بمواصلة الاحتجاجات ضدّ سياسات ماكرون حتى لو تمّ إسقاط إصلاحاته لقانون التقاعد. وجاء هذا في وقت نقلت فيه التلفزيونات صوراً لأكوام القمامة المتراكمة في أحياء باريس الثريّة حيث تابع عمّال النظافة إضرابهم، كما استمرّ عمّال محطّات تكرير الوقود في إضرابات جزئيّة تسبّبت بانقطاع الإمدادات عن بعض المحطّات في العاصمة وخارجها. كذلك، ستقود النقابات، يوم الخميس المقبل، تظاهرات مركزية في باريس ومدن أخرى، تزامناً مع إضراب واسع سيكون بمثابة ردّ الشارع على انتصار ماكرون، بينما تستمرّ مجموعات غاضبة في تنظيم الاحتجاجات يومياً، وتصطدم بقوى الأمن. واعتقلت السلطات، خلال أقلّ من أسبوع، ما يكاد يصل إلى ألف من المتظاهرين، الأمر الذي حدا بلوبان إلى القول إن «الحكومة كمَن يلعب بأعواد الكبريت في محطة وقود».

ومن الجليّ أن نظام ماكرون لا يعبأ كثيراً بالتحرّكات القانونية لأحزاب المعارضة أو التظاهرات السلمية التي تُنظّمها النقابات، وهو إثر نفاذ قانون الإصلاح، لن يمانع في استمرار الصخب لبعض الوقت. لكنّ الخشية تتقى من توسُّع الاضطرابات الشعبية الفوضوية الطابع، والتي ستجد فيها فئاتٌ عديدة من المتضرّرين والمهمَّشين بسبب السياسات الرأسمالية الجامحة، نافذة للتعبير عن مظالمها، بعدما أغلقَ ماكرون - «ديكتاتور فرنسا ونابليونها الأحدث» كما يصفه البعض - كلّ هوامش الاعتراض الديموقراطي والسياسي أمامها.

ليبيا

باتيلي يليّن موقفه: مهلة سماح للتوافق المحلّي

يبدو أن إصرار المبعوث الأممي، عبد الله باتيلي، على إنجاح مبادرته التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي نهاية شباط الماضي، دفع الأطراف المحلّيين الفاعلين إلى محاولة استدراك أيّ خطوة مناهضة لمصالحهم، عبر استعجال تشكيل لجنة للاتفاق على قاعدة دستورية يمكن على أساسها إجراء الانتخابات. استعجالٌ حمّل باتيلي على تليين موقفه، وافساح المجال أمام تلك اللجنة المنتظَر تشكيلها من مجلسَي النواب و«الدولة» للقيام بمهمّتها في وقت سيسجَّل فيه تقدّم إضافي على المسار العسكري، مع تشكيل «القوّة المشتركة» التي يؤمَل أن تشكّل النواة الأولى للجيش الموحّد

محمد بالطيب

مسنوداً بدعم كبير من مجلس الأمن الدولي، يبدو المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، مُصمّماً على إنجاح مُبادرته الرامية إلى إنجاز انتخابات تشريعية ورئاسية في البلاد قبل نهاية العام الحالي، بوصفها السبيل «الوحيد» لإخراج ليبيا من أزمتها السياسية والأمنية التي تتخبّط فيها منذ سنوات. وكان باتيلي قدّم مبادرته تلك خلال إحاطته الأخيرة أمام المجلس نهاية شباط الماضي، قافزاً فوق الأجسام السياسية القائمة - وهو ما أثار تحفّظاً مصرياً وروسياً -، ولا سيّما مجلسَي النواب و«الدولة»، وموجّهاً إليها انتقادات لاذعة وصلت إلى حدّ وصْفها بأنها «فقدت شرعيّتها»، جرّاء فشلها في التوافق على قاعدة دستورية للانتخابات. وارتكز مقترح المبعوث الأممي، بشكل رئيس، على تشكيل ما سمّاه «لجنة تسيير رفيعة ممثّلين عن المؤسّسات السياسية وأبرز الشخصيات السياسية وزعماء القبائل ومنظّمات المجتمع المدني والأطراف الأمنية الفاعلة، حتى تضطلع بـ«تيسير إطار قانوني وجدول زمني ملزم لإجراء الانتخابات في عام 2023». غير أن توافقَ المجلسَين، أخيراً، على القاعدة الدستورية، وبدءهما العمل على تشكيل لجنة ستضمّ ستّة نواب من كلّ منهما للتوافق على صياغة القانون الانتخابي، دفعا باتيلي، الأسبوع الماضي، إلى التراجع جزئياً

> **لا يُمكن إجراء الانتخابات من دون توحيد الأجسام الأمنية والعسكرية كافة**

عن مبادرته، وتحديداً في ما يخصّ «لجنة التسيير»، مانحاً «لجنة 6+6» مهلة حتى حزيران المُقبل، من أجل الانتهاء من كلّ ما يتّصل بالجانب التشريعي والقانوني للانتخابات.

وفي انتظار تشكيل لجنة صياغة القانون الانتخابي، يبدو المسار العسكري هو الأكثر رسوخاً من بين كلّ مسارات حلحلة الأزمة، إذ جرى الاتّفاق، خلال الأسبوع المنقضي في تونس، بين رئيسَي الأركان عبد الرزّاق الناظوري (شرق) ومحمد الحدّاد (غرب)، برعاية باتيلي، على تشكيل «القوّة المشتركة» التي ستكون بمثابة نواة أوّلية تجمع قوّات عسكرية من مختلف مناطق البلاد. ووفق المعلومات، فإن هذه القوّة، التي ستكون الخطوة الفعلية الأولى نحو توحيد الجيش، ستضمّ عشرة آلاف عنصر من مختلف التشكيلات التابعة لقيادتَي الأركان، ومهمّتها تأمين الانتخابات وحماية الحدود الجنوبية في وجه ظاهرتَي التهريب والتجارة بالبشر. وفي هذا الإطار، أوضحت وكالة «نوفا» الإيطالية أن «الفكرة المبدئية تقوم على إنشاء ثلاث كتائب عسكرية من الغرب والشرق والجنوب، تكون مهمّتها التدخّل في المنطقة الجنوبية»، مضيفةً أن «قائد هذه المجموعة سيكون مسؤولاً أمام الحدّاد والناظوري». وتأتي تلك الخطوة تتويجاً لمسار طويل من عمل اللجنة العسكرية «5+5»، التي تضمّ ضبّاطاً رفيعي المستوى من قيادتَي الأركان، وتمارس مهامها من مدينة سرت وسط البلاد تحت رعاية أممية، وتهدف أساساً إلى توحيد المؤسّسة العسكرية، وتأمين وقف إطلاق النار، وإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد. كما تأتي كنتيجة مباشرة للقاءات بين الناظوري والحدّاد استمرّت منذ أشهر، وكسرت حدّة الاستقطاب بين طرفَي النزاع.

وتشقّ ليبيا انقساماتٌ عسكرية عميقة؛ حيث تنشطر البلاد ما بين قوّتَين رئيسيّتَين، واحدة في الشرق والجنوب تتبع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وأخرى في الغرب تتبع حكومة عبد الحكومة الدبيبة. وفيما تنضوي معظم التشكيلات المسلّحة في الشرق تحت سلطة ما يسمّى «الجيش الوطني الليبي» الذي نجح، إلى حدّ كبير، في السيطرة على السلاح واحتكاره، فإن الوضع يبدو مختلفاً في الغرب؛ حيث إلى جانب عددها الكبير وانقسامها على أسس جَهوية وإيديولوجية، فإن الفصائل تتفرّق أيضاً في تبعيّتها للسلطة التنفيذية، بين مَن يرفض الانضواء تحت لواء حكومة الدبيبة، ومَن يعلن صراحة تبعيّته لحكومة غريمه فتحي باشاغا، وحتى لحفتر. ويُعدّ هذا الانقسام أحد أبرز وجوه الأزمة الليبية، وعاملاً رئيساً من عوامل تغذيتها، والمطبّ الأكثر صعوبة في وجه الاستقرار السياسي. وقد جعلَ الترابط العضوي بينه وبين حالة الفوضى الأمنية، وما تنتجهُ من عجْز عن بناء المؤسّسات وفرْض القانون، من العمل على إيجاد تسويات عملية لمشكلة إدماج المقاتلين في مؤسّسات نظامية وخاضعة لسلطة الدولة والقانون، مهمّة رئيسة أمام الساعين في حلّ الأزمة. ولذا، شكّل مسار «5+5»، المنبثق عن حوار برلين، أحد أهمّ أضلع التسوية النهائية المنشودة. وبدا هذا المسار تحت قيادة المبعوثة الأممية السابقة، ستيفاني وليامز، منذ تشرين الأوّل 2020، تاريخ أوّل اجتماع للجنة، التي واصلت لقاءاتها طيلة قرابة عامَين ونصف عام داخل ليبيا وخارجها، ونجحت في خفْض حدّة التوتّر بين الأطراف المتنازعة، وتحقيق وقْف فعلي لإطلاق النار، وتأمين الطريق الرئيس بين شرق البلاد وغربها، وحتى تسيير دوريات مشتركة لتأمين بعض المرافق الاقتصادية وخطوط النفط وإمدادات المياه من الجنوب الصحراوي نحو الشمال. غير أن عملها لا يزال متعثّراً في الجانب المتعلّق بدمج المقاتلين وملفّ إخراج المرتزقة الأجانب، والذي يبدو مُتجاوزاً لقدرتها الذاتية بحكم التصاقه بالترتيبات الدولية أساساً، وبإرادة الفاعلين الخارجيين.

تراجع باتيلي، الأسبوع الماضي جزئياً عن مبادرته، وتحديداً في ما يخصّ «لجنة التسيير» (أ ف ب)

تقرير

إردوغان إلى مصر قريباً: المصالحة لا تزال ممكنة

القاهرة ـ **الأخبار**

بعد سنوات من القطيعة، وسنتَين على انطلاق مسار المصالحة، يستعدّ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لزيارة القاهرة، في خطوة يُتوقّع أن تتمّ قبل الانتخابات الرئاسية التركية المقرّرة في أيار المقبل، وتحديداً في نيسان القادم. وجرى الترتيب لهذه الزيارة أثناء وجود وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، في القاهرة، حيث التقى نظيره المصري، سامح شكري، في وقت عَمَدت فيه وزارة الخارجية المصرية إلى نشْر لقطات لحفاوة استقبال الضيف التركي - الذي لم يلتقِ الرئيس عبد الفتاح السيسي -، تضمّنت «تعريفه» على صور مَن حكموا مصر في العصر الحديث، والذين استثْني منهم الرئيس الراحل، محمد مرسي. وعلى رغم البطء الذي يتّسم به مسار المصالحة المصرية - التركية، إلّا أن زيارة شكري لتركيا في أعقاب زلزال السادس من شباط، أسهمت في دفْعها قُدُماً، ولا سيما في ظلّ رغبة إردوغان في إنهاء التوتّر مع القاهرة قبيل الانتخابات الرئاسية. وفيما يستعدّ البلدان للإعلان عن تبادل السفراء، وتسميتهم في الأيام القليلة المقبلة، فإنّ بعض نقاط الخلاف لا تزال عالقة، سواء تلك المتعلّقة بالموقف من عدد من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» المصنَّفة «إرهابية» في مصر، أو حتّى المتّصلة بالوضع في ليبيا، وهاتان نقطتان لم تُحسما بعد على مستوى أجهزة الاستخبارات والأمن.

وتُعدّ زيارة إردوغان للقاهرة - فيما لو حصلت بالفعل - الأولى لرئيس تركي في عهد السيسي، ما يعني أيضاً أن اللقاء الذي سيجمع الرئيس المصري إلى نظيره التركي، هو الأوّل العلني بينهما، بعد المصافحة التي جرت على هامش فعاليات افتتاح بطولة كأس العالم في الدوحة، نهاية العام الماضي. وتتقدّم أجندةَ إردوغان في مصر، لقاءات مكثّفة، ولا سيما على المستويَين التجاري والاقتصادي، واللذَين شهدا انتعاشة مع استئناف التنسيق الاستخباري بين البلدَين على أعلى المستويات، في وقت ترغب فيه مصر في إرسال تطمينات إلى حلفائها في المتوسط، وتحديداً اليونان وقبرص، بأن التقارب مع تركيا لن يكون على حساب العلاقة معهم، وخاصّة في ما يتعلّق بالموقف من ترسيم الحدود البحرية، محلّ الخلاف الرئيسي مع أنقرة. وإذا كانت زيارة إردوغان، في جزء كبير منها رمزية، إلّا أن هناك اتفاقات ستُوقّع بين الجانبين لتوسيع مجالات التعاون، توازياً مع تعزيز التنسيق السياسي على نحو غير مسبوق منذ وصول الرئيس المصري الحالي إلى الحُكم، فيما سيتغاضى الجانبان عن بعض الخلافات التي استمرّت لنحو عقد، ويتلافيان الحديث عن تسويات أو تعويضات مالية وغيرها من الأمور التي كانت تطالب بها مصر في ذروة الخلاف.

وبحسب مصادر مصرية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «دعماً قطرياً وتنسيقاً مشتركاً بين أنقرة والدوحة دفعا في اتّجاه تسريع مسار عودة العلاقات، وهو أمر ليس مرتبطاً فقط بالجانب السياسي، ولكن أيضاً بالاقتصادي، في ظلّ الحديث عن شراكات ثلاثية في الفترة المقبلة». وإلى جانب الملفّ الليبي، الذي سيحتلّ جانباً رئيسياً من مباحثات المرحلة المقبلة، سيجري التطرّق أيضاً إلى مسائل مرتبطة بالوضع في قطاع غزة، والملفّ الفلسطيني بشكل عام، وهو أحد الملفّات التي عاد التنسيق في شأنها بين البلدَين بعد توقّف طويل.

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
لدى المحكمة الإبتدائية في جبل لبنان، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المستدعيان أنطوان حبيب جوهر ومرسال يوسف شحاده المعروفة بمرسال كرشي بواسطة وكيلتهما المحامية جوزفين سعاده باستدعاء تسجل بالرقم 2022/197 يطلبان فيه شطب إشارة دعوى مقامة من الشيخ فريد إبراهيم الخازن ضد مالك هذا العقار 451/ريفون مالها تمرير المياه عبر القناة خاصة العقار 447 انه تدبير مؤقت وليس حقاً مكتسباً بموجب استحضار إلى القاضي المنفرد المدني في جونيه تاريخ 15 آذار 1954 المسجلة برقم يومي 362 تاريخ 1954/4/17 وإشارة دعوى استئنافية مقدمة لمحكمة استئناف جبل لبنان رقم 786/ 1957/2/22 من المستأنفين فريد وجورجيت واميل وفؤاد مبارك ضد فريد إبراهيم الخازن مالها فسخ الحكم البدائي ورد دعوى المدعي المسجلة برقم يومي 315/ تاريخ 1957/2/28 عن صحيفة العقار 451/ ريفون العقارية سنداً للمادة 512/أ.م.م.
مهلة الملاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم
كيوان كيوان

مبوب

مطلوب

مطلوب للعمل في شركة في وسط بيروت بدوام كامل خياط/ة ذو خبرة تفصيل، حياكة، تطريز، حياكة، تصميم. إذا كانت لديك الخبرة الكافية للعمل الرجاء التواصل على الرقم 71/225400 أو واتساب على الرقم 03/812184

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

(طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

البرج يحشد النجوم لاقتحام الساحة العربيّة

بعد 30 عاماً على فوزه بمسابقة الكاس وتمثيله لبنان في كاس الكوؤس الآسيوية، يعود نادي البرج إلى الساحة الخارجية من بوابة بطولة الاندية العربية (كاس الملك سلمان)، حيث سيواجه الوحدة الإماراتي في مباراتين تقامان في ابو ظبي في 4 و8 نيسان المقبل. مهمةٌ استدعت حالة طوارئ برجية لتعزيز صفوف الفريق، وعرفت نجاحات في مكانٍ ماوخيباتٍ مفاجئة في اماكن اخرى

شربل كريّم

منذ عودته إلى مصاف أندية الدرجة الثانية الموسم 2018-2019، وضع نادي البرج نصب عينيه هدفاً يتمثّل بالتواجد بين الكبار في الدوري اللبناني لكرة القدم، وفرض حضوره القوي، وصولاً إلى المنافسة على الألقاب.

من هنا، كانت بدايته الجيّدة في الموسم المنتهي حيث تصدّر الترتيب العام لأسابيع عدة، فكان ما حصل امتداداً لما قدّمه في الموسم الماضي الذي أنهاه في المركز الثالث في سداسية الأوائل، ليحصل تالياً على شرف تمثيل لبنان في بطولة الأندية العربية إثر اعتماد الاتحاد اللبناني قاعدة منح صاحب المركز الثالث بطاقةً إلى البطولة الإقليمية.

لكنّ الواقع أن ما قدّمه البرج في سداسية الأوائل في الموسم الأخير لم يلتقِ مع بدايته في مستهل الموسم ولا مع تطلعات إدارته إلى البطولة العربية، حيث الهدف طبعاً هو تشريف الكرة اللبنانية من خلال تحقيق نتيجة إيجابية. لذا كان التحرّك السريع لضمّ ما يمكن ضمه من لاعبين نجوم أجانب ومحليين وسط مبادرات لافتة من غالبية الأندية التي وضعت إمكاناتها الفنيّة في تصرّف فريق البرج الذي كان بحاجة إلى إرسال أسماء 30 لاعباً عند انتصاف الشهر الحالي.

9 لاعبين جدد

بدايةً بادر الجهاز الفني بالتنسيق مع الرئيس الفخري فادي ناصر إلى وضع لائحة لأسماءٍ يحدّد الاستعانة بها مع وجود خيارات بمثابة أولوية وأخرى ثانوية، فحصل البرجيون على معظم العناصر الذين يحتاجون إليهم أو أولئك الذين وضعوهم في رأس اللائحة، وذلك انطلاقاً من حاجاتهم إلى سدّ الثغرات في المراكز المختلفة ولخلق عمق في التشكيلة التي كانت بحاجة إلى لاعبين يمكنهم صناعة الفارق وآخرين يمكنهم تأمين الدعم اللازم انطلاقاً من مقاعد البدلاء.

اتصالات سريعة مع الأندية ومفاوضات واضحة وشفافة لتلبية مطالب اللاعبين المالية أفضت إلى التعاقد على سبيل الإعارة مع اثنين من حراس المرمى البارزين والواعدين للمستقبل وهما هادي مرتضى من التضامن صور وأنطوان الدويهي من السلام زغرتا. أما دفاعاً فعزّز البرج خط الظهر بمزيج من عنصر الشباب والخبرة، فكانت استعارة محمد الحسيني من الصفاء وقائد العهد حسين دقيق وقائد الصفاء زين طحان الذي كان آخر الملتحقين من اللاعبين الجدد بعدما وجد الفريق الأصفر حاجةً إلى ضمّه خوفاً من غياب يوسف عنبر الذي تعرّض لإصابة أمام الإخاء الأهلي عاليه في الدور ربع النهائي لمسابقة الكاس.

كما أضاف المدرب حسين طحان إلى رجال خط الوسط بلال صباغ وزميله في العهد النيجيري إيمانويل أوبيري، والغيني منساه كوناتي من الحكمة، وقد رافق الأخير زميلَه في الفريق الأخضر الهدّاف السنغالي بوكونتا ساو.

صحيح أن الأسماء المذكورة يمكنها أن تخلق إضافةً وتوازناً أكبر للتشكيلة البرجية، لكن عين البرج كانت على أكثر من ذلك، إذ رصد لاعبين آخرين من أنديةٍ عدة، بعضهم لم يحصل عليهم بسبب ظروفٍ لم تلتقِ مع مشاركته العربية، وبعضهم الآخر بسبب مفاجآت لم يكن يتوقعها.

الواقع أن غالبية الأندية أكدت عدم ممانعتها منح لاعبيها للبرج، لا بل إن بعضها أبدى استعداده لفتح أبواب ملعبه للتمارين على غرار نادي العهد حيث يتدرّب الفريق حالياً استعداداً للبطولة العربية. لكنّ ظروف مواصلة الأخير مثلاً مشواره في كاس لبنان ومثله النجمة حالت دون حصوله على المزيد من اللاعبين النجوم، إذ إن رئيس النادي «النبيذي» مازن الزعني كان قد أعلن بأنه لا يمانع استعارة البرج لفريقه كاملاً إذا كانت القوانين تسمح بعودة لاعبيه للدفاع عن ألوان فريقهم في الكاس التي حالت دون حصول هذه الخطوة طبعاً، فكان أن فتح الباب لتقديم مجموعةٍ من الاحتياطيين مثل الحارس علي حلال، المدافع حسن بيطار، ولاعب الوسط - المهاجم حسن شعيتو «موني».

الانصار: موافقة ورفض

أما أكثر ما اهتم به البرج ولم يحصل عليه فكان 5 من نجوم فريق الأنصار وهم المدافع الماليانى إبشاكا ديارا، لاعبا الوسط الدولي نادر مطر والتونسي حسام اللواتي، الجناح أحمد حجازي، وهداف الدوري المهاجم السنغالي الحاج مالك تال.

بحسب معلومات «الأخبار»، القصة بدأت بمؤشرات وصلت إلى البرج بأن الأنصار المنزعج من تسميته ممثلاً للبنان في البطولة العربية على حسابه بحسب ما اعتبر، لن يعيره أي لاعب، ولو أن مشوار فريقه في الكاس كان قد انتهى سابقاً، وتحديداً في الدور الـ 16 عندما خسر أمام العهد. هنا قام بعض اللاعبين بالتواصل مباشرةً مع مدير الفريق بلال فراج، وحتى إن أحدهم اجتمع برئيس النادي نبيل بدر في مكتبه مستفسراً عن مدى قبوله بخطوة اللعب مع البرج، فكان الرفض قاطعاً.

لكن قبل ليلةٍ من الوقت المحدد لتقديم لائحة الأسماء وبفعل بعض الاتصالات لساعة الخير الذين حاولوا إقناع الجهات الأنصارية بمدى إيجابية إعارة لاعبين للبرج لأسباب مختلفة، فُتحت كوّة في الحائط المسدود عندما اتصل رئيس نادي العهد تميم سليمان بالرئيس الفخري لنادي البرج طالباً إليه الانضمام إلى جلسة مع بدر في أحد مقاهي منطقة الحمرا، فما كان من ناصر إلا تلبية الدعوة حيث وافق بدر على السماح للاعبيه بالانضمام إلى فريق منطقة برج البراجنة، سائلاً في الوقت نفسه عن مدى استعداد الأخير للاستغناء عن الثنائي الشاب علي شعيتو ومحمد صادق لمصلحة الأنصار.

ناصر لم يغلق الباب على الفكرة الأخيرة، لكنه كان واضحاً بأن استعارة لاعبي الأنصار لفترةٍ قصيرة لا يمكن ربطها بالاستغناء عن اثنين من أبرز المواهب اللبنانية من دون مفاوضات واضحة ومنفصلة، لينتهي الاجتماع على وعد من بدر بإرسال ناديه الأوراق المطلوبة في صباح اليوم التالي لإتمام عملية الإعارة، وهو ما دفع ناصر إلى الاجتماع باللاعبين المذكورين حيث اتفق معهم على المبالغ التي طلبوها لقاء اللعب لفريقه، والتقط الصور التذكارية معهم إيذاناً بالإعلان عن هذه الاتفاقات قبل أن يتلقى مفاجأة غير سارّة.

اتصالٌ أنصاري يطلب استغناء البرج عن شعيتو وصادق مقابل إرسال الأوراق اللازمة، فحدّد ناصر المبلغ المطلوب للقيام بهذه الخطوة، ليتلقى بعدها اتصالاً من رئيس نادٍ طليعي يبلغه فيه بأن بدر وجد الرقم كبيراً، فوافق الرئيس البرجي على تخفيض ما نسبته 20%، لكنّ الرئيس الأنصاري لم يكن مستعداً لدفع أكثر من أقل من نصف المبلغ الأساسي، مصرّاً على اعتبار ما يدفعه من رواتب للاعبيه المعارين ضمن الصفقة، لتنقطع الاتصالات من بعدها ويرسل البرج لائحة الأسماء إلى الاتحاد العربي من دون لاعبي «الأخضر».

المهم أن البرج قام بكل ما يمكنه من أجل إعداد فريقٍ قوي، ليبقى العمل منوطاً بالجهاز الفني ومدى الكيميائية التي ستصل إليها التشكيلة البرجية المتنوّعة المواهب من أجل تحقيق نتيجةٍ طيّبة في المباراتين اللتين خُرم الجمهور اللبناني من متابعة إحداهما في بيروت لأسبابٍ باتت معروفة.

> ضمّ البرج 9 لاعبين جدد وخاب أمله بعد تراجع الأنصار عن إعارته نجومه

العهد يرفع الكأس التاسعة تحت شعار نحو العاشرة

رفع نادي العهد الكأس التاسعة للدوري اللبناني لكرة القدم خلال احتفال كبير أقيم على ملعب النادي بحضور رئيس الاتحاد اللبناني هاشم حيدر الذي سلّم كأس البطولة لقائدي فريق العهد هيثم فاعور وحسين دقيق. كأس تاسعة منحت بطل آسيا مركز الوصافة في ترتيب الأندية التي أحرزت اللقب خلف الأنصار صاحب الـ14 كأساً وأمام النجمة صاحب الثمانية ألقاب.

انتظر العهد عشرة أيام حتى تسلم كأسه التاسعة، بعد أن تعطلت مباراته مع الأنصار في ختام الدوري على ملعب جونيه يوم الأحد ما قبل الماضي. على رغم مرور أيام على فوز العهد باللقب بقرار اتحادي بعد تخسير الأنصار نتيجة تعطيل جمهوره للمباراة، لم تكن فرحة العهداويين منقوصة على ملعبهم. كل شيء كان يؤشر إلى فرحة أبطال لبنان. من الجمهور الكبير الذي حضر في المدرجات، إلى لاعبي الفريق الأول بعض فرق الفئات العمرية التي وقف لاعبوها ممر شرفٍ للاعبي الفريق الأول وهم في طريقهم إلى منصة التتويج. وقف نجوم المستقبل ممر شرف لنجوم الحاضر.

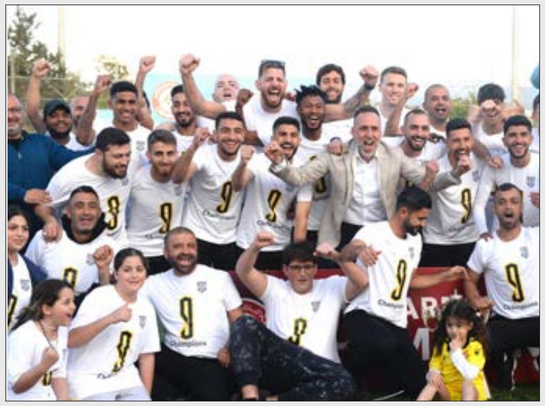
لم تكن فرحة العهداويين منقوصة على رغم مرور ايام على فوزهم باللقب (طلال سلمان)

مظاهر الاحتفال باللقب التاسع كانت حاضرة في ملعب العهد. يافطات تؤكّد زعامة العهد للكرة اللبنانية، وغيرها تؤسس لاحتفالية جديدة تحت عنوان: نحو العاشرة.

أنهى العهد مهمته الأولى بنجاح وبدأ يفكر في مهمته الثانية وهي كأس لبنان حيث سيواجه الشباب الغازية في الدور ربع النهائي مطلع الشهر المقبل.

أما المهمة الأكبر فستبدأ في شهر أيلول المقبل حين يبدأ العهد مشواره في كأس الاتحاد الآسيوي كممثل أول للبنان بمشاركة من النجمة كممثل ثان. تلك ستكون مهمة استعادة لقب كأس الاتحاد الآسيوي الذي أحرزه العهد عام 2019. لا شك أن المهمة ليست سهلة خصوصاً مع رفع عدد اللاعبين الأجانب وعودة الندية العراقية إلى المسابقة. لكن من فعلها قبل أربع سنوات قادر عل تكرار الإنجاز خصوصاً أن بطل لبنان يملك جميع مقومات إحراز الألقاب حتى لو كانت آسيوية.

(الأخبار)

حول العالم

مبابيه قائداً للمنتخب الفرنسي

سيرتدي المهاجم كيليان مبابيه شارة قائد منتخب فرنسا لكرة القدم خلفاً للحارس هوغو لوريس المعتزل دولياً بعد خسارة نهائي كأس العالم الأخيرة أمام الأرجنتين، بحسب ما كشف مصدر مقرّب من الـ«زرق». وقبل هداف باريس سان جيرمان البالغ 24 عاماً هذا الدور، بعد نقاش مع المدرب ديديه ديشان. وستكون المباراة الأولى لمبابيه «القائد» ضد هولندا يوم الجمعة المقبل في تصفيات كأس أوروبا 2024 على استاد دو فرانس في ضاحية سان دوني الباريسية، وهي الأولى لفرنسا منذ خسارة نهائي مونديال قطر في 18 كانون الأول الماضي.

وكان لوريس (36 عاماً) قد وضع حداً لمسيرته الدوليّة، بعد رضوخه أمام

ليونيل ميسي ورفاقه في نهائي استاد لوسيل بركلات الترجيح، إثر مباراة مشوّقة انتهى وقتها الأصلي والإضافي بالتعادل (3-3). وهو حمل شارة القائد لأكثر من عقد من الزمن مع بطل العالم 1998 و2018.

وكانت ترقية مبابيه (36 هدفاً في 66 مباراة دولية) إلى منصب القائد متوقعة، منذ تسجيله ثلاثية لافتة في نهائي المونديال وإحرازه لقب هداف البطولة (8). وهو ساهم في إحراز منتخب بلاده لقب المونديال في 2018، وفرض نفسه كأحد أبرز المهاجمين في العالم، علماً أنه استهل مشواره مع المنتخب الفرنسي في آذار 2017.

استراحة

كلمات متقاطعة 4274

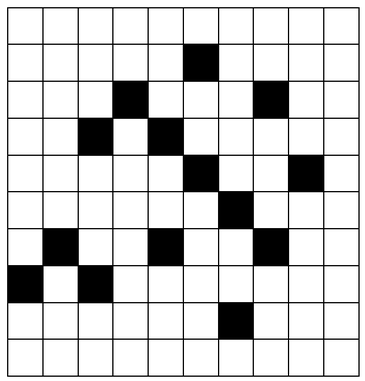

أفقيا

1- وزير لبناني راحل كان رئيساً للمجلس الدستوري – 2- سياسي هندي راحل – شهر عربي – 3- شتم ولعن – ضائع – سلام وطمأنينة – 4- ما يشتريه السائح من صور على سبيل الذكرى – نعم بالأجنبية – 5- أصل البناء – من الفاكهة – 6- بشر – الميزان ذو الذراع الطويلة – 7- من الأمراض – إحسان – إله – 8- إستخراج المعاني من النصوص – 9- حرف جزم – إسم حصان الشاعر عنترة بن شداد – 10- عاصمة دولة في أميركا الشمالية

عمودياً

1- مدينة اميركية في ولاية كارولينا الشمالية – 2- خبير ناقد بغوامض الأمور – من الحيوانات البحرية – 3- لاثي عظام – جام – وكالة أنباء روسية – 4- يُعرف باسم يهوذا الأسخريوطي – من الحبوب – 5- للمساحة – حيرة واضطراب – 6- مدينة فرنسية – للتعريف – تُقال على الهاتف – 7- رخو بالأجنبية – الأوراق المكتوبة – 8- خاصتنا – أحرف متشابهة – بواسطتي – 9- مدينة إيطالية – زارت الأماكن المقدسة – 10- فنان لبناني – سقي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أناكوندا – 2- يافث – باريس – 3- روسيني – 4- اف – ذي قار – 5- واد – مهلة – 6- ال – نمير – 7- دقيق – بني – 8- يصادر – ديسم – 9- اط – تان تان – 10- قصر الهواء

عمودياً

1- ايراوادي – 2- ناو – القصاص – 3- إفساد – ياطر – 4- كثيف – نقد – 5- سم – رتل – 6- نبيذ – يا – اه – 7- دا – يمر – دنو – 8- أرهقه – بيتا – 9- الخنساء – 10- خسارة – يمن

sudoku 4274

1				3	6	5		4
		5				6	8	
8			4		1	3		
	1						7	
3	6			9			1	2
		7				9	5	
6	5			1	9		3	8
	8		5		3		6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4273

8	7	9	3	5	1	2	4	6
6	3	4	8	9	2	1	5	7
1	5	2	4	6	7	8	3	9
4	1	3	7	8	9	6	2	5
2	8	6	5	4	3	7	9	1
7	9	5	2	1	6	4	8	3
9	4	1	6	3	8	5	7	2
5	6	7	9	2	4	3	1	8
3	2	8	1	7	5	9	6	4

مشاهير 4274

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وكاتب سوري (1938-1990)، من أعماله «شيطان ام ملاك»

2+6+1+7+5+3 = النافذة ■ 8+9+4+9+11 = علامة ■ 7+10 = إله

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة العاطية: دونالد كانوث

أدب

زهير ماجد يقتفي أيام «أبو عمّار» الأخيرة

وعاد مستشهداً: البقاء» للمقاومة فلسطين» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، رواية يحتاج إليها الأدب العربي لأسباب متعددة، ربما أبسطها أنّها تؤرّخ لمرحلة لا يعرف كثيرون عنها شيئاً: حيثيات وظروف وملابسات رحيل أحد القادة التاريخيين للشعب الفلسطيني

عبد الرحمن جاسم

أطلق الكاتب والصحافي اللبناني زهير ماجد أخيراً كتابه الجديد «وعاد مستشهداً: البقاء للمقاومة فلسطين» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ 221 صفحة من القطع الصغير). إنه أشبه برواية تسجيلية قبل أي شيء. رواية يحتاج إليها الأدب العربي لأسباب متعددة، ربما أبسطها أنّها تؤرّخ لمرحلة لا يعرف كثيرون عنها شيئاً: مرحلة رحيل أحد القادة التاريخيين للشعب الفلسطيني، ونعني «الختيار» (كما يلقّبه محبّوه) ياسر عرفات، أو أبو عمّار. تدور الرواية التسجيلية، وإن لم يسمّها الكاتب ذلك، حول الأيام الأخيرة من حياة القائد الراحل، وعلى لسان «بطل شبه وهمي» اختاره الكاتب ليكون صوته ولسانه في هذا العمل التاريخي الخاص. لكن ذلك لا يعني أنها تحصر الأمر بالتسجيل، بل بالتعليق عليه وإيضاحه وتقييمه إن أمكن.

يبدأ الكتاب في صفحته الأولى باستحضار نصوص شعرية لشعراء

يستعيد مقابلة الروائي الإيطالي البرتو مورافيا مع «أبو عمّار» وانداهاشه بكاريزماه وفطنته

إحدى أجمل محطّات الكتاب شرحه لأغنيات الثورة وأناشيدها

مثقفين وحتى سياسيين يتناولون فلسطين، كمحمود درويش، والشاعر اليوناني بانيس ريتسوس، والسياسي الفلسطيني نبيل عمرو، مشيراً إلى لسان ريتسوس: «آه فلسطين... يا اسم التراب، ويا اسم السماء... ستنتصرين». استعاد كذلك جملة درويش التي أبّن فيها «أبو عمّار» حينما قال: «كان ياسر عرفات الفصل الأطول في حياتنا، وكان اسمه أحد أسماء فلسطين الجديدة، الناهضة من رماد النكبة إلى جمرة المقاومة إلى فكرة الدولة، وفي كل واحد منا شيءٌ منه».

في بدايات الكتاب نوع من محاولة التصالح بين الأجيال على أساس أبيات شعرية للشاعر المصري الراحل صلاح جاهين الذي قال: «تعالوا يا أجيال يا رمز الأمل/ من بعد جيلنا واحملوا ما حمل/ وافتكروا فينا وذكرونا بخير/ مع كل غنوة من أغاني العمل». في مقدّمته، يشرح المناضل زهير ماجد: «هذا الكتاب فلسطيني الروح والهوى والأمل، ليست فلسطين الناطقة باسم أرواح العرب وبمحبة العرب وأملهم بتحريرها... فيمكن القول إن أبرز من عاصرناهم وعايشناهم من أسمائها كان ياسر عرفات». يشير إلى هدف هذا الكتاب الذي «لا يحكي إذاً سيرة الرئيس عرفات، بل هو عملية مزج بين الفعل العرفاتي برمزيته والقضية الأم ووقائع الشعب الفلسطيني». يشرح ماجد عن

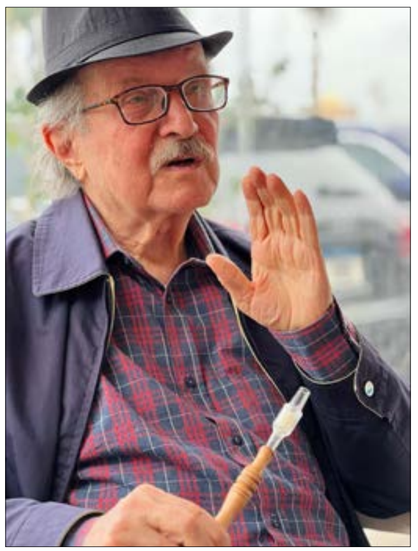

يتحدّث زهير ماجد عن «فدائيين جدد، يكبرون مع تاريخ الهمهم بواقعية أن يكون شبابهم شهادة على وجودهم»

«بطله»: «الشخصية التي دعوتها جهاد خالد، وهي التي تسرد حكاية الأيام بين رحيل عرفات من رام الله ووجوده في المستشفى الفرنسي وصولاً حتى وفاته، إنما أرادت أن تنقل وقائع الخواطر التي داعبت خيالها وإحساسها، وهي أيضاً ترجمة لخواطر الشعب الفلسطيني الذي عاش على أمل أن يخرج قائده معافى». طبعاً لا يمكن أن يفوت القارئ الرمزية الواضحة للاسم. إنه جهادٌ خالدٌ، كما كانت بيانات «العاصفة» (وحركة فتح) تختم عادةً بأنها «ثورةٌ حتى النصر». ضمن خمسة فصول، يقدّم الكاتب عمله التسجيلي: «وداعاً يا حلم!»، و«بلا سلاح!»، و«الفدائي عرفات»، و«فدائي بثوب قدّيس»، و«وثيقة أبو إياد العاصفة».

يأتي «وداعاً يا حلم!» كأطول فصل في الكتاب، وفيه يتناول المؤلّف الأيام الأولى لرحيل «القائد» (حسب توصيف بطله) إلى باريس للعلاج ضمن الرحلة الأخيرة التي لن يعود منها أبو عمّار. يؤرخ لمجلة «فلسطيننا» التي أسّسها توفيق حوري، واضحت «مساحة عشقٍ لفلسطين، بل صارت لغة المخيمات التي هبّت لتقرأ وتشارك وتستعد». يستعيد الكتاب دور «أبو عمّار» وأهميته في تلك المرحلة للثورة الفلسطينية: «كان مشروع عرفات الشرارة التي ستشعل السهل كله». يعود خلال ذكريات رحلة عرفات الأخيرة، إلى لحظة سقوط طائرة الرجل في صحراء ليبيا. يومها نجا القائد الفلسطيني، وعاده معمّر القذافي الزعيم الليبي غير مصدّق نجاته. يشير الكاتب حرفياً إلى نصّ نشره وزير الإعلام الأردني صالح القلاب «لقد قدروا عليّ». جملة قالها عرفات على إثر سؤال عمّا به. لم يقدر عليه حصار إسرائيل، لكنّ ثلةً ممن حوله (كما يؤكد ناصر القدوة بحسب الكتاب) سمّمته؛ ليغوص الكاتب في ما إذا كان مَن «خطّطوا لتسميمه»، «يتأملون المشهد الشعبي المتأثر بحزن ودمعة».

ينطلق الكاتب بعدها للحديث أكثر عن تجربة عرفات، بدءاً من إنشاء «صوت العاصفة» الإذاعة الرسمية لمنظمة التحرير التي انطلقت من القاهرة في 1968/5/11 بعد أقل من شهرين على «معركة الكرامة» (1968/3/21)، وقد أرّخت لوجود المنظّمة وكذلك أوّل هزيمة للجيش الصهيوني أمام الفلسطينيين كوجود مسلّح. إنه يستخدم الذاكرة (الفلاش باك) ليروي قصصاً حدثت مع القائد الراحل: هناك «ياسران» إذاً: «الأول مسجون بجسدٍ مريضٍ مسموم، والثاني حرٌّ طليقٌ في الذاكرة». ينتقد الكاتب، عبر بطله، الرئيس الراحل: «شعر الكاتب جهاد أن الضرورة النقدية لمسيرة عرفات تقتضي إصدار حكم عليها». ولا ينسى أن يعرّج على المقابلة الشهيرة التي أجراها الروائي الإيطالي المعروف البرتو مورافيا مع أبي عمّار وانداهاشه بكاريزماه وفطنته، وصولاً إلى 1956/1/1 اليوم الذي صدر فيه أوّل بيان رسمي لحركة «فتح»؛ حين أصبح أبو عمّار «النجم الأوّل الذي سيطر لسنين عليه (بقصد الإعلام). كان هذا البيان أشبه بالحلم، لكنه واقعي». يغوص الكتاب-القصة-الرواية في تفاصيل جانبية تكاد تكون هي القصّة لفرط سلاستها وأهميتها، كأن يخبرنا أن القائد الراحل «لم يقنعه أن يسمع فيروز تقول: «سنرجع خبرني العندليب». الطائر الجميل لا يخبر، الرصاصة وحدها هي الخبر والمخبر». فالرجل الذي درس «حرب الغوار» للثائر الأرجنتيني تشي غيفارا، ورأى بأمّ العين حديد الطائرات المصرية مذأبا على مدرجاته، عرف أن البندقية و«العاصفة» هما طريق فلسطين للتحرر والتحرير قبل أي شيء. كل هذا كان بطل الرواية، أي جهاد خالد، يكتبه: «إنه لا ينسى وجه الرئيس الفلسطيني البارحة على باب الطائرة المروحية وقد تغير كثيراً عما كان قبله. الأطباء الذين عالجوه في مركز الرئاسة برام الله قبيل سفره يحتفظون بسرٍّ عميق عن حقيقة مرضه».

إحدى أجمل محطات الكتاب، وربما أقواها، هو غوصه في السردية التاريخية لا للصراع العربي الإسرائيلي، وإن كان ذلك متضمناً في أغلب لحظات الكتاب، لكنه أيضاً في «أس» الصراع في بنيته الثقافية والوجودية. إنه يأخذه من خلال شرحه لأغنيات الثورة وأناشيدها، منذ البيان الأوّل مروراً بالنشيد الرئيسي لحركة فتح «أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها»، عبوراً إلى «الشعب الفلسطيني ثورة على الصهيونية»، وصولاً إلى «أنا صامد وبارض بلادي أنا صامد/ وإن سرقوا زادي أنا صامد»، و«أنا يا أخي أمن بالشعب المضيّع والمكبّل/ فحملت رشاشي لتحمل الأجيال من بعدي منجل»... من دون أن ينسى «طالعلك يا عدوي طالع من كل بيت وحارة وشارع» و«طل سلاحي من جراحي». يصل في نهاية المطاف إلى «فدائي» النشيد الوطني الفلسطيني «الذي كتبه فتى الثورة سعيد المزين ولحّنه العبقري الموسيقي المصري علي إسماعيل عام 1965 وكان يومها أحد أناشيد إذاعة «فتح»، لكنه أخذ طريقه ليصبح النشيد الوطني ليس لثورة بل لدولة فلسطينية تنتظر هناك في نهاية النفق كما كان يقول أبو عمّار».

هذا الافتتان الذكي والمعرفي بالأغنية/ الأهزوجة/ النشيد جعله يغوص أكثر فيها، فمرّر الحديث عن الأغنيات التي أدّاها فنانون عرب معروفون أمثال أم كلثوم حين صدحت بأغنية من كلمات نزار قباني «أصبح عندي الآن بندقية»، ومحمد عبد الوهاب بأغنية «يا خيال النصر في يوم الفدا» وعبد الحليم حافظ في «فدائي... أهدي العروبة دمائي»، والرحابنة مع فيروزتهم: «والمجد لأبطال آتين/ قد بلغوا الليلة العشرين/لهم الشمس/ لهم القدس/ والنصر وساحات فلسطين».

في الوقت نفسه، يعود الكاتب إلى الزي الشهير للرئيس الراحل، وخصوصاً الكوفية التي «كانت دائماً مميزة فوق رأس الرئيس، فهو الذي صنعها رمزاً له معنى، وتحمل الكثير من المعاني التي أرادها خلال مشواره الطويل في قيادة مقاومة وشعب ومنطقة». لا يفوته أن ينتبه إلى حرب المصطلحات، حين يشير إلى «شطب مدرّسهم العراقي كلمة لاجئ فلسطيني من أحد الدروس وطلبه أن يوضع مكانها كلمة عائد». ولا ينسى الامتداد الأبدي للثورة، فيتحدّث عن «تلك المسحة الخلّاقة لشباب فدائيين جدد، يكبرون مع تاريخ الهمهم بواقعية أن يكون شبابهم شهادة على وجودهم». هؤلاء هم «اللبنانيون عرب، فلسطين قبلتهم، يحملون شعار تحريرها (...) لقد ولدت المقاومة اللبنانية، وخصوصاً حزب الله، أفقاً جديداً، وفكراً جديداً وممارسة مختلفة لكنها من عنوان المقاومة الفلسطينية».

إنه كتابٌ مختلف، روايةٌ تسجيلية تمزجُ بين الواقع والمتخيّل. وعلى الرغم من كثافة الموضوع وتشعّبه، إلا أنّ المؤلف حافظ على ثيمته الرئيسية، فلا يغيب ذكر الحدث المركزي عن تفاصيل الكتاب. باختصار، العمل إضافةٌ مهمة للمكتبة الفلسطينية قبل أي شيء، وخصوصاً في هذا الوقت الذي غابت فيه مفاهيم الصراع الأصلية عن كثيرين، وضاعت بوصلتهم.

رحيل

عبد الرحمن مجيد الربيعي مؤرّخ مدينة الناصرية

خليك صويلح

غيّب الموت أول من أمس عبد الرحمن مجيد الربيعي (1939- 2023). في مدينة الناصرية جنوب العراق، المدينة التي لم تغب عن نصوصه يوماً، رغم ترحاله الطويل بعيداً عن مسقط رأسه مثل رحّالة سومري، إذ صرف جزءاً من عمره في مدينة تونس. ولكن ماذا يعني أن تعود إلى المكان الأول بلا ذاكرة مثقلاً بمرض النسيان؟ عزاؤه أنه أودع قصصه وروايات وسيرته تاريخ هذه المدينة التي أهدته روحها التي لطالما تسرّبت إلى أعماله بنوع من الحنين والفتنة.

ينتسب صاحب «الوشم» إلى الجيل المؤسس للسرد العراقي الحديث إلى جانب غائب طعمة فرمان، وفؤاد التكرلي، إلا أنه اختطّ درباً تجريبياً في عمارته القصصية والروائية المحمولة على رافعة التوثيق الشخصي في المقام الأول، إذ خبر التحولات العراقية عن كثب. ذلك أن جيل الستينيات عاش صدمة الهزيمة بأعلى تجلياتها، ما أفرز شخصية البطل المهزوم، ثم واجه محنة الانقلابات العسكرية التي ألقت بثقلها على حيوات البشر مثل لعنة أبدية. في روايته «الأنهار» (1974)، سيرسم خريطة تلك الحقبة ومرايا، وفقاً لتصورات كوكبة من المثقفين الغارقين تحت وطأة الشعارات التي انتهت إلى هزيمة حزيران 1967 وحالة الغليان الداخلي التي خيّمت على بغداد حينذاك.

اقتحم عبد الرحمن الربيعي الساحة الأدبية ككاتب قصة، وكانت مجموعته الأولى «السيف والسفينة» (1966) مؤشراً إلى موهبة لافتة. ستتلوها أعمال أخرى متعاقبة مثل «القمر والأسوار» (1974)، و«عيون في الحلم» (1974)، و«خطوط الطول... خطوط العرض» (1983). في «القمر والأسوار»، سيعود إلى ذاكرة الناصرية، نهاية الحقبة الملكية في العراق، وعتبة ثورة 1958، بالإضافة إلى رصد أحوال المهمّشين. كأن هذا الروائي مشغول بالأزقة لا الساحات، بالمراقد الدينية ولهجة الجنوب لا القصور والثكنات العسكرية. وستلفت أعماله إلى نبرة حداثية باستخدامه تيار الوعي في تأثيث نصوصه، وهو ما نلحظه في «الوشم» على نحو خاص لجهة متلك المحظور السياسي وتوثيق أحوال المعتقل وتجليات البؤس والخيبة والإخفاقات. على المقلب الآخر، سيتعقب مرايا الأحلام الموؤودة، وانطفاء الأمل. تجربة ثرية ومغامرة سردية، وجرأة في فضح الأسرار. هكذا تأتي سيرته «الخروج من باب الطاعة» مثل تأريخ شخصي لمرحلة تمتد إلى نحو أربعة عقود من المكابدات والسعي لإنجاز نصّ مختلف.

في «أيّة حياة هي»، يستكمل سيرته الذاتية بشبك أكبر، وإذا به يطوف في فضاءات المدن من الناصرية وبغداد إلى بيروت وتونس: «في متون قصصي ورواياتي، تحضر المدينة حاضنة لأولئك الأبطال الخارجين عن النسق» يقول. هكذا يستعيد الناصرية بفتنة لن نجدها في مدنٍ أخرى: «مهما أحببنا من مدن وأصبح قدرنا أن نقيم فيها ونمد جذورنا، فإنّ هناك مدينة ما هي أقرب إلى الحب الأول أو أنها كذلك. أو أنها المنزل الذي يحنّ إليه الفتى». هنا يعيد ترميم فضاء روايته «القمر والأسوار» ليكتب عن جماليات مدينة الناصرية وهندستها وطقوسها المحليّة والأغاني الشعبية: «عنيت بسيرتها، ولم يخطر ببالي أنني رويت ما رويت عنها لأبقيها مشيّدة عامرة، كما عرفتها وكما عشت فيها، كأنني كأنّ كل عمل روائي جديد لي فيه، استكمل سيرة الناصرية في مراحل لاحقة، وهذا ما أكدته في روايتي «نحيب الرافدين» عن العراقيين وانعكاسات الحرب العراقية –الإيرانية عليهم. هذا الروائي الرائد إذاً، هو مؤرّخ الناصرية مهب الجنوب وطعم التمر في النخيل، وسندباد المدن الأخرى. هكذا ينأى زمن البراءة الأولى بعيداً، ثم يبرق في الكتب مثل شعاع.

ينتمي إلى الجيل المؤسس للسرد العراقي الحديث إلى جانب غائب طعمة فرمان، وفؤاد التكرلي

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 22 آذار 2023 العدد 4879

صورة وخبر

هذه السنة، تفتقد صيدا (جنوب لبنان) مظاهر الاحتفال الشعبية المخصّصة بشهر رمضان. فزينة الهلال والفانوس باتت باهظة الثمن، كونها مستوردة وسعرها يرتبط بالدولار الأميركي. انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية انسحب على صانعي المشروبات المرافقة لشهر الصوم، كالسوس والخرّوب والجلّاب والتمر هندي، كما على صانعي الحلويات الرمضانية، وعلى رأسها «المدلوقة». هؤلاء يتريّثون في التحضيرات وينتظرون استكشاف حركة السوق وإمكانات الناس المادية، قبل التورّط في تخزين كميّات كبيرة من المواد الأولية لإعداد هذه الأصناف التي لطالما كانت أساسية على موائد الصائمين

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

محافظ بعلبك ـ الهرمل، بشير خضر، يتعلّم الإنسانيّة من حزب الكتائب اللبنانيّة. هو سُرَّ بثناء حزب الكتائب على مواقفه الأخيرة عن اللاجئين السوريّين، فأعاد تغريد مديح سليم الصايغ له. بشير خضر يصعد في سلّم الشعبيّة الديموغاجيّة. قد يجد نفسه محمولاً على الأكفّ مثل ميشال المرّ في بتغرين. في كل مجتمع هناك الفئات الضعيفة التي لا معين ولا سند لها. هؤلاء يصبحون كبش فداء وهدف الملامة. بشير خضر طلع بتحليلات اقتصاديّة تتقاطع مع تحليلات الحركات العنصريّة المعادية للمهاجرين في دول الغرب. خضر يضرب على وتر معاداة اللاجئين السوريّين، وهو يصرّ على مصطلح النازحين كأنّ اللاجئين السوريّين وفدوا إلى لبنان في زيارة سياحيّة. كلام خضر استقطب تأييداً من الجهات المتعارضة في لبنان، وكان هناك استنكار لنقده. هناك من لم يرَ مكمن العنصريّة في كلامه. إعلاميّون ضد العنصريّة وضد التمييز زادوا على كلامه ودافعوا عنه. كلهم، «كلهم يعني كلهم»، يجمعون على رفض التعاطف مع اللاجئين السوريّين. الحملات العنصريّة ضد الشعب السوري في لبنان دشّنتها حركة 14 آذار. حتى الساعة، هناك مئات من العمّال السوريّين المفقودين: هؤلاء قُتلوا في عاليه وفي غيرها من قبل المتأثّرين بالحملات العنصريّة التي قادها دعاة الحريّة والاستقلال. هؤلاء جعلوا من كل العمّال السوريّين عملاء مخابرات سوريّة. خضر يشكو من انخفاض قيمة مرتّبه وهو يضع اللائمة على اللاجئين السوريّين. خطاب خضر يزعجني بصورة خاصّة لأنّه يتطابق مع الخطاب العنصري الأبيض ضدّ المهاجرين من جنوب القارّة. الحجج والذرائع نفسها. لا، ويزعم خضر (بنفس مصطلحات بشير الجميّل وعنصريّة الكتائب عن اللاجئين الفلسطينيّين) أنّ لبنان قام بواجب الضيافة نحو السوريّين. اللاجئون يفيدون اقتصاد لبنان أكثر بكثير مما يأخذون من طريق بشير خضر. صحيح، يمكن عودة اللاجئين، لكنّ الذي يمنع عودتهم ليس مجهولاً، بل هو دولة اسمها أميركا مع حلفائها في الغرب وإسرائيل، لأنّهم يقولون جهاراً: لا إعمار في سوريا قبل تحقيق مطالب إسرائيل وأميركا فيها. لو أنّ بشير خضر وجّه كلامه إلى الأقوياء بدلاً من اللاجئين الضعفاء.

المفكرة

«رصاصة» جورج هاشم

■ يوم الأحد المقبل وضمن فعاليات «مهرجان عنبر للثقافة والفنون» تدعو «جمعية السبيل» بالتعاون مع «لقاء حيّ جنينة اليسوعية» إلى حضور فيلم «رصاصة طايشة» (2009 ـ 75 د)، يتبعه نقاش مع المخرج جورج هاشم. الشريط الذي تتشارك بطولته نادين لبكي ورودريغ سليمان وباتريسيا نمّور وبديع أبو شقرا ونزيه يوسف وتقلا شمعون وآخرون، تدور أحداثه خلال الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات. تستعد «نهى» للزواج من

«جان» الذي لا تحبه، امتثالاً لرغبة أهلها، وتفضل عليه «جوزيف» الذي تحبّه. وفي أثناء لقائهما في سيارته، في إحدى الضواحي النائية، تقتله ميليشيا. تشعر «نهى» بالصدمة، وتقرّر التمرد، ما يثير المشاكل بينها وبين ذويها.

عرض فيلم «رصاصة طايشة» ونقاش مع جورج هاشم: الأحد 26 آذار (مارس) الحالي . الساعة السادسة والنصف مساءً . «مكتبة بلدية بيروت العامة» (الجعيتاوي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647 أو info@assabil.com

نزار حسن على «طريق سيدي»

■ تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو)، في الأوّل من نيسان (أبريل) المقبل عرضاً لوثائقي «طريق سيدي» (2020 ـ الصورة) للمخرج الفلسطيني نزار

حسن (1960). يتناول الشريط رحلة جدّ المخرج، التي قام بها سيراً على الأقدام من أقصى شمال فلسطين إلى جنوبها إبّان العهد العثماني. واستند حسن في ذلك إلى تسجيل صوتي سجّله والده للجدّ في عام 1977، يصف فيه رحلاته ومسالكها.

عرض فيلم «طريق سيدي»: السبت 1 نيسان 2023 . الساعة الثانية عشرة ظهراً . «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا . كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367016

«ينعاد علينا»... موسيقى وكوميديا

■ «ينعاد علينا»، هو عنوان المسرحية الموسيقية التي يقدّمها «مسرح مونو» بين 13 و30 نيسان (أبريل) المقبل. العمل من كتابة وإخراج سامر حنّا (الصورة)، ويتمحور حول لقاء عائلي يجمع الأم المثالية (تيريز) وزوجها (سمير) وأولادهما الثلاثة الذين يعيشون في بيروت لقضاء عطلة نهاية أسبوع ممتعة في منزل طفولتهم في الجبل. لا يعلم هؤلاء سوى القليل عن الأسرار على وشك الانكشاف، والفوضى على وشك الحدوث، والضحك على وشك الانفجار! في أجواء ملؤها الموسيقى ولا تخلو من الكوميديا، تقدّم هذه المسرحية جرعات من المتعة والضحك التي «يجب ألّا تفوّت»، وفق القائمين عليها. يتشارك سامر حنا البطولة مع ماغي بدوي، هاكوب دير غويوغاسيان، جوليان شعيا، ماريا بشارة، ليال الغصين وجو رميا.

مسرحية «ينعاد علينا»: من الخميس 13 حتى الخميس 30 نيسان 2023 . الساعة التاسعة مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 70/626200

موعد مع الفلامنكو

■ يتجدّد الموعد اليوم الأربعاء مع فرقة «روخو ديل ليبانو» (الصورة) في «صالون بيروت» (الحمرا). تتّبع هذه الفرقة اللبنانيّة أسلوباً جديداً ومتميّزاً في الوسط الفنّي اللبناني والعربي، قائماً على إعادة إحياء الثقافة المشتركة ما بين الغناء العربي والفلامنكو الأندلسي الذي يدين للحضارة العربية بجزء كبير من أسباب نشوئه وتطوّره. تتألّف الفرقة من طارق شهيّب (غيتار)، صلاح نصر (غناء) وضياء حمزة (هارمونيكا).

حفلة فرقة «روخو ديل ليبانو»: اليوم الأربعاء . الساعة التاسعة والنصف مساءً . «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي . الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 01/739317 **أو** 03/133317

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314 / 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com